مكتبة التأمين العراقي

عبد الباقي رضا

رسائل في السيرة الذاتية والتأمين

إعداد وتحرير مصباح كمال

2022

عنوان الكتاب: رسائل في السيرة الذاتية والتأمين

المؤلف: عبد الباقي رضا (1930-2021)

إعداد وتحرير: مصباح كمال

طبعة إلكترونية: 2022

الناشر: مكتبة التأمين العراقي-مصباح كمال

يمكن الاقتباس من هذا الكتاب مع الإشارة إلى المصدر.

رغم الجهد والعناية التي بذلها معد ومحرر هذا الكتاب فإنه لا يتحمل أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب فيما يتعلق بأي خطأ أو نقص أوعيب في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

مقدمة عامة..... 5

مصباح كمال: مقدمة لرسائل الأستاذ عبدالباقي رضا: تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام 10

نظرة عامة 11

لماذا هذه الرسائل 12

ملامح من منهج عبد الباقي رضا في الإدارة 14

التدريب داخل وخارج العراق 17

السياسة السعرية 19

عبد الباقي رضا معاصراً لأحداث نصف قرن 20

رسائل الأستاذ عبدالباقي رضا (المجموعة الأولى)..... 23

27 نيسان 2013 23

8 آذار 2008..... 28

22 تموز 2011 31

5 آب 2011..... 36

13 آب 2011 38

23 أيلول 2011..... 44

21 تشرين الثاني 2011 55

21–22 تشرين الثاني 2011 58

25 كانون الأول 2011 60

26 آذار 2011..... 62

رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا (المجموعة الثانية)..... 88

15 أيار 2015 – عبد الرزاق الصافي..... 88

18–19 تشرين الأول 2016 – الأرشيف اليهودي والتأمين-دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية.....92

1 كانون الثاني 2017 – كاظم حبيب-الفساد في التأمين العراقي 95

17 كانون الثاني 2017 – بهاء بهيج شكري-استعادة شيء من التاريخ الشخصي 99

2 آب 2017 – عبد الرزاق الصافي 103

8 آذار 2018 - الانتقال إلى المؤسسة العامة للتأمين-مؤتمر التأمين، آذار 2018..... 104

17 أيلول 2019 – الموقف من الشيوعيين والشيوعية-نظم الشعر 106

30 آب 2021 – عمل المرأة في قطاع التأمين 110

عبد الباقي رضا: من المفكرة اليومية: الانتقال من التأمين الوطنية إلى المؤسسة العامة للتأمين 112

عبد الباقي رضا: حول انتخاب مجلس إدارة جديد لجمعية التأمين العراقية 119

عبد الباقي رضا: تطورات موضوع إلغاء وكالات التأمين واستبدالها بنظام المنتجين.....122

عبد الباقي رضا: دور قطاع التأمين العراقي بتأسيس شركات تأمين عربية 126

عبد الباقي رضا: المقامة القاهرية.....134

ملحق رقم 1 - رسالة من مصباح كمال 136

ملحق رقم 2 - أسئلة حول السيرة 139

ملحق رقم 3 - مشروع كتاب يُكتب على شرف الأستاذ عبدالباقي رضا.....143

رسالة بخط الأستاذ عبد الباقي رضا.....147

نماذج لعنوان الكتاب بخط السيد إحسان أدهم.....150

مقدمة عامة

(1)

يعـود مشـروع نشـر مختـارات مـن رسـائل الراحـل عبـد البـاقي رضـا إلـى تشـرين أيلـول 2011 عنـدما كتبـت لـه مجموعـة مـن الأسـئلة (أنظـر الملحـق 2) لرسـم معـالم أساسـية فـي سـيرته الوظيفيـة. تبـع ذلـك فـي تشـرين الثـاني 2011 مشـروعي لإعـداد كتـاب عـن شـركة التـأمين الوطنيـة، التـي تعلمـت فيهـا مبـادئ التـأمين، يكتـب مـن قبـل مجموعـة مـن العـاملين والعـاملات فـي الشـركة علـى شـرف festschrift الأسـتاذ عبـد البـاقي رضـا، اعترافًـا بمسـاهمته كرجـل تـأمين، ولـيس مجـرد موظـف فـي مؤسسـة حكوميـة، فـي تطـوير وتعزيـز مكانـة التـأمين فـي العـراق. نحـن المعاصـرين لفتـرة إدارتـه لشـركة التـأمين الوطنيـة صـرنا نطلـق علـى هـذه الفتـرة اسـم "العصـر الـذهبي". مـن المؤسـف أن هـذا المشروع لم يتحقق.

وكنـت قـد تبادلـت مـع الراحـل رسـائل عـدة بشـأن نشـر رسـائله، التـي كتبهـا كإجابـات علـى مجموعـة الأسـئلة التـي قـدمتها لـه، ككتـاب بعـد اطلاعـه علـى مسـودته لكنـه آثـر تأجيـل النشـر لمـا بعـد رحيلـه. وكانـت قناعتـه أن سـيرته الذاتيـة لا يمكـن أن تُختصـر، وهـو علـى حـق، بمجموعـة مـن الرسـائل لـم تُكتـب أصـلًا بغـرض النشـر، فهـذه السـيرة هـي مـن الثـراء والعمـق ممـا لا يمكـن لبضـع رسـائل الكشـف عنهـا. وقـد ذكـر لـي أن الكتـاب، فـي صـيغته الأولـى غيـر المنشـورة، يمكـن أن يُضـمَّ إلـى مكتبـة شـركة التـأمين الوطنيـة وشـركات تـأمين أخرى. وقتها لم نفكر بنشر الكتاب في طبعة ورقية.

فـي رسـالة لـي لأسـتاذي الراحـل بتـاريخ 17 نيسـان 2017 عُـدتُ إلـى مسـألة نشر الكتاب:

> أكبّـر فيـك تواضـعك، وهـو مـن صـفات العـالم الحقيقـي، وقولـك ان مـا قمـتَ بـه فـي عهـد إدارتـك للتـأمين الوطنيـة "هـو مـا كـان يجـب أن يقـوم بـه أي

اداري موضوعي مخلص لواجبه الوظيفي .." هو حقاً ما يجب أن يكون عليه الحال، وهو ما اعتقد بأننا صرنا نفتقده. وما دراستي المتواضعة عنك إلا محاولة لتأكيد مقولتك بصيغة أخرى واسترجاع جوانب من نموذج إدارتك لعل البعض يستفيد منها عدا أنها توثيق مختصر جداً لعهدك.

أنا أشكرك على عدم ممانعتك لنشر المقدمة التي كتبتُها لرسائلك. وفيما يخص نشر الرسائل ذاتها أود أن أقول بأن كلانا يتقدم في العمر، لذلك ألا ترى معي أنه قد يكون من المفيد إعداد الرسائل-الكتاب للنشر، بعد حين، إلكترونياً، لحفظه في مكتبة التأمين الوطنية وتوزيعه على ممارسي التأمين في العراق؟ أترك تقدير الأمر لك. وبالنسبة لتشخيص نوع الخط فإنه كان ينصبُّ على عنوان الكتاب، فقد أرفقتَ مع رسالتك المؤرخة 28 نيسان 2013 نماذج للعنوان للخطاط إحسان أدهم وكنتَ وقتها تقلب الرأي بشأنه. أرفق نسخة من رسالتك.

(2)

إن السيرة الذاتية التي تضمنتها رسائله غير مكتملة فهي أوسع مما أتى على ذكرها في رسائله. أما وأنه قد رحل عن دنيانا فقد آن الأوان لتعريف أصدقائه وأصحابه ومحبيه والمهتمين بتاريخ التأمين في العراق بجوانب من سيرته التي كتب عنها. ولعل غيري يحتفظ برسائل من الراحل تغطي أمورًا لم يأتي على ذكرها في رسائل هذا الكتاب. الأمل هو أن يقوم أحد الباحثين بكتابة سيرة هذا الإنسان الفذ ويسد فراغًا في دراسة دور الأفراد في تاريخ التأمين العراقي.

من رأيي أن هذه الرسائل ليست مجرد سرد لمحطات معينة في تاريخ الراحل بل توثيق لجوانب من تاريخ التأمين في العراق. ولذلك اخترت أن يكون عنوان الكتاب **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين**. وأرى أن فرادة الراحل تكمن في مجال العمل التأميني رغم عمله واهتماماته الأخرى المصرفية والمحاسبية وفي يفاعته نظمه للشعر.

(3)

نعرف أن السيرة الذاتية autobiography، كجنس أدبي، هي المصدر الأساس لما يراه كاتبها أنها سرد لتاريخه الشخصي، وهي بهذا المعنى

حكايــة أو مجموعــة حكايــات أو صــورة ذاتيــة تاريخيــة حــدثت فــي الماضــي. وتكمـن قيمـة السـيرة الذاتيـة، مـن منظـور التـاريخ، فـي حقيقـة أنهـا تسـاعد فـي قـراءة أفكـار كاتبهـا والحكايـات التـي يرويهـا بصـيغة المتحـدث الأول ولـيس بصيغة متحدث آخر كما هو الحال بالنسبة لكتب السيرة biography.

لا تشـكل رسـائل الراحـل سـيرة ذاتيـة تقليديـة كاملـة، بـدءاً مـن الـولادة ومرحلـة الطفولـة والبلـوغ وتأسـيس الأسـرة وصـولًا إلـى مرحلـة الانتهـاء مـن الكتابـة. لقـد اختـار الكتابـة عـن محطـات معينـة فـي حياتـه ربمـا لأنـه كـان يراهـا مختلفـة ومتميـزة وتسـتحق التوثيـق وتـوفر متعـة لمـن يقرأهـا. وهـي ليسـت مـن نمـط المـذكرات memoirs ولكنهـا تقتـرب منهـا، إذ يركـز الراحـل علـى محطـات معينــة ويلــتقط مفــردات مــن حياتــه فــي المدرســة وفــي مجــال العمــل، تعكــس التجربــة الشخصــية وتشــكّل، فــي رأيــي، فــي مجملهــا، دروسًــا ومصــدر إلهــام لمن يقرأها.

وأيًـا كـان تصـنيفنا للرسـائل فإنهـا جـزء مهـم مـن تـاريخ التـأمين فـي العـراق، وهـي تسـاعد فـي فهـم شـيء مـن هـذا التـاريخ مـن خـلال تـوفير سـياقات لـبعض التطـورات، ذلـك لأن هنـاك تقـاطع بـين السـيرة الذاتيـة فـي هـذه الرسـائل والبيئـة التــي نشــأ فيهــا الراحــل وتــاريخ التــأمين العراقــي الــذي عاصــره وســاهم فــي تشـكيله. إن مـن سـيبحث ويكتـب سـيرة هـذا الإنسـان سيكشـف لنـا كيـف تشـكّلت تجربته التأمينية من خلال الأحداث التاريخية التي مرّت بالعراق.

(4)

تشــكل بعــض كتابــات بهــاء بهــيج شــكري[1] ومصــطفى رجــب[2] وعطــا عبــد الوهــاب[3] وعبــد البــاقي رضــا، كمــا تشــهد رســائله فــي هــذا الكتــاب ومســاهمته

[1] بهاء بهيج شكري، **بحوث في التأمين**، (عمان: دار الثقافة، 2012)، فصل "البحث التمهيدي: تجربتي مع التأمين،" ص 15-82.

وكذلك كتابه **رسائل حول تاريخ التأمين في العراق**، (مكتبة التأمين العراقي، 2021)

[2] تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب**، (بيروت: منتدى المعارف، 2020)

[3] عطا عبد الوهاب، **سلالة الطين: سيرة مأساة**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2014)

مواقع وكتب أخرى،[4] وآخرين[5] مصادر شخصية يمكن الاستفادة منها في دراسة جوانب من تاريخ التأمين في العراق. هذه الكتابات لم تستهدف البحث في تاريخ التأمين، وكتابها ليسوا بمؤرخين، لكنها تضم رصدًا لبعض الظواهر والأحداث والأشخاص والتجربة الشخصية لكل منهم. ولذلك فإن هذه الكتابات تخضع للتقييم باستخدام أدوات البحث التاريخي كالحفر، ليس في الذاكرة فقط بل في المصادر المتناثرة في سجلات شركات التأمين ومنها محاضر مجالس الإدارة ووثائق التأمين وملفات التعويض والقضايا التأمينية المعروضة أمام المحاكم، والعلاقة مع دوائر الضريبة، ودائرة مسجل الشركات، ودوائر الرقابة على التأمين، والتشريعات، والبحوث الأكاديمية، والصحف وغيرها والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

نحن كقراء نتلمّس في كتاباتهم مواقفهم ولمساتهم وتجربتهم الشخصية وأدوارهم في "صنع" التاريخ التأميني في العراق، وهم بهذا يختلفون عن الغير ممن تناول هذا التاريخ في بضع فقرات هنا وهناك في كتاباتهم. هذا ليس انتقاصًا من أهمية الغير بل مجرد الإشارة إلى أن ما صدر منهم في كتاباتهم كان مدرسيًا وهو ما أملى عليهم منهج الابتعاد عن دورهم الشخصي في النشاط التأميني.[6] ولهذا فإن كتاباتهم مصادر ثانوية للبحث.

من الضروري هنا التأكيد على أن أجيالًا من العاملين والعاملات ساهمت، من مواقعها المختلفة، في بناء قطاع التأمين العراقي. لقد كانوا، كما يقال، الجنود المجهولين في إدامة العمل. قد لا نتعرف على جميعهم إلا أن آثارهم تتجسد في أداء شركات التأمين التي عملوا فيها بصمت. لنتذكر أنه لم يكن بوسعنا العمل دون مساعدة كاتبات الطابعة اللاتي تحملن رداءة

[4] كموقع شبكة الاقتصاديين، والحوار معه في كتاب تيسير التريكي ومصباح كمال، **ذاكرة التأمين العربي-حوارات** (بيروت: منتدى المعارف، 2021)، ص 145-166.

[5] فؤاد عبدالله عزيز، **ثلاثة عقود في شركة التأمين الوطنية**، (مخطوطة لم تنشر بعد، 2016). المخطوطة جاهزة للنشر لكن الاتصال بالمؤلف الذي يقيم في البحرين معدوم.

علمت من موفق حسن رضا أنه يعمل على كتابة مذكراته بعنوان (محطات).

[6] من بين هؤلاء: كاظم الشربتي، **التأمين: نظرية وتطبيق**، (بغداد: مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى 1964، الطبعة الثامنة 1986).

بديع أحمد السيفي، **الوسيع في التأمين وإعادة التأمين علمًا وقانونًا وعملًا**، (بغداد: دون ناشر، صدر بجزئين، 2006) واضيف لهما كتابي **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية**، (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2011)، وما تلاه من دراسات أخرى.

خطنا وإعادة طبع ما نكتب. نتذكر أيضًا بعض مدراء الأقسام من النساء والرجال الذين تركوا بصماتهم على العمل التأميني في مجال تخصصهم وتأثيرهم على العاملين والعاملات معهم. لم يكن الراحل بعيدًا عن هذا التصور لإدارته لشركة التأمين الوطنية طيلة 12 عاماً، كما حاولت إبرازه في دراستي عنه كقائد إداري في مؤسسة عامة. يذكر في مفكرته اليومية، المنشورة كفصل في هذا الكتاب، أنه، في انتقاله من التأمين الوطنية إلى المؤسسة العامة للتأمين، ودَّع موظفي الشركة ابتداء من الطابق الرابع حتى الأرضي والعمال في الموقع.

تنبيه

- يضم الكتاب الرسائل التي ضمتها مسودة 2013 (المجموعة الأولى) غير المنشورة مع إضافة رسائل أخرى (المجموعة الثانية) أرى أنها تلقي المزيد من الضوء على سيرة راحلنا وموقفه من بعض قضايا التأمين في العراق.
- الهوامش التي وضعها الراحل مُعرَّفة بالحرفين الأولين من اسمه (ع.ر.)

مصباح كمال
كانون الثاني-شباط 2022

مصباح كمال: مقدمة لرسائل الأستاذ عبدالباقي رضا: تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام[1]

"لقد مرت ذكرى ميلادي الحادية والثمانون في 2011/7/18، وحسب معدلات الأعمار السائدة فلم يبق لي إلا أيام أو شهور أو أعوام قليلة في هذه الحياة فإذا كان هناك من يتذكرني ممن عاصرني ولديه القدرة على الكتابة لا أجد إلاك والأخ الدكتور سليم الوردي فعليكما يقع عبء الكتابة عني وعهدي في التأمين الوطنية."

عبد الباقي رضا
رسالة إلى مصباح كمال، 2011/7/22.

"تعرفت بالسيد عبد الباقي رضا عندما كان مديراً لأحد أقسام شركة التأمين العراقية، وقد وجدته شخصاً ذكياً واسع الاطلاع وجدياً منتهى الجد في عمله، ونشأ بيننا علاقة ودية حميمة."

بهاء بهيج شكري
بحوث في التأمين (عمّان: دار الثقافة، 2012)، ص 59.

[1] كتبت هذه الدراسة أصلًا كمقدمة لكتاب عبد الباقي رضا **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين** (2013) الذي لم ينشر في حينه. نشرت بعد ذلك في مواقع مختلفة ومنها موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2014/08/15/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d8%b0-%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%a7%d9%82%d9%8a-%d8%b1%d8%b6%d8%a7-%d8%aa%d9%82%d9%8a/

جذبت الدراسة اهتمام بعض القراء من بينهم د. مظهر محمد صالح وقد كتب بتاريخ 16 آب 2014 رسالة أوصلها إلى د. بارق شبر، منسق شبكة الاقتصاديين العراقيين، مشيدًا بمكانة الأستاذ عبد الباقي رضا:

"بدراسة عميقة رائعة استطاع فيها الاستاذ الفاضل كمال مصباح من اعطاء صورة صادقة وواقعية وعلمية لأحد رجالات العراق من التكنوقراط والجيل الاكاديمي الذي قل نظيره. انه الاستاذ الكبير عبد الباقي رضا فقد شاءت الايام ان نعمل سوية في موقع اقتصادي ما، قبل عقود طويلة وهو المكان الذي اتاح لي فرصة التعرف على عقل اداري نادر وكفاءة علمية فذة يسعد من يكون بقربها. وفوق هذا وذاك اكتشفت ان الاستاذ عبد الباقي رضا ينتمي الى جامعة فريدة من نوعها، هي الجامعة الانسانية.

دعائي لكما بالعمر المديد والعطاء الذي لا ينضب.

المخلص مظهر محمد صالح"

ان اقتراحك وضع كتاب عن شركة التأمين الوطنية يأتي ضمن هذا الاهتمام [بقطاع التأمين في العراق ومتابعتك الحثيثة لشؤونه] وولائك للشركة الجديرين بالتقدير والإكبار. اما اقتراحك إهداء هذا الكتاب لي فبقدر ما يسعدني ويشرفني ويعزز تعلقي بالشركة أقول لك بكل صدق واخلاص انني لا استحق ما تحمل تجاهي من وفاء نبيل أعجز عن الثناء عليه، ذلك انني **لا اشعر أبداً بأنني قمت بأكثر مما يوجبه عليَّ واجب الوظيفة التي توليتها ولا استحق على ما أديتُ أكثر مما حصلتُ عليه.**

عبد الباقي رضا
رسالة إلى مصباح كمال، 21-2011/11/22

نظرة عامة

هناك أفراد يتميزون بمكانة عامة في مجال الفكر والعمل والشأن العام، خارج النشاط السياسي، ولم يحظ هؤلاء بعناية مؤرخي "العقل العراقي"، وربما لم يقم باحث أكاديمي بإعداد دراسة نقدية عن أحدهم. والإهمال أسوأ بالنسبة للأفراد الذين عملوا في مجال التأمين، وهو محط اهتمامنا، فهؤلاء يُنظر إليهم، في أحسن الحالات، كموظفين في الدولة لأن شركات التأمين كانت مملوكة للدولة لفترة طويلة وربما احتلَّ البعض منهم مواقع قيادية لأسباب سياسية لكن هذا ليس صحيحاً في كل الحالات.

تجميع عدد من رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا (مع حفظ الألقاب فيما يلي) في كتاب يهدف إلى إبراز مكانته في محاولة للتمهيد للبحث في مكانة القائد الإداري المثقف لمؤسسة حكومية ضمن البيئة السياسية العامة التي كانت تؤكد على الحزب القائد والفكر ذو البعد الواحد، وهو فكر شعاراتي، واضطهاد المعارضين.

يمكن تلخيص القيمة الأساسية في نهجه الإداري في قول الحقيقة والشجاعة في التعبير عنها في مواجهة السلطة. ونجح في ذلك بفضل قوته الداخلية القائمة على عصاميته ونزاهته وموضوعيته واتقانه لصنعة الإدارة، التي أكتسبَ مهاراتها من خلال الممارسة (راجع رسالته المؤرخة 2011/9/23)، وقدرته على صياغة أفكاره بوضوح، وإخلاصه لمصالح الشركة بعيداً عن أي استفادة شخصية له أو لعائلته وأقربائه. ولم يكن

"يخشى لومة لائم" في اتخاذ القرارات. كان، كما وصفه الأستاذ بهاء بهيج شكري، "شخصاً ذكياً واسع الاطلاع وجدياً منتهى الجد في عمله." هو بهذا المعنى شخصية كاريزمية، قوته نابعة من داخله، وشخصيته جاذبة لاحترام الآخرين. كان حساساً لبيئة العمل الإداري في الشركة وهكذا كان بالنسبة لزملائه من المدراء، كريماً في موقفه منهم، مستمعاً جيداً لهم، ومقدراً لقوتهم. كان حضوره طاغياً لكنه لم يسلب قوة زملائه، وهكذا لم تكن قيادته تسلطية فردية. لم يكن فاسداً ولم يُعرّض مصالح الشركة للخطر.

في الشركات الكبيرة يصعب على رئيسها الإلمام بكل تفاصيل العمليات التي تجري ولا يمكن له أن يتدخل بهذه التفاصيل، ولذلك فهو يعتمد ليس فقط على القواعد المنظمة لعمل الأقسام والعاملات والعاملين فيها وإنما، وهو أساسي ومضمر، السلوك المسؤول للعاملين. ولهذا كان موضوعياً في اختيار العاملين في الشركة، ولم تكن للمحسوبية دورٌ في اختياراته. ولذلك كانت معنويات العاملين جيدة، وربما عالية، بفضل العدالة في اختيارهم على عكس العديد من الإدارات الحكومية.

عبد الباقي يمثل حالة فريدة في معرفة التفاصيل. لقد كان مرهقاً بالعمل، يعمل فوق الطاقة الاعتيادية (يحمل بعض أوراق العمل وكذلك نسخ الكتب الصادرة من الشركة للبيت لقراءتها مساءً بدقة). وكان بذلك يقدم القدوة لأقرانه وموظفيه – التفاني في خدمة الشركة.

كان فخوراً بنفسه بفضل استقلاليته وإمكانياته الفنية واستقامته التي ظلت ملازمة له في حياته العملية حتى هذا اليوم. لم يكن حزبياً أو طائفياً. كان مواطناً عراقياً يساهم في بناء الوطن من موقع اختصاصه. لم يترك العراق للعمل في الخارج. كان أنموذجاً فريداً نفتقده الآن.

لماذا هذه الرسائل

يضم هذا الكتاب مجموعة من الرسائل الشخصية، غير المعدة للنشر أصلاً، للأستاذ عبد الباقي رضا. وأنا أنشرها الآن، بعد الحصول على موافقته، لأنها صادرة من إداري متميز ربما يُشكّل حالة فريدة في العراق من حيث استمراره في خدمة قطاع التأمين لأكثر من نصف قرن، وصاحبها لذلك يستحق التعريف من خلال هذه الرسائل. فهي تسجيل للحظات في تاريخ

التـأمين العراقـي لعـب فيهـا عبـد البـاقي دوراً مشـهوداً. وتضـم معلومـات عـن تاريخـه الشخصـي، ودوره فـي العمـل فـي مؤسسـات قطـاع التـأمين الخاصـة والعامـة، وعـن بعـض مجايليـه. وأرى أن نشـرها سـيفيد الجيـل الجديـد مـن ممارسـي التـأمين مثلمـا أتوقـع أن يسـتمتع بـه القـارئ والقارئـة المهتمـة بالنشـاط التأميني.

ومـا يـدفعني أيضـاً إلـى إخـراج هـذا الكتـاب هـو دعـم نمـط مـن الكتابـة فـي الشـأن التـأميني لـم نعهـده مـن قبـل. وهـو بهـذا يمثـل امتـداداً للمقالـة التـي كتبهـا أ. د. سـليم الـوردي عـن عبـد البـاقي[2] وبعـض المقـالات التـي كتبُتهـا عـن بعـض الجوانـب التاريخيـة للنشـاط التـأميني فـي العـراق. ولـي أن أزعـم بـأن كتابـاً كهذا له علاقة بقطاع التأمين لم ينشر قبل الآن.

عنـوان الكتـاب مسـتوحى مـن محتويـات الرسـائل التـي تجمـع مقـاطع مـن السـيرة الذاتية الوظيفية لصاحبها والمواقع التي شغلها في مؤسسات التأمين.

عند إعداد هذه الرسائل للنشر قمت بإضافة بعض الهوامش لفائدة القراء.

ويضـم الكتـاب مقـاطع مـن رسـائلي إلـى عبـد البـاقي أنشـرها كـي يسـتطيع القـارئ موضـعة رسـائل عبـد البـاقي فـي سـياقها. وكـذلك ملحقـاً مـن رسـالتي حـول مشـروع كتـاب عـن جوانـب مـن تـاريخ ونشـاط شـركة التـأمين الوطنيـة يكتـب علـى شـرف عبـد البـاقي رضـا (festschrift). هـذا الكتـاب، مـع الأسـف، لـم يـرَ النـور بعـد رغـم أن إدارة شـركة التـأمين الوطنيـة رحبـت بـه وتبنـت طبعـه ونشره أواخر عام 2011.

سـأركز فـي هـذه المقدمـة علـى جوانـب مختـارة مـن المـنهج الإداري لعبـد البـاقي رضـا اعتبرهـا محاولـة أوليـة فـي مجـال الكتابـة عـن شـاغلي المراكـز القياديـة فـي شـركات التـأمين العراقيـة. آمـل أن تتـوفر المراجـع المناسـبة لاختبـار الانطباعـات والآراء التـي أعرضـها هنـا وكـذلك التوسـع فـي بحـث التـاريخ الاقتصادي للنشاط التأميني في العراق.

[2] نشرت هذه المقالة في **الثقافة الجديدة**، العدد 347-348، 2012، ص 53-62.

ملامح من منهج عبد الباقي رضا في الإدارة

تقوم مناهج الإدارة الحديثة على القيادة، قيادة المنشأة والعاملين فيها، بهدف تحقيق أفضل النتائج المالية والتطوير المستمر للمنشأة. هذا ما تخبرنا به كتب التنظيم والإدارة. وهذا ما يسم قيادة عبد الباقي رضا. ويتطلب البحث في دوره القيادي دراسة منهجه في إدارة الشركة في المجالات التالية:

إدارة العلاقة مع المؤمن لهم
إدارة العاملين والعاملات
إدارة العلاقة مع الحكومة
إدارة العلاقة مع شركات التأمين الأخرى
إدارة العلاقة مع معيدي التأمين

وآمل أن يتقدم الغير لتكريس دراسة مستقلة للموضوع اعتماداً على المعطيات الموجودة في رسائل عبد الباقي، والاستفادة من المقابلات مع من هُم على معرفة به، ومفاتحة إدارة شركة التأمين الوطنية لفتح سجلاتها لأغراض البحث. وقد يكون من المفيد أيضاً التوسع للبحث في سجلات الوزارات التي كانت معنية بقطاع التأمين وربما كذلك سجلات الأجهزة الأخرى.

حسب المعلومات المتوفرة في رسائله فإن عبد الباقي لم يتلقَ تدريباً متخصصاً أو عاماً في إدارة الشركات ما خلا ما مرَّ عليه خلال دراسته الجامعية الأولية في بغداد (كلية التجارة والاقتصاد، 1951-1955) وبعدها دراسته للماجستير في الولايات المتحدة (1957-1959). لكنني لا استبعد انه ربما تعرَّف على منهج "الإدارة العلمية" لـ فردريك تايلور (1856-1915) من خلال مطالعاته. أقول هذا لأن جوانب من هذا المنهج وجدت ترجمتها، في تقديري، في إدارته لشركة التأمين الوطنية (1966-1978). فقد كان حريصاً على اختيار الأفراد المناسبين للوظائف، وعمل على تحويل الموظفين إلى أصحاب اختصاص قائم على المعرفة في مجال عملهم، knowledge workers ووَضَعَ حزمة مناسبة من الحوافز بما فيها المكافآت الصغيرة لضمان قيامهم بأداء مهماتهم وتطوير أنفسهم. وبالطبع، وبسبب كونه محكوماً بالقوانين وبالقرارات الخاصة بمنشآت الدولة، وشركة التأمين الوطنية واحدة من هذه المنشآت، كانت حريته في

تقديم المكافآت مقيدة، وقد وسّعَّ فيها من خلال توفير فرص التدريب في الخارج وفي الترقية الوظيفية.

أما توزيع العمل في اقسام نوعية متخصصة على المدراء، فهو مما ورثه من سابقيه في إدارة الشركة حيث يجلس هو على قمة الهرم الاداري مع نخبة للتنظيم والاشراف على النظام بأكمله والتخطيط للمستقبل. ربما تعرَّف أيضاً على أفكار بيتر درَكَر ومنهجه في الإدارة من خلال الأهداف حيث يتولى نخبة من المدراء رسم استراتيجية عمل الشركة، ووضع أهداف للمدراء المتخصصين. ربما كان من حسن حظه أنه كان محاطاً بمجموعة من مدراء الأقسام، متميزة في اختصاصها وفي قدراتها الفنية مما وفر نمطاً من قيادة جماعية غير معلنة. وهو لم يستعلِ عليهم ولم يكن يدّعي اختصاصاً في فروع التأمين المختلفة رغم تميّزه في مجال التأمين على الحياة، ولم يكن داخلاً آنذاك ضمن أعمال الشركة، لكنه كان في المقدمة بكل ما له علاقة بالشؤون المالية والحسابية والاستثمارات. ولعل أفضل وصف له هو أنه كان الأول بين المدراء الآخرين first among equals

كان الهيكل التنظيمي للشركة هرمياً مع قدْرٍ من الصلاحيات لمدراء الأقسام وموظفين آخرين. على سبيل المثال، منحُه صلاحيات تسوية المطالبات بالتعويض (وهو تفويض قائم على الثقة بمن يمارس الصلاحية والقناعة بوجود انضباط ذاتي لدى الممارس). وفي هذا ربما كان عبد الباقي يتماشى مع الاتجاهات المعاصرة في تقاسم المزيد من السلطة مع الموظفين رغم أن الجميع كان يعرف أن هناك مركزاً واضحاً للقيادة والتحكم يعطي الشركة هوية متميزة من خلال صياغة رؤية مشتركة للمستقبل ولإدارة العمل، وهذا هو من وظيفة رئيسها. وفي غياب محاضر جلسات مجلس الإدارة والمستندات الصادرة من الشركة لا يسعنا عرض هذه الرؤية والهوية. كان تصميم شعار الشركة (الذي لا يزال مستعملا حتى الوقت الحاضر)، والفعاليات المرتبطة بمناسبات معينة (العيد الفضي)، التضامن وروح الجماعة (السماح للموظفين بترك الشركة والمشاركة في تشييع الفنان فاروق فياض، وكان من المنتجين المرموقين في الشركة) بعض المظاهر الملموسة لإدارته. إلا أن هناك تفاصيل تكاد أن تكون مخفية كتلك المتعلقة بالكشف الكامل عن ملفات الشركة أمام المحاكم، وهي الحادثة التي يرويها في إحدى رسائله (رسالة مؤرخة في 2011/9/23)، وكذلك عدم

الخنوع للمواقف الغريبة والجاهلة لمن هم في السلطة (كما يبين في رسالته المؤرخة 2012/3/30).

ويمكن القول إنه نجح في خلق مؤسسة متماسكة، فتصرفه كان الأنموذج لتجاوز الانفصام بين الموظفين وطالبي التأمين والمؤمن عليهم. فقد اهتم بموظفي الشركة كعناصر أساسية في تطوير الشركة وأداء خدماتها وعدم النظر إليهم كمفردات في تكاليف الانتاج. كان يعرف جيداً أن العمل التأميني يقوم على المعرفة التي تتجاوز المؤهل الأكاديمي رغم أهميته ودوره في تعيين الموظفات والموظفين. وكان على إدارته لذلك توفير الوسائل التي تستطيع من خلالها تشغيل عقول العاملين وليس مجرد السيطرة على وقت العمل، وقد وجد بعضاً من تلك الوسائل في التدريب داخل وخارج العراق، وتشجيع اللقاءات الأسبوعية لقسم الشؤون القانونية، وتشكيل لجان لدراسة قضايا معينة كان من آثارها، عدا توفير فرصة للموظفين للمشاركة في عضويتها، فرصة اختبار هؤلاء في معارفهم واكتشاف إمكانياتهم لاحتلال مواقع متقدمة في المستقبل. أرتبط ذلك طبعاً بطموح الموظف ليرتقي بموقعه إلى درجة أعلى لكن التدرج الوظيفي كان قيداً على إدارته في الترقية السريعة للعناصر الواعدة. هل كان هذا ما يدور في ذهن عبد الباقي كقائد إداري؟ اعتقد ذلك من خلال تجربتي الشخصية في العمل في بعض اللجان والقيام ببعض المهمات وخاصة تلك التي تتطلب معرفة باللغة الإنجليزية.

تماسك الشركة جاء من خلال الإلمام بالتفاصيل التنظيمية والإدارية والأُلفة مع مدراء الأقسام والفروع وموظفين آخرين يراهم كمدراء في المستقبل. وكان معروفاً عن عبد الباقي انه كان يقرأ نسخ الكتب الصادرة من أقسام وفروع الشركة بدقة ويهمش عليها بقلم الحبر الأخضر من باب التوجيه أو التصحيح أو المتابعة. كانت مسألة الدقة أساسية عنده، نابعة من قناعة أن الشركة مؤتمنة على أموال الغير ويجب ترجمة هذا الائتمان في أداء العمل وفي الكتابة وفي التعامل مع جمهور المؤمن لهم باحترام. وساعده في ذلك ذاكرته العظيمة للتفاصيل التي لا يزال محتفظاً بها. تقول السيدة سعاد البيطار، مسؤولة المكتبة في شركة التأمين الوطنية، والتي عاصرت عبد الباقي رضا وتتحدث عنه باحترام وتقدير عاليين، تقول انها عندما كانت تقدم له الكتلوكات الخاصة بالكتب المراد شراؤها لمكتبة الشركة كان "يبادر الى الاشارة الى ان بعض الكتب موجودة في المكان الفلاني او في القسم او الفرع الفلاني." وتضيف انه عندما ترجع الى الاوليات كانت تجد "ان

كلامه صحيح وان الكتب فعلا موجودة في المكان الذي توقعه واشار اليه. وهذا انما يدل على حرصه وتمكنه من عمله وذاكرته القوية." وتذكر السيدة البيطار أن مكتبة الشركة تأسست "كمكتبة متخصصة عام 1972 لغرض توفير المصادر والبحوث والمنشورات التي تخص نشاط التأمين، إضافة إلى مصادر العلوم الأخرى المساندة لعمل التأمين ... وكان صاحب فكرة تأسيس المكتبة أ. عبد الباقي رضا عندما كان مديراً عاماً للشركة. وهو أيضاً أول من عرض فكرة تعيين أمين مكتبة متخصص."

أراد أن يخلق تنظيماً متيناً، ضمن الظروف المتاحة لشركة عامة، تنظيماً لا يقتل روح المبادرة لدى العاملين، ولا يضم مدراء لا يتمتعون بالمؤهلات العصرية لقيادة أقسامهم. كان همه الأساس أن يكون التنظيم صلباً وقوياً يتركز على كوادر متميزة تتمتع بالقدرات الفنية والإدارية المناسبة في اختصاصاتها. ولذلك ركّز على الاستفادة من الكوادر القائمة عندما أصبح مديراً عاماً للشركة في 1 شباط 1966 ووضع قواعد، غير مكتوبة، لتكوين كوادر جدية شابة وذلك من خلال:

انتقاء الموظفات والموظفين (وكان ذلك قبل إدخال التعيين المركزي الذي سلب إدارات المؤسسات العائدة للدولة حرية التعيين) دون انحياز، واعتماد معايير الجدارة والمعرفة واللغة (العربية والإنجليزية)، وتعريض مقدم طلب التعيين لامتحان تحريري ومقابلة، للكشف عن مدى توفر هذه المعايير لدى مقدم الطلب.

التدريب داخل وخارج العراق

- عدم الوقوف أمام من يرغب في الاستزادة من التعليم (راجع الحكاية في رسالته المؤرخة 2011/8/13 بخصوص تشجيع أحد العاملين للدراسة صباحاً والعمل مساءً).

- الاستفادة من فرص تشكيل اللجان لإدخال عناصر واعدة في عضويتها لتفيد وتستفيد.

- طبيعة الإنتاج تحت إدارته

في عهده كانت شركة التأمين الوطنية مُحتكِرة لأعمال التأمين العام مثلما كانت الشركة العراقية للتأمين محتكرة لأعمال التأمين على الحياة وشركة إعادة التأمين العراقية متخصصة في أعمال إعادة التأمين دون أن يمنع تخصصها الاحتكاري قيام شركة التأمين الوطنية بالاكتتاب ببعض أعمال إعادة التأمين الواردة من الخارج. وكانت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية – المصدر الأساس لمحفظة التأمين البحري – طاغية فعقود التوريد على أساس سي أند إف C & F تُلزم المورد التأمين مع شركة التأمين الوطنية.

جاءت تأميمات تموز 1964 والمشاريع الصناعية المرتبطة باتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق والاتحاد السوفيتي (1959) وبالخطط الخمسية في السبعينيات لتزيد من عدد المشاريع الصناعية والإنشائية، ومنها الهياكل الارتكازية، وعدد الوحدات الصناعية وغيرها من المنشآت التي أصبحت موضوعاً للتأمين لتشكل هذه مصدراً مهماً وأساسياً لأقساط التأمين التي كانت التأمين الوطنية تكتتب بها. وقد كان لما عُرف بـ "التنمية الانفجارية" وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية وملكية وسائل الإنتاج الأساسية دوراً كبيراً في ارتفاع دخل أقساط التأمين البحري على البضائع والتأمين الهندسي على المشاريع وما كان ينشأ عنها من أقساط إضافية في فروع التأمين الأخرى.

إزاء هذا الوضع، حيث المصدر الأساس لأقساط الشركة هو عقود الدولة ووحداتها الانتاجية، ماذا كان يميز دور عبد الباقي، كمدير عام، في الإنتاج؟ من دون توفر جداول أقساط التأمين المكتتبة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وتحليلها للفصل بين أقساط القطاع العام والأقساط المكتتبة من خارج هذا القطاع لا نستطيع أن نصدر حكماً باتاً عن الحجم المبذول لتطوير أعمال الشركة. مع ذلك، يمكن القول إن إدارة الشركة كانت تتصرف كما لو أن هناك منافسين لها، وهذا هو انطباعي خلال فترة عملي في قسم التأمين الهندسي (1969-1977). كان التصرف نابعاً ليس من معرفة بأهمية المنافسة بقدر ما كان قائماً على قناعة تأدية الواجب بكفاءة وتقنية مع الحرص الشخصي على التعامل بمتطلبات العمل بحرفية واحترام المؤمن لهم من الأفراد والشركات.

لنضيف إلى ذلك تسويق منتجات التأمين بين الشرائح الاجتماعية التي شهدت تحسناً في دخلها في تلك الفترة بحيث صارت تستطيع شراء حماية تأمينية للأسرة (وثيقة تأمين حماية الأسرة كانت واحدة من المنتجات الجديدة التي أدخلها عبد الباقي)، والتأمين على السيارات، وتأمين المحلات التجارية الخاصة. وفي عهده ازدهر الانتاج (قسم متخصص للإنتاج وطاقم من المنتجين في فروع الشركة) وتوسيع قنوات التوزيع من خلال وكالات مستقلة للتأمين تنتج الأعمال للشركة مقابل عمولة. وكانت هذه الوكالات تشكل عنصراً مكملاً لسوق التأمين العراقي، ومؤثراً على بنية السوق التأميني، والطلب على التأمين، ومنافذ توزيع المنتجات التأمينية، وإشاعة الوعي التأميني. كانت هذه الوكالات مستقلة تابعة للقطاع الخاص، ويمكن النظر إليها كحالة من حالات المشاركة في الإنتاج بين القطاعين العام والخاص، كما حاولت التنبيه إليه في مقدمتي لدراسة مشتركة عن وكالات التأمين. وفي عهده أيضاً تم تأسيس قسم التخطيط والتدريب الذي لعب دوراً مهماً في إدخال المفاهيم الحديثة لإدارة الإنتاج والتسويق.

السياسة السعرية

لنتذكر انه خدم الشركة في الفترة (1966-1978) التي كانت هي شركة التأمين العامة الوحيدة في السوق – أي انها كانت محتكرة للتأمينات العامة إلى جانب احتكار شركة التأمين العراقية لتأمينات الحياة.

في ظل هذا الاحتكار كانت السياسة السعرية ذات طبيعة اعتباطية أو هكذا يبدو الأمر للبعض لكننا نعتقد، رغم غياب قوى السوق المؤثرة في التسعير، أن تسعير المنتجات التأمينية كان يقوم على موازنة صندوق أقساط التأمين مع التزامات الشركة بتعويض الخسائر. يعني أن إدارة الشركة كانت تنحو لتحقيق فائض من عمليات الاكتتاب لتمويل طلبات التعويض، والمستحقات الضريبية والرسوم، وتكاليف الإنتاج، وهامش لإدامة الإنتاج وتوسيعه، ونسبة من الأرباح. لم تعتمد إدارة عبد الباقي على إيرادات الاستثمارات العينية والمالية لمقابلة التزامات الشركة بتعويض المؤمن لهم إذ تركزت السياسة، اختياراً أو ربما دون تفكير مسبق (وهو موضوع يستحق البحث)، على الاعتماد على الأرباح الاكتتابية. وبفضل هذه السياسة استطاعت الشركة التفاوض مع معيدي التأمين الاتفاقي وتحقيق مزايا عديدة شملت توسيع القدرة الاحتفاظية للشركة، وزيادة نسبة عمولات

الأرباح وغيرها ومنها توفير معيدي التأمين لفرص التدريب لموظفي الشركة.

ونرى أن التسعير كان يتأثر أيضاً بما كان معيد التأمين الاتفاقي يمليه على الشركة من شروط وأسعار وخاصة في اكتتاب الأخطار الكبيرة. لا بل أن المعيد كان يوفر لشركة التأمين تعرفة أو قل دليلاً لتسعير أخطار مصنفة كفئات متميزة. وكان هذا هو الحال في التأمين الهندسي.

أثناء إدارته استمرت الشركة في تحقيق الأرباح لها ولمعيدي التأمين. ترى هل كانت هذه الأرباح بفضل الأسعار العالية أو الضغط على التكاليف، أو الصرامة في تسديد مطالبات التعويض؟ تحليل هذا الوضع، أي السياسة السعرية، يحتاج إلى بحث مستقل.

في إحدى السنوات حققت الشركة أرباحاً كبيرة، ربما غير اعتيادية، حدت به إلى تخفيض أسعار التأمين على السيارات بنسبة معينة.

هذه حالة فريدة إذ ليس من المعروف انها قد حصلت قبله أو تكررت فيما بعد. أهمية قرار التخفيض تكمن في ان التخفيض لم ينشأ في ظل تنافس مع شركات تأمين فلم يكن هناك شركات أخرى تمارس التأمينات العامة غير شركة التأمين الوطنية.

يؤشر هذا القرار على أن احتكار النشاط التأميني لا يعني بالضرورة رفع الأسعار وهي الظاهرة المرتبطة باحتكار السوق. ترى ما الذي حدا بعبد الباقي لاتخاذ هذا القرار؟ هل كان من بنات أفكاره؟ هل صاغه بالتعاون مع زملائه الآخرين في الشركة من رؤساء الأقسام؟ وهل بقيت أسعار تأمين السيارات على حالها بعد التخفيض؟ هل ساهم التخفيض في زيادة الطلب على تأمين السيارات؟ وماذا كان موقف معيد التأمين الاتفاقي؟ هذا الموضوع أيضاً يستحق دراسة مستقلة.

عبد الباقي رضا معاصراً لأحداث نصف قرن

شغل عبد الباقي رضا هادي موقع مدير عام شركة التأمين الوطنية للفترة من 1 شباط 1966 لغاية 4 آذار 1978. عندما أصبح مديراً عاماً للشركة

في 1 شباط 1966 كان قد مر تسعة عشر شهراً على تأميم شركات ووكالات التأمين. وقتها كان عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية (1963-1966) وقتل أو اغتيل في 1966/4/13 في حادث تحطم الطائرة المروحية التي كانت تقله. تبعه في الرئاسة أخوه عبد الرحمن عارف (1966-1968) وكان عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء الذي وقع في 1966/6/26 اتفاقية وقف إطلاق النار مع الحركة الكوردية مُنهياً ست سنوات من النزاع العسكري (تضمنت الاتفاقية الاعتراف باللغة الكوردية لغة رسمية، وتمثيل كوردي في الحكومة. في نهاية 1966 قوضت الاتفاقية).

شهد عبد الباقي بعد ذلك انقلاب 1968/7/17 الذي أطاح بعبد الرحمن عارف الذي أوصل أحمد حسن البكر إلى رئاسة الجمهورية (1968-1979) لينتزعها صدام حسين منه (1979-2003). وشهدت فترة البكر اتفاقية الحكم الذاتي (1970/3/11) وتأميم شركة نفط العراق (حزيران 1972)، وبدء العمليات العسكرية ضد الأكراد (1975).

شهدت التأمين الوطنية خلال هذه السنوات نمواً في أقساط التأمين وفي استثمارات الشركة وتوسعا جغرافياً رغم التقلبات السياسية. وعاصر عبد الباقي ثلاث خطط خمسية للسنوات 1965-1970، 1971-1975، 1976-1980 (ترك التأمين الوطنية سنة 1978).

لقد كان عبد الباقي شاهداً على أحداث جسام في تاريخ العراق. في أول يفاعته: الحرب العالمية الثانية، ثم ثورة تموز 1958 والتحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، الانقلاب الدموي في شباط 1963، انقلاب 1968 وما تبعه من ابتلاع حزب البعث للمجتمع، الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، غزو الكويت (2 آب 1990) تحرير الكويت (1991) وعقوبات الأمم المتحدة والحصار الاقتصادي (1990-2003)، غزو العراق واحتلاله (نيسان 2003) والإطاحة بنظام صدام وما تلاه من تفكيك للمؤسسات ... الخ.

ضمن هذه الأحداث يمكن تقسيم تاريخ شركة التأمين الوطنية كما يلي:

1950-1958 من تأسيس الشركة إلى ثورة 14 تموز
1958-1964 من الثورة إلى التأميم
1964-1997 من التأميم إلى الانفتاح
1997-2005 من الانفتاح إلى صدور قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10).

شهد النشاط التأميني خلال هذا التاريخ التعاظم المستمر لمكانة التأمين العراقي حتى 1990، ومن ثم تدهوره ومراوحته في مكانه مع تغييرات بسيطة في سنوات الحصار (1990-2003)، وبعدها الشروع في ترميم مكانة الشركة ضمن بيئة تنافسية جديدة لم تعرفها من قبل. لقد شغلت التأمين الوطنية موقعاً مركزياً في هذا التاريخ بعد مرحلة التأسيس رغم وجود شركات تأمين أخرى. وكان عبد الباقي رضا على راس مرحلة ازدهار التأمين العراقي من أواسط ستينيات القرن الماضي وقبل بدء الحرب العراقية-الإيرانية عام 1980.

لم تلتقط المقدمة كل ما ورد في رسائل عبد الباقي رضا من معلومات وأفكار ومواقف، لكنني أرجو أن يكون ما تقدمت به محفزاً للغير للبحث في التاريخ الاقتصادي للتأمين العراقي وللأفراد الذين عملوا فيه وتركوا بصماتهم عليه.

مصباح كمال
5 شباط 2013

رسائل الأستاذ عبدالباقي رضا (المجموعة الأولى)

تشكل رسائل المجموعة الأولى والمقدمة لرسائل الأستاذ عبدالباقي رضا: تقييم دور القائد الإداري في مؤسسة تابعة للقطاع العام والملاحق 1، 2، 3 المسودة الأصلية الأولى لكتاب **رسائل في السيرة الذاتية والتأمين**. تغطي هذه الرسائل عدة مواضيع لكن القسم الأكبر منها يتعلق بعرض الراحل لمحطات من سيرته الذاتية كتبها استجابة للأسئلة التي أثرتها معه. النص الكامل لهذ الأسئلة معروضة في الملحق رقم 2. قرأ الراحل مسودة الكتاب بدقته المعهودة وعرض ملاحظاته وتصحيحاته عليها.

27 نيسان 2013

أخي النبيل السيد مصباح

تحية ود واعتزاز

أرجو أن تكون والعائلة على أحسن حال.

لا أدري أ أبدأ رسالتي هذه بالاعتذار عن التأخير الطويل في الكتابة إليك، أو بالإشادة بجهدك الرائع في تحرير ما اخترت تسميته (سيرة ذاتية)، فليكن الاثنان معاً ما داما يتعلقان بموضوع واحد.

لقد قرأت بإمعان واهتمام وشوق الصفحات التسعين التي تفضلت بتزويدي بها. إنها حقاً تعبر عن جهد وحرص عاليين في تحرير وتنسيق ما جرى بيننا من مكاتبات حول ما يتعلق بدوري في إدارة شركة التأمين الوطنية على مدى اثني عشر عاماً يسميها البعض العهد الذهبي في تاريخ الشركة الطويل.

ولأن العنوان الذي اخترته لتلك الصفحات مكتوب بحروف طباعية لم أجدها مناسبة بادرت إلى تكليف شقيق أم رائد [إحسان أدهم]، المقيم حالياً في الدنمارك مغترباً، وهو خطاط بارع، بكتابة العنوان بأحد الخطوط العربية الكلاسيكية التي يجيدها فزودني بثلاثة نماذج لم تنل رضاي إذ

وجدتها دون مستوى أعماه الخطية ففسرت ذلك بتقدمه في السن وضعف نظره ويده. على أي حال أبعثها إليك لتطلع عليها.[1]

اثناء قراءتي الصفحات التسعين وقفت على ما يستوجب التعديل في تقديري فهناك 3 قوائم بها تجدها مرفقة مع هذه الرسالة، وآمل أن لا يكون قد فاتني شيء لم أدركه.

في 3/28 وحتى 2013/4/5 كنت في الدوحة وأبو ظبي وأخذت هذه القوائم معي معتزماً التفرغ للكتابة إليك من هناك ولكني أخفقت في تحقيق ذلك لأكثر من سبب منها اني فقدت الأوراق الثلاثة وما زلت مما اضطرني إلى العودة إلى قراءة الصفحات التسعين مجدداً لإعداد هذه القوائم التي تجدها طياً.

أثناء إعادة القراءة شعرت ببعض الإحباط لعدم استجابة من طلبت منهم الكتابة عن التأمين الوطنية وإدارتها ولكني تذكرت قول الشاعر (لعل له عذراً وأنت تلوم!) كنت آمل أن يساهم الزميل العزيز السيد رفعت الفارسي، مثلاً، بالكتابة فله قلم وفكر ومواقف وجرأة في التقييم، ولا أعرف سبباً لعزوفه عن الكتابة وله القدرة عليها وقد عاصر أكثر من إدارة واحدة.[2]

عوداً إلى (رسائل في السيرة الذاتية) الموشحة باسمي في أعلاها فأقول ان السبب الرئيس لترددي وتأخري في الكتابة إليك طيلة المدة المنصرمة هو اخفاقي في اقناع نفسي بأن ما أسميته (سيرة ذاتية) دير بالنشر في كتاب. تأكد أخي العزيز اني لا أقول ذلك تواضعاً بل بقناعة تامة بأن خدمي في التأمين الوطنية وما سبقها واعقبها هي واجب أديته بكل ما أوتيت به من جهد وإخلاص وموضوعية ونزاهة دون تصنع أو تكلف أو نية في نيل

[1] ألحقت النماذج التي خطها السيد إحسان أدهم بآخر الكتاب. كان بودي أن أستفيد من أحد النماذج للغلاف الأمامي للكتاب لكنني أخفقت في ذلك لأن النماذج محفوظة بنظام لا يقبل النسخ واللصق. هذه النماذج ملحقة بأخر الكتاب.

[2] في رسالة جوابية أرسلتها للراحل بتاريخ 29 نيسان 2013، كتبت الآتي:

"رفعت الفارسي أحس بالغبن والإحباط عندما تركتَ إدارة التأمين الوطنية، فقد كانت علاقته معك تكاملية وليست تنافسية. كان يُمنّي نفسه أو يتوقع أن يُعين مديراً عاماً للشركة، لكونه الأقدر من غيره كما يعتقد، لكن ذلك لم يحصل لأسباب لا أعرف كنهها؛ ربما هو اختلافه مع أديب جلميران عندما أصرَّ الأخير على تطبيق قانون الألقاب وإجباره على التخلي عن لقب "الفارسي." وفي ظني أن هذا الموضوع ترك غصةً لديه بحيث انه "هجر" التأمين عندما تحول إلى الأردن. وربما يفسر هذا عزوفه عن الكتابة عن تجربته وعن الذين عاصرهم واتجه للكتابة السياسية."

رضى أحد وحمده وثنائه، وهي ما يجب أن يتصف به كل من يكلف بخدمة عامة، وهي ما زالت سيرتي في عملي الحالي. خلاف ما ذكرت هو استثناء يستحق اللوم والمحاسبة والتعزير، ومن المؤسف جداً أن نجد هذا الاستثناء في أيامنا السود هذه هو الشائع والواقع والرائج.

وأنا أكتب إليك كلمني الزميل النبيل د. [سليم] الوردي يخبرني بصدور كتاب جديد له ووعد منه بإرسال نسختي، فعرضت عليه ترددي في قبول تسمية (السيرة الذاتية) على ما اجتهدتَ في تحريره فأيدني فأخبرته بما أنوي الكتابة به إليك وهو اني اعتقد ان هذه الصفحات تصلح أن تكون مادة تاريخية تضمها مكتبة أو (أرشيف) التأمين الوطنية عن أحد الذين تولوا إدارتها، وليت مثلها عن الآخرين، لتكون تحت تصرف من يشاء في المستقبل أن يبحث في أو يعرف عن تاريخ هذه الشركة الرائدة، وربما يكون من المناسب أيضاً أن تعزز بها مكتبتا شركتي التأمين العراقية وإعادة التأمين العراقية.

بصراحة صادقة وبكل تواضع لا أرضى أن تكون سيرتي الذاتية مختزلة بما عنَّ لي أن أكتب إليك ما كتبت وأسميته (ارتجالاً) في إحدى رسائلي إليك، فهي في تقديري ليست أكثر من خواطر وذكريات كان لك الفضل في استدراجها واستخراجها من ذاكرتي، أو مما بقي فيها ومنها! بأسئلتك الذكية قبل أن يصيبها الوهن والتخبط! وقبل أن ترحل مع رحلة صاحبها فتُنسى إلى الأبد.

لا أدري إذا كان من عادتك أن تتشاور وتتبادل الرأي مع زوجتك الفاضلة فيما تكتب وتنتج وهي الجديرة بذلك، كاتبة وأديبة نبيهة دائبة ذات رؤية ثاقبة. أظنك تفعل ذلك معتزاً بنضج رأيها فإن كان تقديري صائباً فأرجو استمزاج رأيها فيما بينت لك فلعلها تتفق معي في قناعتي، ولها مني بالغ الاحترام وأطيب التمنيات.

أخيراً آمل أني لم أتسبب لك في انزعاج وإحباط فللك في قلبي عظيم التقدير والثناء الجم على جهدك القيّم ووفائك النادر الذي لن أنساه وأعجز عن مقابلتك بمثله. أتطلع بشوق إلى لقائك مع خالص رجائي أن تكون على خير ما تود توفيقاً ودزام سعادة وسلامة.

المخلص عبد الباقي رضا

بغداد في 2013/4/27

*****

كتبت جوابًا على رسالة الراحل أقتبس منها بعض الفقرات:

أستاذي العزيز عبدالباقي

تحية ود

سررت لاستلامي رسالتك ومرفقها، وأشكرك على قراءتك الدقيقة للمسودة وتثبيتها في جدول التصحيحات. تمعنت في محتويات الرسالة وبودي تسجيل الملاحظات التالية.

1. هدف تجميع رسائلك في كتاب يصبُّ في قناعتك بأن خدمتك في التأمين الوطنية وغيرها هي واجب تؤديه بكل "جهد وإخلاص وموضوعية ونزاهة دون تصنع أن تكلُّف أو نية في رضى أحد وحمده وثنائه، وهي ما يجب أن يتصف به كل من يُكلَّف بخدمة عامة .." وقلَّ من يمتلك هذه الصفات في الماضي أو الحاضر. والرسائل المجمعة هي تذكير بالنموذج الذي هذبته خلال نصف قرن لأداء الخدمة العامة، وصار ملازماً لك.

2. اتفق معك بأن سيرتك الذاتية، وأتمنى أن تكتبها لثرائها، يجب أن لا تختزل في بضعة رسائل كتبتها دون أن يخطر على بالك أنها ربما ستكون مشروعاً للنشر. إن كنت موافقاً على النشر علينا التفكير بعنوان مناسب. وخلاف ذلك نبقي عليها، كما اقترحتَ، كمادة تاريخية للحفظ في مكتبة التأمين الوطنية، والتأمين العراقية وإعادة التأمين العراقية، وكذلك، إن كنت لا تمانع، توزيعها على شركات التأمين الأخرى وبعض القراء المهتمين. وفي هذه الحالة نكتفي بطبعها كملف PDF لغرض التوزيع الإلكتروني. واقترح بهذا الصدد تغيير العنوان ليكون، مثلاً، من رسائل عبدالباقي رضا أو عبدالباقي رضا: رسائل مختارة أو ذكريات وخواطر تأمينية. وربما لديك غيرها من العناوين.

3. أترك لك اعتماد الخط العربي المناسب للعنوان النهائي للكتاب وإن كنت أميل إلى النموذج الثالث في أسفل الورقة لوضوحه، هذا إذا مالت رغبتك لطبع الكتاب ونشره.

.....

أرجو موافاتي بما يستقر عليه رأيك.

مع كثير اعتزازي.

مصباح كمال
29 نيسان 2013

8 آذار 2008

الأخ النبيل السيد مصباح كمال العزيز

تحياتي العطرة إليك وإلى قرينتك الفاضلة وأرجو أن تكونا بسعادة دائمة.

تلقيت بسرور يوم الخميس 3/6 الملف الإلكتروني الذي تفضلت به عليَّ وهو المكون من 8 صفحات فلك مني الشكر أجزله، وثنائي أفضله، وإعجابي أكمله.

أما الشكر فلحسن ظنك بي وتذكرك إياي فيمن تذكرت من أصحابك، وتوقعت منهم مساهمة بالرأي فيما كتبت وتكتب.

وأما الثناء فعلى أسلوبك الواضح الرصين فيما تتناول من موضوعات شكلاً ومضموناً.

وأما إعجابي فبجهودك وحرصك المتواصلين على متابعة كل ما يخص صناعة التأمين في عراقنا الجريح، وبداءتك موقعاً إلكترونياً لها.[1] ألا يدل ذلك على وفائك الجميل للقطاع الذي بدأت حياتك العملية فيه ولعلي كنت السبب في ذلك يوم كانت رغبتك باتجاه آخر! آمل أن تتاح لي متابعة الموقع مع اعترافي بتخلفي وجهلي في هذا المجال الفريد وتشغيل هذا الجهاز العجيب الذي أدركته وأنا في شتاء العمر والمشيب.

عوداً إلى الملف. أعترف لك اني قرأت منه ما يخص (التأمين بين العراق وإيران)[2] فقط وقد أتابع البقية في القادمة من الأيام. أقول بشأن هذا الموضوع اني عرفت عرضاً من الزميل مدير عام (الوطنية) قبل أسابيع انه أبلغ بالتهيؤ للسفر إلى إيران ضمن وفد من وزارة المالية. لم يبد لي انه يعلم بالدور المطلوب منه والمهمة التي يتوقعها في هذا الوفد. لا أدري متى سافر ومتى عاد ولكني سمعت، ولم أقرأ، ذكر (التأمين) فيما صدر عن المباحثات بين الرئيسين العراقي والإيراني. اتصلت هاتفياً به صباح

[1] مدونة **مجلة التأمين العراقي** وبعدها **مرصد التأمين العراقي**.

[2] مصباح كمال، "ملاحظة نقدية على خبر توقيع مذكرة تفاهم في مجال التأمين بين العراق وإيران،" **مجلة التأمين العراقي:** http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2008/03/1.html

الخميس فرد علي شخصياً فهنأته بسلامة العودة أولاً ثم سألته عن سبب إيراد ذكر التأمين فيما صدر عن الزيارة التي استغرقت عشرة أيام كانت مثقلة بالعمل المتواصل حتى الليل بحيث لم تسنح له ولزملائه في الوفد فرصة الاطلاع على معالم طهران حتى ولا سوقها الشهير عدا زيارة سريعة إلى مشهد في خراسان. لم أفهم منه أكثر من أن الشركة الإيرانية هي شركة إعادة تأمين [بيمه مركزي إيران] ولها حصة إلزامية بنسبة 25% مشاركة وسلطة الرقابة على قطاع التأمين، وانه تجاه رغبة الجانب الإيراني في تأسيس فرع في العراق، أقترح تأسيس شركة مشتركة. أما مجالات التعاون التأميني فلم أعرف أية تفاصيل عنها، ولعله سيعرض على مجلس الإدارة، الذي ما زلت نائباً لرئيسه، تقريراً مفصلاً عن مهمته وما توصل إليه وما هو مطلوب من المجلس إقراره، كما كنا نفعل أيام زمان من التاريخ اللامع المأسوف عليه والذي عاصرتَ بعضه.

يؤسفني جداً أن أعترف لك بصراحة وبدون مواربة وبإيجاز شديد اني محبط للغاية مما يجري في البلد كله وليس في قطاع التأمين وحده، ومتشائم من مستقبل البلد إذا ما استمر الحال على هذا المنوال. لم أعد أصدق أي تصريح من المسؤولين أو ما ينشر في الصحف عنهم أو على ألسنتهم أو البيانات الرسمية التي تصدر على مختلف المستويات. أكثر من هذا يمكنك أن تتصور حتى بعض القوانين التي تنشر في الجريدة الرسمية موشحة بالتواقيع الرئاسية الثلاثة لا تجد طريقها إلى التنفيذ. لا أريد أن أطيل عليك بالأمثلة ويكفي أن أتساءل، ما دمنا مهتمين بالتأمين وشؤونه، أين هو (ديوان التأمين)؟! بهذه المناسبة أتذكر أن الدكتور عادل عبد المهدي يوم كان وزير مالية في حكومة علاوي، طلب ملاحظاتي على مشروع القانون فأجهدت نفسي واجتهدت وكتبت إليه 9 صفحات، ثم حصل ان اطلعت على القانون الأردني المعدل عام 2002 فوجدته أفضل من مشروعنا لغة وصياغة ومضموناً فكتبت إليه مقترحاً تبني القانون الأردني وتشكيل لجنة (لتعريقه) مبيناً المبررات. وأوصلت الاقتراح إلى رئيس الوزراء الذي وافق عليه وأبلغ الوزارة به وكلفني ومستشاره القانوني لإجراء التعديلات المناسبة عليه. واجتمعت بالمستشار فعلاً وزودته بما لدي واعتذرت عن الاستمرار في العمل معه لاستحقاق سفري إلى أمريكا. ثم صدر شيء مختلف.

لا تستطيع هذه الرسالة استيعاب ما جعلني محبطاً ومتشائماً فلدي الكثير الكثير من الأسباب لذلك. كمثل بسيط على ما يجري في البلد أذكّركَ بما كتبتَ عن التعيينات الأخيرة في شركات التأمين وعلى الأخص إعادة التأمين العراقية. وما لم يبلغك في القطاعات الأخرى أعظم بلاء وأدعى للتأسي على ما وصلت إليه.

إن حياتي الآن مقتصرة على الذهاب إلى مصرف بغداد كمستشار فيه والعودة إلى البيت حتى صباح اليوم التالي. ولو لم يوفر لي المصرف سيارة وسائقاً للزمت البيت معتكفاً أو توجهت إلى سوريا حيث تستقر أم رائد وابنتي وأطفالها، أو إلى امريكا حيث استقر رائد وعائلته، وفي الحالتين أشعر بغربة لا أطيقها وبفراغ لم أعتد عليه وملل لا احتمله.

بت مقتنعاً تماماً بأن لا جدوى أبداً من إبداء أي رأي في أي موضوع، فالجرائد مفعمة بآراء الخبراء وذوي التجربة وشكاوى مختلف شرائح المجتمع عن كل مظاهر الحياة وشؤون البلاد ولدي تجارب شخصية عملية في هذا الشأن. هل تجد الطرق على حديد بارد مجدياً مهما طال الطرق واشتد؟!

آسف جداً ان أطلت عليك دون أن أقدم إليك أية مساهمة نافعة أو غير نافعة. وأرجو أن لا ينال منك الإحباط ما ناله مني وأن لا تنتقل إليك العدوى! وان تستمر في جهدك واجتهادك ومواصلتك النشطة بهمة وتفاؤل فلعل وعسى أن تثبت الأيام اني على خطأ مبين وتصور غير يقين فيما تكون لدي من قناعة غير مبررة ويومئذ سأشعر بسعادة بالغة وندم على ما اقترفت، إذا ما كنت على قيد الحياة حينذاك!

مع أسمى تمنياتي لك وللسيدة سلوى وعلى أمل أن نلتقي.

استودعك الله.

أخوك
عبدالباقي رضا

2008/3/8

22 تموز 2011

الأخ العزيز السيد مصباح كمال المحترم

تحية طيبة وآمل أن تكون والعائلة على خير حال وأحسن مآل.

ابتداءً أقدر عالياً نشاطك الفكري ومتابعتك الجادة والحريصة لشؤون التأمين في العراق وأرجو أن نقرأ لك المزيد وأن لا ينالك الإحباط إذا لم تلمس ردود فعل أو استجابات إيجابية على ما تنتج من كتابات مفيدة جداً.

اطلعت قبل حوالي العشرة أيام على ما وردني في البريد الإلكتروني بعنوان (تاريخ التأمين في العراق – نظرات انتقائية).[1] استعرضت المحتويات فقررت تحويلها إلى ورق مكتوب ليتسنى لي قراءتها بإمعان وربما تثبيت ما قد يعن لي من ملاحظات، وحتى يتيسر لي ذلك انتقلت إلى صفحة (استذكار شخصي) ص 165 لأفاجأ بنص رسالة موجهة لي. الحقيقة اني لم أعد أتذكر اني كتبت إليك في 2008/3/8 أو اني تسلمت منك جواباً عليها.

قرأت الرسالة بشوق واهتمام فخرجت منها بثناء عظيم لنبلك ووفائك وصدقك فيما كتبت عني وأقرأتها لأم رائد التي كانت السبب في تعرفي عليك وكل ما أعقب ذلك من تطورات في حياتك و (انحراف) في مستقبلك المهني من (الدبلوماسية) إلى (التأمين) الذي أجدتَ فيه وأحسنتَ وصرتَ اسماً بارزاً في قطاعه على المستوى الدولي رغم الفارق الشاسع الواسع بين المهنتين ما يدل على الإمكانات النادرة التي تتمتع بها. وأنا لا أشك في أنك لو كُتب عليك أن تتجه اتجاهاً آخر لكنت أبدعت فيه كما أبدعت وتُبدع فيما كنتُ أنا السبب فيه. أليس من حقي أن أفخر بذلك؟!

أنا سعيد، وما زلت على قيد الحياة، بأن أسمع من يقول إن العصر الذهبي لشركة التأمين الوطنية هو عهد إدارة عبدالباقي لها الذي طال اثني عشر عاماً وبعض العام، وأنا سعيد أيضاً بأن تستمر علاقتي بها كنائب لرئيس

[1] مسودة كتابي **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (2011). تبنت شركة التأمين الوطنية طبعه ونشره. وقد تفضل الأستاذ عبدالباقي رضا بمراجعته وتصحيح بعض المعلومات فيه. طبع الكتاب سنة 2012 ونشر سنة ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية.

مجلس إدارتها حتى 2011/7/10 وآمل أن تجدد عضويتي في مجلسها في دورته الجديدة لثلاث سنوات أخرى.

لقد مرت ذكرى ميلادي الحادية والثمانون في 2011/7/18، وحسب معدلات الأعمار السائدة فلم يبق لي إلا أيام أو شهور أو أعوام قليلة في هذه الحياة فإذا كان هناك من يتذكرني ممن عاصرني ولديه القدرة على الكتابة لا أجد إلاك والأخ الدكتور سليم الوردي فعليكما يقع عبء الكتابة عني وعهدي في التأمين الوطنية.

أسمع بين حين وآخر من بعض من زاملني في التأمين الوطنية روايات وأحداثاً عني لا أتذكرها فقد كانت جزءً من اسلوبي في العمل لم اتصنعه أبداً. لا أريد أن أطيل عليك بإيراد بعضها ولكن ما دمت ذكرت المعهد السويسري للتأمين تذكرت أن الزميل فؤاد عبدالله أخبرني ذات يوم بأنه يحتفظ بمسودة تقريره عن إيفاده إلى المعهد المذكور مع تصليحاتي وتعديلاتي عليها اعتزازاً منه بها. لقد كانت طريقتي أن أجعل التقارير بلغة سليمة وواضحة لعرضها على مجلس إدارة الشركة. وقبل أشهر روى لعدد من رجال المال، مدير سوق العراق للأوراق المالية حالياً، ما تعلمه مني يوم كنت عضواً في مجلس إدارة سوق بغداد للأوراق المالية الذي كان لي دور فاعل في تأسيسه وكان هو سكرتيراً لمجلس الإدارة ولم يكن رئيس المجلس وكيل وزارة المالية ليوقع محضراً من محاضر الاجتماع ما لم يمر علي ويجد توقيعي عليه.

أتوقف عند هذا الحد أقول باني استخرجت الـ 173 صفحة على الورق وأعدك بقراءتها وإبلاغك ملاحظاتي – إن وجدت – في أقرب فرصة ممكنة.

قرأت رسالتك إلى (مصطفى) الذي لم أتذكره فخطر لي أن أكتب لك الآتي عنها:

رشحت للبعثة العلمية عام 1948 لدراسة هندسة الري وكنت أرغب في الهندسة المعمارية. لم يتحقق لي ذلك ولم التحق بالبعثة.

تخرجت في كلية التجارة والاقتصاد عام 1955 وكنت الثاني على دورتي التي تخرج منها حوالي 240 شخصاً. بين الأربعة الأوائل حصلت على بعثة علمية من وزارة المعارف إلى الولايات المتحدة. كانت هناك درجة واحدة لدراسة المحاسبة القانونية في انكلترا وحيث كنت الطالب الأول خلال الأربع سنوات في مادتي المحاسبة والتدقيق كنت المرشح الأكيد لهذه الدرجة غير اني لم أحصل عليها لتعذر قبول خريجي بغداد في انكلترا تلك السنة وحصل عليها أحد خريجي لندن.

ورشحت لبعثة أخرى عنوانها المعلن (محاسبة التأمين). وحين كلف مترجم الوزارة لترجمة هذا العنوان والطلب من الملحق الثقافي في واشنطن الحصول على قبول لي لدراسة هذه المادة، ظهر أن الجهة التي طلبت هذا التخصص هي (دائرة العمل والضمان الاجتماعي) فكتبت وزارة المعارف إليها تسأل عن طبيعة هذا التخصص فجاء الجواب (دراسة المحاسبة بصورة عامة ومحاسبة التأمين بصورة خاصة). بناء عليه طلبت الوزارة من الملحق الثقافي الحصول على قبول في إحدى الجامعات لدراسة (Accounting & Insurance). التحقت بالجامعة في ايلول 1957 فأخبرني الأستاذ المختص بأن دراسة المحاسبة في الـ postgraduate يكون في إدارة الأعمال. وحيث أن الملحقية الثقافية العراقية طلبت أن أدرس التأمين إضافة إلى الدراسة العليا في المحاسبة فإن علي تلقي دروس في التأمين في مرحلة البكلوريوس. هكذا بدأت بدراسة التأمين على الحياة صباحاً والدراسة العليا في المحاسبة مساءً.

انتهى الفصل الأول وكان علي مواصلة دراسة التأمين في الفصل الثاني فكانت المادة (تأمين الحريق والحوادث). حين بدأت دراسة هذه المادة استغربت من علاقة هذه المادة بالعمل والضمان الاجتماعي فراجعت استاذي حوله فسأل عن الجهة التي عينت تخصصي وحين أخبرته انها (العمل والضمان الاجتماعي) كان رد فعله العجيب هو O boy you are on the wrong track! وان الاختصاص المطلوب لهذه الدائرة هو علم آخر اسمه actuarial science وهذا الاختصاص غير موجود في جامعتنا وان خلفيتي الأكاديمية لا تساعد في متابعة التخصص الذي يتطلب رياضيات وليس محاسبة.

عـدت إلـى بغـداد فـي أيلـول 1959 وراجعـت العمـل والضـمان الاجتمـاعي فرحبـوا بـي للتعيـين محاسـباً فـي أحـد فروعهـا، ولـدى مراجعـة الإدارة العامـة لمعرفـة حقيقـة التخصـص المطلـوب واسـتخراج اولياتـه وجـدنا تقريـراً مـن خبيـر أمريكـي يقـول ان الـدائرة بحاجـة إلـى actuary وترجمـت الكلمـة إلـى (محاسب تأمين) كما في **قاموس أنطون إلياس أنطوان**.

هكـذا أُخفقـت أول محاولـة لتزويـد العـراق بخبيـر اكتـواري وحتـى الآن يخلـو العراق منه!

أخيـراً قـرأت اليـوم لـك كلمـة عـن غيـاب التـأمين فـي خطـة الحكومـة العراقيـة للأعـوام 2011-2014. أرجـو أن لا تعطـي أيـة أهميـة لمـا تقولـه الحكومـة أو أركانهـا وخططهـا فـالكلام كثيـر ومعظمـه كـذب وادعـاءات للاسـتهلاك اليـومي فكـل المسـؤولين عنـدنا مشـغولون حقـاً بمصـالحهم ومنـافعهم الذاتيـة وغيـر جـادين إلا فيمـا يخـص مكاسـبهم. والكـلام يطـول ويطـول (طـال حتـى كـدت لا أثـق أن فجـراً سـوف ينبثـق!) حـول تـردي الأوضـاع العامـة بالبلـد وأقـل مـا يقـال فـيهم (ان لا حيـاة، بـل لا حيـاء لمـن تنـادي). انهـم جميعـاً لا يسـتحون ولا شـريف بيـنهم. أرجـو أن لا تتوقـع مبـادرة مـن أيـة جهـة لتنـاول موضـوع التـأمين فـي خطـة الحكومـة. اسـأل سـعدون الربيعـي مـاذا كانـت حصـيلة الاجتماعـات التـي شـارك فيهـا. انـي اتحـدث إليـك عـن خبـرة ومعانـاة شخصـية فـي قطـاع المصـارف الـذي أعمـل فيـه حاليـاً. وكنـت ليلـة أمـس فـي حـديث مـع الأخ الأسـتاذ مهـدي الـرحيم حـول بعـض معاناتنـا باعتبـاره رئـيس مجلـس إدارة مصـرف المنصـور للاسـتثمار الـذي أتشـرف بعضـويته إضـافة إلـى كـوني مستشاراً غير متفرغ فيه. بالمناسبة أخبرني انه سيصل لندن اليوم.

أطلـت عليـك فمعـذرة. وأجـدد وعـدي بالكتابـة إليـك حـول (تـاريخ التـأمين فـي العـراق)، وأم رائـد بجـانبي تبلغـك والسـيد الفاضـلة زوجتـك تحياتهـا وتتمنـى لكـم موفور السعادة، واتطلع إلى لقائك وأنت في أفضل حال.

المخلص

عبد الباقي رضا

2011/7/22

بـدأت أمـس قـراءة الكتـاب وأنجـزت منـه كثيـراً وآمـل أن أكتـب إليـك بملاحظـاتي خلال هذا الأسبوع.

عبدالباقي7/24

5 آب 2011

الاخ العزيز السيد مصباح كمال المحترم

النص التالي هو "مداخلة" ثبتها الأستاذ عبدالباقي في ملاحظاته على مسودة كتابي **تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** أرسلها إلي كمرفق لرسالة إلكترونية بتاريخ 5 آب 2011. وقدم النص بالقول: "بانتهاء الفصل الخاص بوكالات التأمين في العراق أرجو أن أضيف المعلومة التالية." وفيه نقرأ كيف تم تعيينه مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية.

في 1964/7/14 وُضعت 14 فرعاً ووكالة شركة أجنبية تحت إدارة 6 أشخاص بهدف الإشراف على أعمالها ثم تصفيتها. وبناءً على تقرير قدمه الزميلان عطا عبد الوهاب ومصطفى رجب تقرر في المؤسسة إلغاء العمل بنظام الوكالات.[1]

بتكليف عبدالرحمن البزاز برئاسة الوزارة حَصلتْ تغييرات عديدة منها تعيين المرحوم كليمان شماس رئيساً للمؤسسة العامة للتأمين وقد كان سابقاً وكيلاً لشركة فرنسية للتأمين. جاء الرجل بفكرة العودة إلى نظام الوكلاء وأيده مصطفى رجب خلافاً لموقفه السابق.

مساء يوم 1966/1/31 انعقد مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمين بحضور جميع أعضائه ومنهم عطا ومصطفى، وكنت يومئذ مديراً عاماً وسكرتيراً لمجلس إدارة المؤسسة. أثير موضوع الوكالات في الاجتماع فعارض بشدة عطا عبدالوهاب عودة العمل بها، واشتد النقاش بينه وبين رئيس المؤسسة وظهر أن بقية الأعضاء مؤيدون لرأي الرئيس ومنهم مصطفى رجب الذي سبق أن تبنى فكرة إلغاء الوكالات. عندما وصل النقاش إلى حد اتخاذ قرار قدم عطا عبدالوهاب على الفور طلباً بإعادته إلى التقاعد باعتباره كان متقاعداً وترك الاجتماع. فوجئ المجلس بالموقف المحرج الذي وضع فيه وفكَّر فيمن سيتولى إدارة التأمين الوطنية يوم الغد 1966/2/1 فقرر المجلس بالإجماع نقلي من وظيفتي في المؤسسة إلى إدارة الوطنية ولم ينفع اعتذاري وأسبابه في الرجوع عن القرار واختيار سواي.

[1] في نهاية النص كتب الأستاذ عبدالباقي: "وكالات وفروع الشركات الأجنبية قبل التأميم كانت تعمل كشركات تأمين كاملة الصلاحيات في معظمها، أي انها كانت مخولة بتسوية التعويضات."

في 1966/2/1 ذهبت إلى التأمين الوطنية واستلمت إدارتها التي بقيت في عهدتي حتى 1978/3/4.

وذكر التالي في ملاحظاته تعقيباً على الفصل الذي كتبته عن قانون السيكورتاه العثماني.

على ذكر قانون السيكورتاه بلغني أن محامياً (ربما يكون بهاء بهيج) كسب دعوى ضد إحدى الشركات باستناده إلى إحدى مواد هذا القانون باعتباره نافذاً، ومع الأسف لا أتذكر القضية فقد مضى عليها وقت طويل وربما يتذكرها المحامي بهاء بهيج[2] نفسه.

في رسالة لاحقة له بتاريخ 2011/8/12 ذكر الأستاذ عبدالباقي التالي:

عودا الى ملاحظاتي يشرفني ان تشير الى اسمي كيفما تشاء ولكن لدي هذه الملاحظة: حين كتبتُ ملاحظاتي راعيت الايجاز لذلك اوردت اسماء بعض الزملاء الأفاضل مجردة مما يستحقون من ألقاب كالأستاذ والدكتور والسيد وما اليها ليس تقليلا من شأنهم طبعا او من مقام اصحابها الذين أضمر كل احترام لهم فأرجو ان تتدارك ذلك بالشكل المناسب.

[2] لتعريف أولي ببهاء بهيج راجع: مصباح كمال، "بهاء بهيج شكري: محاولة متأخرة في الاحتفاء بأحد رواد التأمين في العراق، **مجلة التأمين العراقي**: http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2015/06/bahaa-baheej-shokry-late-appreciation.html

13 آب 2011

أخي الوفي السيد مصباح

تحياتي واعتزازي

شكراً على رسالتك في 2011/8/9 وإلحاقاً بما كتبتُ إليك في 2011/8/5.

هذه الرسالة متنوعة المحتويات وفيها ذكريات قديمة أحسب انك تهتم بها قدر اهتمامك بالفترة القصيرة التي قضيتها في التأمين الوطنية، الذي أثمر كتابات جميلة وذات قيمة تاريخية لم يلتفت إليها أحد ولم يحاول أحد توثيقها.

أبدأ أولاً بما أخبرك عني الصديق الدكتور كامل العضاض الذي لا أعرف أين هو الآن: لم أُدرّس مادة التأمين في كلية الإدارة والاقتصاد بعد عودتي من الولايات المتحدة. كان التعيين في تشرين الأول من عام 1959 وكلفت بتدريس مادة المحاسبة في ثلاث شعب من الصف الثاني المسائي، وأتذكر العديد من طلابي، ومن الذين أنت تعرفهم كان الزميل فاضل النجار وكان من المتفوقين. كان عمري يومذاك 29 عاماً وكان معظم الطلبة أكبر مني سناً وكان بينهم عسكريون وموظفون مدنيون شغلوا فيما بعد مراكز متقدمة في الدولة.

اما شهادته بأني كنت محايداً فهي صادقة جداً في فترة حرجة كان الوضع السياسي في البلد يتميز بالاستقطاب والنفور الشديدين بين اليسار واليمين، غير ان القسم المسائي كان هادئاً بخلاف القسم الصباحي لسبب واضح هو طبيعة مكونات الطلبة الصباحيين والمسائيين. وربما كان بسبب حيادي وعدم اختلاطي بالطلبة ان اختارني عميد الكلية عضواً في لجنة تحقيق في نزاع وقع صباحاً بين فئتين سياسيتين وكان من بين من خضع للتحقيق أمام اللجنة السيد عادل عبد المهدي. اما شهادته بأني كنتُ محاضراً جيداً فقد سمعت مثلها من الكثيرين الذين ما زلت اتمتع باحترامهم وتقديرهم.

وقد يكون من المناسب أن تعرف لماذا كُلفت بالتدريس المسائي وهو الذي كان وراء بدء حياتي في قطاع التأمين. كان أستاذي نزهت محمد طيب أول محاسب قانوني تخصص في لندن وما زلت أعتز به وهو يسكن بيروت

حالياً وألتقيه وأتمتع بضيافته كلما زرت بيروت. عملت في مكتبه لتدقيق الحسابات سنة واحدة قبل التحاقي بالبعثة وكان أحد كفيلين كفلاني للبعثة. حين عدت من أمريكا كان هو رئيساً لقسم المحاسبة في الكلية ونصح لي أن أتعين في الكلية وفي القسم الذي يرأسه وكنت الطالب الأول في مادتي المحاسبة والتدقيق طيلة السنوات الأربع في الكلية. أخبرني أن أفراداً من عائلته وأصدقائه أسسوا شركة تأمين خاصة برأسمال 100 ألف دينار وباسم (شركة التأمين العراقية) وانهم اجروا الاكتتاب ولا بد من اجراء قسمة الغرماء بين المكتتبين لتجاوز مبالغ الاكتتاب الأسهم المطروحة للجمهور، وقال انه يريدني أن اكون مدير حسابات هذه الشركة صباحاً، وقدمني فعلاً إلى أحد أهم المؤسسين الذي أصبح فيما بعد رئيس مجلس إدارة الشركة حتى تاريخ تأميمها. قابلت هذا الرجل يوم 1959/10/4 في مكتبه. ويبدو اني وقعت في نفس الرجل موقعاً حسناً فقال اعتبر نفسك معيناً اعتباراً من 10/1/ وبراتب 50 دينار شهرياً وليكن محل عملك في مكتبي في شركة الضمان اللبنانية مؤقتاً. كان الرجل، وهو المحامي لطفي العبيدي، مشاوراً قانونياً للضمان اللبنانية. هكذا بدأت العمل في التأمين وكنت أول من تعين في هذه الشركة التي تركتها وأنا المدير المالي لها يوم 1964/7/15 متوجهاً إلى شركة بغداد للتأمين المؤممة مديراً عاماً لها خلفاً للسيد عطا عبد الوهاب الذي نقل منها إلى شركة التأمين الوطنية مديراً عاماً لغاية 1966/1/31 ثم توليت إدارتها في 1966/2/1.

بعد ثلاث سنوات من التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد طلبت الشركة مني الاستقالة والتفرغ لها حيث كان الدوام فيها صباحاً ومساءً وكنت أعمل فيها صباحاً فقط. تركت العمل الحكومي دون أن أفكر في امتياز التقاعد الذي يوفره للعاملين في الحكومة ذلك اني كنت اتقاضى راتباً عالياً في الشركة وينتظرني مستقبل جيد في القطاع الخاص، ذلك ان المجموعة التي كنت أعمل معها كانت ذات نشاط اقتصادي طموح وواسع وفعّال وكان يؤمل لها أن تكون ذات وزن في مختلف الانشطة الاقتصادية لولا أن باغتها التأميم وقضى على خططها وآمالها.

عوداً إلى موضوع التدريس فقد درست كمحاضر خارجي موضوع المحاسبة والإدارة المالية في شركات التأمين في جميع دورات الدبلوم العالي للتأمين في كلية الإدارة والاقتصاد التي بلغ عددها 7 أو 8 دورات، وكنت عضواً في الهيئة المشرفة على دراسة الدبلوم. وتربطني حالياً

علاقة متينة مع أحد البارزين من خريجي هذا الدبلوم وهو الدكتور جمال عبد الرسول الذي بغ الآن مرتبة الاستاذية واختير هذا العام الاستاذ الأول في الكلية التقنية وتربطه صداقة مع الزميل الدكتور سليم الوردي اللذين أعتز بصداقتهما.

لم أكتب ولم أنشر شيئاً لأني اعتقد ان ما أعرف لا يستحق النشر، والحقيقة انه لا يرضيني أي شيء أكتبه وأرى بالإمكان الاتيان بأفضل منه. حتى محاضراتي في المحاسبة وفي الدبلوم العالي لم تكن مكتوبة وكنت اقبل أي سؤال ويتولى الطلبة كتابة ما يسمعون أو الحلول التي اطرحها للتمارين العملية.

عند تعييني في الكلية وتكليفي بتدريس المحاسبة في 3 شعب مسائية من 6 شعب كان استاذ المادة في 4 شعب صباحية قد ألف كتاباً في مبادئ المحاسبة وكان بيع الكتب والملازم تجارة يسعى اليها بعض الأساتذة، وكنا نشكو منها ونحن طلبة. عرض عليَّ هذا الاستاذ إضافة اسمي معه كمؤلف آخر لضمان بيع أكبر عدد من الكتاب مع عمولة لي من ثمن المبيعات. رفضت العرض واخبرت طلبتي بأني لا أنصح لهم اقتناء أي كتاب في المحاسبة وبإمكانهم اعتماد أي كتاب ولكن المهم ان يستمعوا لي جيداً ويتابعوا حل المسائل العملية التي اعرضها عليهم. وهكذا لم يشترِ طلبتي، أو معظمهم، الكتاب الذي اعتمده الاستاذ في القسم الصباحي.

انتقل الآن الى موضوع آخر يخصك شخصياً. لقد قرأت ان الصديق الدكتور خطاب العاني – الذي لا اعرف عنه شيئاً الآن – يوم كان مديراً للبعثات عرض عليك جهتين للتعيين احداهما التأمين. لم اسمع بهذا ولم تكن لنا علاقة بدائرة البعثات، وما حصل في التحاقك بالعمل في التأمين الوطنية هو الآتي:

كان لك صديق في وزارة التخطيط، ربما كان اسمه صفاء،[1] وكنت تزوره في مكتبه لقضاء أوقات البطالة، وحيث كانت أم رائد موظفة في التخطيط

[1] الاسم الصحيح هو حارث الحيّالي (تعرّض للأذى إبان العهد الدكتاتوري كما علمتُ، ولا أعرف أين هو الآن). تعرفت عليه وعلى كامل العضاض، وكانا يعملان في الجهاز المركزي للإحصاء، في الأيام الأخيرة من سنة 1967 بفضل صديقهما المشترك وزميلهما في العمل صبري زاير السعدي الذي تعرفتُ عليه في مدينة برمنغهام (1967) أثناء دراسته للدكتوراه والذي طلب مني الاتصال بحارث وكامل. وقد نشأت بيننا ألفة فكرية.

وزميلة لصفاء وسمعتْ منه قصتك التي نقلتها لي وسألتْ عن إمكانية إيجاد عمل لك في الشركة فطلبتُ منها أن تدعوك لمقابلتي. ما زلت أتذكر جيداً تلك المقابلة التي كونت لدي انطباعاً عالياً فسألتك عما إذا كنت مستعداً لأداء امتحان في الانكليزية فأيدت ذلك. كنا قد أجرينا امتحاناً قبل أيام لخريجي اللغة الانكليزية فطلبت نسخة من اسئلة ذلك الامتحان ونسبت ان تجلس في غرفة الاجتماعات الصغيرة بين مكتبي ومكتب المعاون الذي كان السيد رفعت الفارسي لكتابة إجابتك. بعد قليل من الوقت مررت عليك في طريقي إلى مكتب المعاون فوجدتك جالساً دون انشغال بالكتابة فسألتك عن الموقف فأجبت بأنك أكملت الورقة. بعد مغادرتك أحلت ورقتك إلى الفارسي لتدقيقها وهو من يتمتع بإجادة اللغة الانكليزية، فما كان منه إلا أن جاءني بعد وقت قصير متسائلاً: أستاذ هذا منو؟! فأخبرته عنك فقال: لا تفوّت هذا، خوش عنصر ممتاز. هكذا كان التعيين وبدأت قصتك مع التأمين.

لقد ذكرتَ اني نصحت لك ان تدرس القانون مساء ولكنك لم تذكر اني استدعيتك ذات مرة وأخبرتك ان قد بلغني انك ما زلت تسعى للتعيين في الخارجية. قلت لك ان ذلك من حقك ولكني اريد ان اعرف قرارك لأنني اخطط ان أجعلك career insurer. استمهلتني أياماً ثم عدت الي بقرارك النهائي أن تبقى في التأمين. كان بعد ذلك ان اوفدت إلى سويسرا للالتحاق بـ SITC [Swiss Insurance Training Centre] فكنت أفضل من التحق بالمعهد من العراق، وربما من غيره، كما بلغني من السويسريين.

بصدد اهتمامي بالكوادر المؤهلة أروي لك قصة تذكرتها الآن وأنا أكتب عنك:

كان من عادتي أن أُقيّم أحد اسئلة وأجوبة الممتحنين للتعيين في الشركة واطلع على تقييم الأجوبة الأخرى. في تقييم دفاتر امتحان مجموعة من خريجي اعدادية التجارة وقفت على دفتر نال عجبي واعجابي فطلبت ان يقابلني صاحب الدفتر.[2] دخل علي فوجدت امارات الفاقة بادية عليه. سألته عما اذا كان طالب كلية فنفى. قلت له ربما لم تكن درجاتك تؤهلك للقبول في إحدى الكليات. أجابني بابتسامة ذات معنى على وجهه: استاذ أنا أول على اعدادية التجارة. قلت له إنك الأول عندنا في هذا الامتحان. فقال: (استاذ وين ما امتحن اكون الأول ولكن ما أتعين!) قلت له لكنك الآن

[2] اسمه الكامل هو جبار اللامي: عسكري متقاعد حالياً. (ع.ر.)

الأول في الامتحان وستكون الأول في التعيين. وهكذا كان وعُيّنَ في حسابات الإدارة العامة كاتباً.

بعد مرور سنة أو بعضها جاء لمقابلتي وذكرتي بسؤالي منه في المقابلة عن التحاقه بالكلية. قال: استاذ انا مقبول في الكلية ولكن الدوام في الكلية صباحي فهل بالإمكان تمكيني من الالتحاق بالكلية؟ استمهلته لإيجاد حل. كان النظام الحسابي يدوياً ويجري التسجيل في سجلات اليومية اولاً ثم ترحل القيود إلى سجلات الاستاذ. معنى ذلك انتظار المجموعة العاملة على سجلات الاستاذ ريثما تنتهي المجموعة الأولى. خطر لي أن أجعل التسجيل في اليوميات صباحاً والتسجيل في الأستاذ مساءً. طرحت الفكرة على مديرة الحسابات (السيدة بثينة حمدي) فاستحسنتها فأنشأنا دواماً مسائياً خاصاً بالترحيل إلى الاستاذ ونسبنا له مجموعة من الموظفين كان أحدهم (جبار اللامي) الذي التحق بالكلية صباحاً وأكملها بتفوق وتقدم على بعثة لدراسة المحاسبة القانونية في لندن لحساب وزارة النفط وقبل لها. كنت أتابع شأنه وخطر لي ان اسأل عن المرحلة التي بلغها فحضر لمقابلتي وأخبرني انه قبل في البعثة ولكنه أخفق في الحصول على كفيل فخسر البعثة. تذكرت ما واجهت شخصياً عند حصولي على البعثة وتفضل علي استاذي نزهت محمد طيب وصديق آخر كان موظفاً في مصرف الرافدين بكفالتي بمبلغ ألفي دينار. عاتبت (جبار اللامي) لعدم إخباري وسألته عن المسؤول في وزارة النفط الذي استطيع مكالمته فذكر اسم المدير العام المعني بالبعثات وكان لقبه (الخضيري). كلمت هذا هاتفياً وقدمت نفسي له وشرحت وضع طالب وعرضت إمكانية توفير كفيل له فاعتذر لفوات الوقت وترشيح بديل عنه وعدم إمكان الرجوع إليه مرة أخرى.

بعد ان التحق (جبار اللامي) بالخدمة العسكرية وترك شركتنا جاءني يوماً ببزته العسكرية يحمل رتبة ملازم للسلام علي. اظنه استمر في الخدمة العسكرية ولا اعرف مصيره.

قبل ان انتهي من هذه الرسالة التي طالت اذكر حدثين جديدين:

قبل ايام ذهبت مع رئيس هيئة الأوراق المالية إلى مجلس عزاء أحد الاصدقاء وصادف جلوسنا بجانب رئيس هيئة الاستثمار الوطنية د. سامي الأعرجي فقدمني إليه مرافقي قائلاً: أقدم لك الاستاذ عبد الباقي رضا فما

كـان مـن الرجـل إلا أن يسـأل: يعنـي أبـو التـأمين؟ قلـت: نعـم، كـان ذلـك قبـل أكثر م ثلاث وثلاثين سنة!

وفـي السـنة الماضـية حضـرتُ امـام قاضـي محكمـة بـداءة وحـين قـرأ القاضـي اسـمي، وهـو فـي عمـر ابنـي رائـد، امامـه سـألني: اسـتاذ جنابـك مـو كنـت بالتأمين الوطنية؟ أجبته نعم قبل ثلاثة عقود!

أطلـت عليـك هـذه المـرة كثيـراً ولكنـك كنـت السـبب فـي ان تسـترجع الـذاكرة بعض احداث الزمن الجميل الذي فقدناه مع أشد الأسف وأعمقه.

شـكراً لـك مـرة اخـرى فالفضـل لـك وتحيـاتي إلـى زوجتـك الفاضـلة وعسـى أن نتشرف، أنا وأم رائد، بضيافتها الكريمة التي لا أنساها.

ولك مني أطيب المنى وأعز تقدير.

عبدالباقي رضا
2011/8/13

23 أيلول 2011

اخي العزيز السيد مصباح

تحياتي وما دمنا في ايام عيد الفطر المبارك اكرر لك التهنئة بهذه المناسبة.

شكراً على رسالتك المؤرخة في 2011/8/30 وأبدأ بالتعليق على القول بأني لم أكن من طبقة المتمرسين في فروع التأمين. هذا الكلام عين الصحيح فلم ولن أدعي أني خبير تأمين متمرس وقد أعرف بعض الشيء عن بعض أنواع التأمين. سبق لي أن بينت لك ان دراستي في أمريكا تضمنت التأمين على الحياة وتأمين الحريق والحوادث ولكني لم أمارس عملياً غير التأمين على الحياة وسيأتيك الحديث عن هذا وهو ما لم تسمعه من قبل. تأييداً لوجهة نظرك في هذا الشأن من المفيد أن أخبرك ان التأمين الوطنية أدارها عند التأسيس أجنبيان لا أعرف عنهما شيئاً، ثم تولى إدارتها قبلي أربعة عراقيين:[1] أولهم تولاها وكالة (الدكتور كاظم السعيدي) وكان

[1] أسماء المدراء العامين الذين تعاقبوا على إدارة شركة التأمين الوطنية، 1952-2020

	الاسم	الفترة	ملاحظات
1	محمد علي الجلبي	1952/3/24 - 1952/11/17	مدير عام بالوكالة
2	ألبرت سمث	1952/11/17 - 1956/11/3	
3	د. كاظم السعيدي	1956/11/3 - 1957/4/9	مدير عام بالوكالة
4	جوزيف فير كندي	1957/4/9 - 1958/9/8	
5	عبد الوهاب مصطفى الدباغ	1958/9/8 - 1963/8/10	
6	د. هاشم الدباغ	1963/8/10 - 1964/7/14	
7	عطا عبد الوهاب	1964/7/14 - 1966/1/31	
8	عبد الباقي عبد الرضا	1966/2/1 - 1978/3/3	
9	بديع احمد السيفي	1978/3/4 - 1978/10/13	
10	موفق حسن رضا	1978/10/14 - 1992/3/3	
11	فؤاد عبد الله عزيز	1992/3/3 - 1996/11/19	
12	محمد حسين جعفر عباس	1996/11/20 - 2001/9/30	اغتيل بتاريخ 2001/1/30
13	طارق خليل ابراهيم	2001/10/6 - 2005/6/30	
14	عدنان عبد الحسين أمين الربيعي	2005/9/11 - 2006/10/21	اغتيل في تشرين الأول 2006
15	صادق فاضل عليوي الخفاجي	2006/11/14 – آب 2015	
16	صادق عبد الرحمن الخالدي	آب 2015 – آذار 2017	
17	هيفاء شمعون عيسى بدأت العمل في شركة التأمين الوطنية بتاريخ 18 تشرين الثاني 1979	20 آذار 2017	مدير عام بالوكالة مدير عام بالوكالة/شركة التأمين العراقية. بتاريخ 28 تشرين الأول تم تثبيتها مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية. أحيلت على التقاعد في 31 كانون الأول 2019
18	إسراء صالح داؤد	1 كانون الثاني 2020	مدير عام وكالة وقائمة بأعمال إدارة الشركة. كانت تشغل منصب المستشار القانوني لفرع نينوى

معاونـاً لمـدير عـام ضـريبة الـدخل وقـد درسـني فـي الكليـة الماليـة العامـة. بعـد ثـورة 1958 تولاهـا رجـل إدارة قـدير كـان متصـرفاً ومـديراً عامـاً للمصـرف الزراعـي، ولأنـه كـان محسـوباً علـى اليسـار أزيـح بعـد انقـلاب شـباط 1963 فتعـين مـديراً عامـاً لهـا شـخص يحمـل الـدكتوراه فـي الاقتصـاد ولـم تـدم ادارتـه طـويلاً حيـث اسـتبدل بالأسـتاذ عطـا عبـد الوهـاب الـذي كـان مـديراً عامـاً لشـركة بغـداد للتـأمين قبـل تأميمهـا، وتوليـت ادارتهـا بعـده حيـث تـولى هـو ادارة التـأمين الوطنيـة بعـد التـأميم وحتـى 1966/1/31. مـن المؤكـد أن معلومـاتي التأمينيـة وخبرتـي فـي التـأمين العراقيـة منـذ تأسيسـها عـام 1959 كانـت أفضـل مـن الثلاثـة الأوائـل وربمـا لـم تكـن أقـل مـن الأسـتاذ عطـا عبـد الوهـاب الـذي كانـت خلفيتـه قبـل ثـورة 1958 قضـائية ودبلوماسـية واكتسـب خبرتـه فـي التـأمين بعـد ان التحـق بشـركة بغـداد للتـأمين معاونـاً لمـديرها العـام الـذي كـان جـون نـودي، والـد بـوب نـودي.[2] كـان ذلـك بعـد أن أحيـل علـى التقاعـد محسـوباً علـى النظـام

المصدر: شركة التأمين الوطنية، 16 حزيران 2013. معلومات خاصة.

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم 56 لسنة 1950 برأسمال اسمي قدره مليون دينار. عقد مجلس إدارة الشركة اجتماعه الأول يوم 24 آذار 1952. راجع: بديع أحمد السيفي، **التأمين علماً وعملاً** (بغداد: د.ن.، ط1، 1972)، ص 22.

[2] في تخاطبي مع السيد بوب نودي Bob Naudi كتب لي رسالة بتاريخ 30 أيلول 2008 اقتطع منها، مترجماً، المعلومات التالية.

بعد خروج العائلة الاضطراري من مصر سنة 1956 عمل والدي [John Naudi] مع شركة الوساطة الإنجليزية ميوّر بيدّل Muir Beddall التي اندمجت مع شركة الوساطة سي تي باورنغ C T Baowring التي اندمجت فيما بعد مع شركة مارش للوساطة Marsh.

وصل والدي وأمي وأخي ريجنالد إلى بغداد قبل أسبوعين من تسنم عبدالكريم قاسم للسلطة إذ تعاقدت عائلة الخضيري معه لتأسيس شركة بغداد للتأمين. أصبح والدي المدير المفوض للشركة وكان معاونه عطا عبدالوهاب، وبيرسي سكويرا مديراً لقسم التأمين غير البحري وشخصاً باسم ياسين [مجيد أحمد الياسين] مديراً لقسم التأمين البحري. وكان أخي طالباً متدرباً في الشركة. أما أمي فقد كانت تقضي وقتها في نادي العلوية. وكنت أعمل آنذاك في شركة الوساطة إف بولتن F Bolton في لندن (اندمجت مع شركة الوساطة Frizzell، التي اندمجت بدورها في شركة مارش).

انتهى عقد والدي عام 1961 وعاد إلى المملكة المتحدة للعمل مع F Bolton حيث طور محفظة أعمال التأمين للشرق الأوسط وكان حجر الزاوية فيها أعمال شركة بغداد للتأمين في حين كنت أعمل على تطوير أعمال إعادة التأمين في أمريكا اللاتينية في نفس الشركة.

بعد مغادرة والدي للعراق أصبح عطا عبد الوهاب المدير المفوض للشركة. وفيما بعد [1964] أممت شركة بغداد للتأمين.

وفي العام 1958 [1959] تأسست الشركة العراقية للتأمين كشركة متخصصة بتأمينات الحياة [لم تكن متخصصة بتأمينات الحياة وإن كانت أول شركة عراقية تمارس تأمينات الحياة إضافة إلى الفروع الأخرى]، وكان مديرها العام جورج أيوب الذي كان يعمل في شركة ميركنتايل أند جنرال Mercantile and General وهي الأخرى أممت فيما بعد [1964].

الملكي. ومع ذلك فأنا أتميز عنهم بأني رجل حسابات في الأصل ولذلك كنت منسجماً مع كادر الحسابات. وتأييداً لقولك أيضاً وقد ذكرتَ الزميل بديع السيفي[3] مثالاً للكفاءة التأمينية. أتساءل لماذا لم تدم إدارته للتأمين الوطنية بعدي إلا أشهراً معدودة ثم خفضت درجته الوظيفية إلى خبير في مجال إعادة التأمين ومع ذلك استمرت خدمته أكثر من اثني عشر عاماً. والدكتور مصطفى رجب، الذي كان رجل قانون ولم يعمل في التأمين، نجح نجاحاً باهراً في تأسيس وإدارة إعادة التأمين العراقية.

أما خبرتي في التأمين على الحياة فتبدأ بدراستي كتاباً أمريكياً قيّماً في هذا النوع من التأمين.[4] في عام 1960 أو 1961 اتفقت إدارة التأمين العراقية مع إعادة التأمين السويسرية على مساعدة الشركة في البدء بممارسة هذا النوع من التأمين لتكون أول شركة عراقية في هذا المجال. انتدبت السويسرية الصديق لاري كريانوف لهذا الغرض فعاش معنا في العراقية فكلفت بملازمة الخبير كريانوف والعمل معه. بذل كريانوف مساعي للعثور على شخص مناسب ذي خلفية في الرياضيات لتعيينه مديراً للقسم الجديد بعد تأهيله. أتذكر اني زرت معه كلية العلوم لمقابلة أحد أساتذة الرياضيات ولم تفلح مساعيه. قرر أخيراً اختياري لهذه المهمة ورتب لي منهاجاً للتدريب في إعادة التأمين السويسرية في قسم الحياة حصراً ودام ذلك أربعة أشهر من صيف 1961.

بعد عودتي من زوريخ توليت إدارة القسم وعمل معي شخصان هما زهير بطرس الذي هاجر إلى كندا ولا أعرف عنه شيئاً، وسالم يوحنا الذي استمر في العمل في العراقية حتى بلوغه سن التقاعد ثم عمل في شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين مديراً مفوضاً لها حتى قبل أشهر معدودة حين تركها مضطراً.

ظلت علاقة الصداقة قائمة بين عبد الباقي رضا ووالدي وقد ورثت منه هذه العلاقة وتطورت مع آخرين حتى الوقت الحاضر.

[3] للتعريف ببديع السيفي راجع: **استذكار بديع أحمد السيفي، (1926-2018)**، إعداد وتحرير مصباح كمال، (مكتبة التأمين العراقي، 2019)

[4] ربما كان أحد هذين الكتابين اللذين صدرا في الولايات المتحدة الأمريكية بعدة طبعات:
S S Huebner, *Life Insurance: a textbook* or Robert Mehr, *Modern Life Insurance*.

لأكون قادراً على اقناع الغير بالتأمين على الحياة ولاحتمال أن أواجه سؤالاً عما إذا كنت أحمل وثيقة تأمين على الحياة صدرت الوثيقة رقم 600001 على حياتي من نوع التأمين المختلط بمبلغ ألف دينار لمدة عشرين سنة. عند استحقاقها عام 1981 تسلمت المبلغ من مدير عام الشركة سنتذاك مدحت الجراح مع هدية اعتز بها هي كتاب (**الأغاني** لأبي فرج الاصفهاني) بـ 24 مجلداً. يمكن اعتبار هذه الوثيقة هي أول وثيقة حياة من نوع (Endowment) صدرت من شركة تأمين عراقية. ثم صدرت لي وثيقتا تأمين لصالح ولدي رائد وعلي لمساعدتهما في إكمال دراستهما في الخارج عند إكمالهما الثانوية. هنا يصح قول الشاعر (وتقدرون فتضحك الأقدار**!**) ذلك ان مبلغي الوثيقتين عند استحقاقهما لم يكفيا لسفرة سياحية الى شمال العراق بسبب التضخم الذي هو العيب الكبير في التأمين على الحياة ولا أعرف ما إذا وُجد علاج له الآن.

أعود الآن إلى الموضوع الآخر الذي أثرته وهو ما يتعلق بخلفية أسلوبي في الإدارة. خلال دراستي الثانوية كنت من المتفوقين في الفرع العلمي ورشحت للبعثة العلمية لدراسة هندسة الري. إضافة إلى ذلك كانت لي اهتمامات متعددة ثقافية وفنية. كنت خطاط المدرسة ورساماً ومشرفاً على إصدار إحدى النشرات الجدارية وتحريرها. كنت شاعر الثانوية أيضاً واشتركت في مباراة شعرية لطلبة لواء كربلاء، في ثانويتي كربلاء والنجف، ففاز بالجائزة الأولى الدكتور عبد الصاحب ذهب، وهو زوج احدى شقيقات الدكتور سنان الشبيبي، ويقيم حالياً في كاليفورنيا، وفزت بالجائزة الثانية وكانت كتاب (**عصر المأمون** بثلاثة أجزاء)[5] وتبرع لي أحد وجهاء المدينة ممن حضروا الاحتفال بكتاب (**البيان والتبيين** للجاحظ). وكنت خطيباً في بعض المناسبات وبعض المظاهرات، وأتذكر جيداً المرة الأولى التي ظهرت أمام جمهور يتقدمه متصرف اللواء وكبار موظفيه ووجهاء البلد في حفل للمولد النبوي حين ألقيت قصيدة ذات 11 بيتاً من نظمي وكنت في الصف الثاني المتوسط.

قبل أسابيع أخبرني الصديق الدكتور جمال عبد الرسول، الذي ذكرته في رسالة سابقة، انه وقف على قصيدة طويلة لي منشورة في عدد خاص لمجلة **البيان** النجفية بمناسبة يوم عاشوراء لعام 1948 منسوبة إلى (الأديب عبد

[5] أحمد فريد الرفاعي، **عصر المأمون** (القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1927).

الباقي رضا). اتذكر ان هذه المجلة المرموقة نشرت لي سنتين متتاليتين قصيدتين في رثاء الإمام الحسين (ع) بمناسبة يوم عاشوراء.

كل هذه الأنشطة توقفت عنها حين انتقلت إلى بغداد عام 1951 للالتحاق بكلية التجارة والاقتصاد كما كانت تدعى عامذاك. كنت قد تعينت كاتباً في ذاتية معارف كربلاء ونقلت إلى مثله في مخزن وزارة المعارف ببغداد والتحقت بالدراسة المسائية في الكلية. تعلمت من رؤسائي في الوظيفة كثيراً. وفي الفترة بين تخرجي عام 1955 والتحاقي بالبعثة العلمية عام 1957 عملت صباحاً مدقق حسابات في أول مكتب لأول محاسب قانوني عراقي قادم من انكلترا. ومارست المهنة في العديد من الشركات التي عهد تدقيقها إلى مكتبنا، أما مساءً فكانت وظيفتي الحكومية التدريس في المعاهد المهنية التابعة للإدارة المحلية.

سبق لي أن كتبت إليك عن بدء عملي في التأمين عام 1959 وذكرت لك كيف كلفت بإدارة التأمين الوطنية في اجتماع مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمين برئاسة كليمان شماس مساء 1966/1/31، وذكرت لك ان اعتذاري لم يُقبل ولم أشرح أسباب الاعتذار والآن أذكر لك ما يخطر على بالي منها. كنت أصغر سناً من معظم قيادات التأمين الوطنية الذين كانوا أوسع خبرة في اختصاصهم وأطول خدمة في الشركة مما قد يتسبب في عدم تقبلهم لهذا القادم الجديد وعدم التعاون معه. ثم كانت هناك مشاكل وصعوبات دمج جميع الشركات المؤممة، عدا العراقية، في التأمين الوطنية. تعرف ان الدمج مرَّ في عدة مراحل انتهت في التأمين الوطنية التي تضخمت بشكل غير طبيعي سواء بالجهاز الإداري والفني الذي ضم عناصر من خلفيات مهنية متباينة ومستويات رواتب مختلفة ومحافظ تأمين تكونت بأساليب اكتتابية متنوعة والخ.

في الأول من شباط 1966 توليت إدارة الشركة ولم أواجه بمواقف سلبية بل وجدت تعاوناً من قيادات الشركة. كانت مشاكل الدمج عديدة وكان للتضخم المفاجئ في حجم الشركة جوانب سلبية وكان جميع المدراء يتصلون بالمدير العام مباشرة أو بواسطة المعاونين الإداري والفني مما كان يشكل عبئاً على الإدارة العامة. وجدتُ ان إعادة النظر في هيكلية الشركة أمر حتمي وبالتعاون مع أحد أعضاء مجلس الإدارة توصلنا إلى فكرة فصل الإدارة العامة عن النشاط الفني، أي الأقسام التي تمارس مختلف أنواع

التـأمين وهكـذا وجـدنا فـي اسـتحداث فـروع تتمتـع بصـلاحيات أوسـع مـن تلـك التـي تتمتـع بهـا الأقسـام مـا يحقـق انسـيابية أسـرع فـي انجـاز الأعمـال اليوميـة. بـدأنا بـالفرع الرئيسـي الـذي ضـم الأقسـام التأمينيـة وعهـدنا بإدارتـه إلـى أحـد مـدراء الأقسـام الـذي لـم يكـن رجـل تـأمين أصـلاً بـل طارئـاً علـى الشـركة حيـث سـبق أن جاءهـا مـن وزارة الماليـة مـديراً لمـا كـان يسـمى صـندوق ضـمان المـوظفين. هـذا الاختيـار لـم يلـق مـن يرحـب بـه مـن معظـم المـدراء الفنيـين حيـث أصـبح هـو مـرجعهم بـدلاً مـن الرجـوع المباشـر إلـى المـدير العـام. هنـا أتـذكر حادثـة ذات معنـى. لـم يُبـدِ معظـم المـدراء تـذمراً علنيـاً أو اعتراضـاً بيّنـاً غيـر ان أحـدهم، وكـان ممـن أعـزه وأقـدره وسـبق أن تعـاون معـي قبـل الوطنيـة، فاجـأني بمـذكرة اعتراضـية علـى الهيكليـة الجديـدة. كـان هـذا المـدير قـد طلـب إجـازة لمـدة شـهر فلـم ألـبِ طلبـه وفضـلت إرجـاء التمتـع بالإجـازة لأن الوقـت لـم يكـن مناسـباً ونحـن فـي طـور التطـوير الإداري الـذي يتطلـب تعـاون الجميـع فتجـاوب معـي وصـرف النظـر عـن طلبـه الـذي بقـي علـى مكتبـي. حـين فوجئـت بمذكرتـه الاعتراضـية اسـتخرجت طلـب الإجـازة ووافقـت علـى طلبـه فـوراً وبُلـغ بالموافقـة فجـاءني معترضـاً ومسـتغرباً مـن هـذا الإجـراء مؤكـداً صـرف النظـر عـن الإجـازة فأخبرتـه بـأني لا أريـده فـي الشـركة فـي هـذه الظـروف ولا اسـمح بـالاعتراض علـى الهيكليـة الجديـدة. تمتـع بالإجـازة فعـلاً وابتعـد عـن الشـركة ثـم راجعنـي بعـد اسـبوعين، أي قبـل انتهـاء مـدة الإجـازة، راغبـاً فـي قطعهـا واسـتئناف العمـل فرحبـت بـه بعـد أن شـعرت انـه اسـتوعب الـدرس. ونجحـت الخطـة المقـررة فـي إعـادة تنظـيم الشـركة بالهيكليـة الجديـدة التـي مـا زالـت حتـى الآن قائمـة: إدارة عامـة وفـروع متخصصـة وفـروع جغرافيـة ومكاتب حدودية.

السـنوات الأربعـة والنصـف التـي عملـت فيهـا فـي التـأمين العراقيـة مـع القطـاع الخـاص علمتنـي الكثيـر فقـد كـان القـائمون علـى إدارتهـا المـالكون لأكثريـة أسـهم رأسـمالها مـن ذوي الخبـرة والنشـاط فـي مشـاريع القطـاع الخـاص، وذوي أفـق واسـع وطمـوح فـي التوسـع فـي مختلـف الأنشـطة والاسـتثمار. ومـن الحـق أن أشـهد بـأن رئـيس مجلـس إدارتهـا كـان العنصـر الفعـال وذا المبـادرات الطموحـة فهـو الـذي سـعى إلـى شـراء محفظـة شـركة يونيـون الفرنسـية فـي الحيـاة وهـو مـن عمـل علـى تعريـق البنـك العثمـاني إلـى بنـك الاعتمـاد، وبنـك انتـرا إلـى البنـك العراقـي المتحـد وإلـى تأسـيس العديـد مـن الشـركات. ثـم توجـه إلـى الاسـتثمار فـي الخـارج. لـم يكـن الرجـل مـن الأثريـاء وكـون ثروتـه بنفسـه. كـان فـي الأصـل محاميـاً غيـر نشـط فـي مجـال القضـاء. كنـت موضـع ثقتـه وأعضـاء مجلـس الإدارة الآخـرين وكنـت أهيـأ لأكـون أحـد العناصـر المهمـة مـن

التكنوقراط في المجموعة وكانت إدارة التأمين العراقية أحد المراكز التي تنتظرني، لذلك لم أتردد مطلقاً في الاستقالة من عملي في الجامعة الذي كان سيوفر لي التقاعد الذي لا يتوفر في القطاع الخاص، عند الشيخوخة، عندما طلب مني ذلك.

في أواخر عام 1963 اصطحبني الرجل معه إلى ليبيا لتأسيس شركة تأمين فيها وكانت قد توفرت له علاقات عمل مع بعض رجال الأعمال فيها وكانت ليبيا يومذاك على اعتاب نهضة اقتصادية وعمرانية بعد اكتشاف النفط فيها وكان قد عرض عليهم الفكرة ولقت قبولاً ولم تكن في ليبيا الملكية شركة تأمين وطنية بل فروع ووكالات لشركات عربية وأجنبية. عرّفني في تلك الزيارة على عدد من رجال الأعمال الذين وافقوا على تأسيس الشركة وكان الدكتور نورالدين العنيزي يعمل مع أحد كبار المقاولين وكان قد ترك منصبه السابق محافظاً للبنك المركزي والذي أصبح فيما بعد أول رئيس لمجلس إدارة شركة ليبيا للتأمين. زرت ليبيا مرة أخرى في عام 1964 وحدي وتابعت إجراءات تأسيس الشركة التي كانت المساهمة العراقية فيها باسم التأمين العراقية وأتذكر انها كانت بنسبة 40% من رأس المال، ووقعت عن الجانب العراقي. اختيار أول مدير عام للشركة حصل من قبل رئيس مجلس إدارة التأمين العراقية وكان واحداً من أعمدة قطاع التأمين المصري آنذاك ومديراً عاماً لإحدى شركاتها المؤممة واسمه أحمد عنان.

في تموز 1964 حصل التأميم في العراق وشمل شركة التأمين العراقية فيما شمل، ولا يستبعد أن يكون رئيس مجلس إدارتها أحد المستهدفين في التأميم الذي قصم ظهره فاتجه نشاطه إلى الخارج وكان من ثمراته تأسيس شركة النيل الأزرق للتأمين الذي تولى إدارتها أحد زملائنا في التأمين العراقية.

أتذكر اني دُعيت إلى ليبيا عام 1989 للاحتفال بمرور 25 عاماً على تأسيس أول شركة تأمين فيها.[6]

[6] تزامن هذا الاحتفال مع مؤتمر التأمين العربي الأول، طرابلس 9-11 أيلول 1989، الذي عقدته شركة ليبيا للتأمين تحت عنوان **"مستقبل صناعة التأمين العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين."** وكان الأستاذ عبدالباقي رضا عضواً في لجنة صياغة البيان الختامي والتوصيات. وقد أصدرت شركة ليبيا للتأمين سنة 1990 البحوث التي ألقيت في المؤتمر بنفس عنوانه في كتاب.

فوجئنا في المؤسسة العامة للتأمين بعد التأميم برغبة الدكتور العنيزي بعدم قبول القطاع الحكومي شريكاً في شركة ليبيا للتأمين واستجابت المؤسسة لرغبته دون سعي منها لمحاولة اقناع العنيزي باستمرار التعاون فباعت التأمين العراقية مساهمتها إلى الليبيين وهكذا أجهضت هذه المبادرة.

وسألتَ عن شركة البحرين للتأمين فإليك قصتها.

في عام 1968 وكنت مديراً عاماً للتأمين الوطنية نصحنا بالسعي للعمل في الخليج فسافرت مع الزميل عزيز مراد إلى الكويت والدوحة وأبو ظبي ودبي والبحرين لاستطلاع الإمكانيات وعدنا بترشيح البحرين لتأسيس شركة تأمين وطنية فيها بعد أن وجدنا أن جميع العاملين في التأمين هم وكلاء أو فروع لشركات أجنبية مرتبطة برجال أعمال ذوي نفوذ. قبل وزير الاقتصاد يومذاك اقتراحنا وكلفني بالعمل على تأسيس الشركة. سافرت إلى البحرين مرات عديدة بصحبة أحد زملائي في التأمين الوطنية ورافقنا في زيارة واحدة رئيس المؤسسة العامة للتأمين. واجهنا في البحرين تياراً سلبياً تجاهنا وآخر متعاوناً معنا وكان المهم أن حكومة البحرين من أميرها الراحل الذي كنت أحرص على زيارته في كل مرة ويتابع شخصياً جهودنا، إلى رئيس الوزراء الحالي، كانت الحكومة معنا لذلك لم يعرقل التيار السلبي جهودنا وان كان يرغب في تقليص مساهمتنا إلى 20% أو أقل. كانت اتصالاتنا مع اعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين وكان رئيسها من التيار السلبي. اتذكر في اجتماع مسائي مع مجلس إدارة الغرفة كان موقف رئيس المجلس غير ودي وأصر على أن تكون حصتنا 20% وكنا نرغب في 40% على الأقل. خرجت من الاجتماع منزعجاً وعدت إلى بغداد في اليوم التالي وعرضت الوضع على وزير الاقتصاد الذي طلب مني العودة فوراً إلى البحرين والقبول بأية نسبة مساهمة تعرض علينا. عدت فعلاً وأفلحت في الحصول على نسبة 30% وبدأنا إجراءات التأسيس.

لم يكن في البحرين آنذاك قانون للشركات وكان التأسيس يتم بصدور براءة من الأمير، والبراءة تتضمن ما يتضمنه عادة قانون الشركات إضافة إلى الأحكام الخاصة بخصوصية الشركة. اطلعت على العديد من براءات التأسيس وقيل لي أن محامياً يجب أن يكلف بإعداد مشروع البراءة لقاء أتعاب وجدتها عالية بعض الشيء فتوليت شخصياً إعداد مشروع البراءة

بعد الاطلاع على عدد منها. وطبعت العدد الكافي منه في بغداد وعدت إلى البحرين وحصلت الموافقة وصدرت البراءة باسم شركة البحرين للتأمين برأسمال مئة ألف دينار (إن لم تخني الذاكرة) وبمجلس إدارة تكون من ستة أشخاص: أربعة من البحرين واثنان من العراق، كنت مع الزميل الدكتور مصطفى رجب ممثلي المؤسسة العامة للتأمين التي كانت المساهمة باسمها مقسمة داخلياً بين شركاتها: 40% للوطنية و 30% لكل من الإعادة والعراقية. انتخب الحاج خليل كانو رئيساً لأول مجلس إدارة للشركة وعين منيب خسرو أول مدير عام لها أعقبه كل من هشام بابان ومنعم الخفاجي وكلهم من التأمين الوطنية. من المؤسف ان عهد إدارة الخفاجي لم يدم طويلاً ولم يمدد له بسبب أحداث الكويت عام 1990 وبدأ تقلص دور قطاع التأمين العراقي في الشركة منذئذ وتقلص حجم مساهمته في رأسمالها. استمرت عضويتي في مجلس ادارتها حتى خروجي من التأمين الوطنية ولكني دعيت عام 1989 لزيارة البحرين عند احتفال الشركة بمرور عشرين سنة على تأسيسها. وفي هذه الزيارة كانت لي زيارة لأميرها الراحل في قصره الخاص، وكانت المرة الأخيرة التي التقيه فيها. وكان كالعادة ودوداً متواضعاً ولم ينسَ السؤال عن أحوال الشركة وطول فترة غيابي عن البحرين التي طالت عشر سنوات. مما يجدر ذكره هنا هو اننا كنا نسافر لحضور جلسات مجلس ادارة البحرين على نفقة شركتينا: الإعادة والوطنية ولم نتقاض من الشركة أية مخصصات سفر كما هي العادة. لا بد انك تعرف التغييرات التي حصلت على الشركة من التسعينيات. كانت هذه الشركة هي الأولى من نوعها في البحرين ونجاحها حفّزّ رجال أعمال آخرين على تأسيس شركات تأمين وطنية أخرى وربما كانت الشركة الكويتية البحرينية اولاها برأسمال كويتي بحريني مشترك على غرار شركتنا التي لم نحشر في اسمها العراق لحرصنا على إسباغ الصفة الوطنية البحرينية الخالصة على أول مشروع في هذا القطاع.

لدي ذكريات عديدة عن هذه المرحلة لا موجب للتطرق إليها.

لا أدري إذا كان بإمكانك استخلاص أجوبة شافية على استفساراتك عن خلفية خبرتي الإدارية وما تعتبره نجاحاً في الإدارة. انني وأنا خارج الشركة منذ 1978 اسمع بين حين وآخر ما يردني من ملاحظات أو اجراءات أو تعليقات عن فترة إدارتي. اتذكر الآن وأنا ارتجل هذه الكتابة إليك يوماً دخلت على رئيس المؤسسة العامة للتأمين وكنت مستشاراً فيها

فإذا في زيارته أحد موظفي التأمين الوطنية السابقين وهو المحامي عماد تكليف الفرعون[7] الذي كان يعمل في القسم القانوني. بعد أن رحب بي روى لرئيس المؤسسة هذه الحادثة: أحد زبائن الشركة رفض له طلب تعويض فلجأ إلى القضاء وأقام الدعوى على الشركة. طلبت المحكمة إضبارة التعويض للاطلاع في سير القضية. أحال معاون المدير العام طلب المحكمة إلى المدير العام (عبد الباقي) للاستئذان بإرسال الإضبارة مع توصية برفع المطالعات التي تؤيد أحقية الزبون للتعويض من الإضبارة قبل إرسالها إلى المحكمة فكان تعليق المدير العام (كنت أفضل أن لا تصل القضية إلى القضاء اما وقد وصلت إليه فلا يحجب عنه شيء. ترسل الإضبارة كما هي). قال عماد ان تعليق المدير العام كان موضع إكبار وتقدير الموظفين والحديث عنه ودرساً ثميناً لهم عن الكيفية التي يفكر بها المدير العام.

لقد أطلت عليك هذه المرة ولا أدري إذا وفيت حق استفساراتك وما يجول في خاطرك بشكل يرضيك. وكانت عطلة عيد الفطر المبارك ولزومي البيت دون مغادرته ودون أي تزاور من قريب أو صديق، كما كان الحال في الزمن الجميل الذي مرَّ مأسوفاً عليه، أقول كان الفضل للعطلة الطويلة في كتابتي هذه الصفحات مباشرة دون إعادة نظر فيما كتبت. معذرة إن حجبت معظم الأسماء للراحلين منهم، رحمة الله عليهم أجمعين، والقائمين، أدامهم الله وأطال أعمارهم، هؤلاء لديهم الكثير من الانطباعات عن تلك الفترة الجميلة، وأذكر منهم زملائي: رفعت الفارسي ومنعم الخفاجي وفاضل النجار وصلاح المدرس وبسام البنا وعصام الخطيب ونجيبه كاكا وشوقي سلبي وبثينه حمدي وغيرهم[8] ممن غابت اسماؤهم عني الآن دون تعمد وإن لم يغب اعتزازي بهم.

اختم هذه الرسالة وقد تذكرت من الراحلين الذين عملت أنت معهم مؤيد الصفار. في لقاء التوديع في مكتبي صبيحة 1978/3/4 والترحيب بالمدير العام الجديد بديع السيفي ضم عدداً من المدراء قال لي الصفار: كلمة قصيرة أقولها وهي اني لم اندم لحظة واحدة من العمل معك مديراً عاماً لنا.

[7] وقد اغتيل في بيته. (ع.ر.)

[8] لم أذكر الأشخاص الذين أعرف أنك تتواصل معهم. (ع.ر.)

انني شديد الاعتزاز بهذه الجملة البليغة الصادرة من شخص تعرفه أنت خير المعرفة.

شكراً انك أثرت شجوني وجعلتني اتذكر كل الذين عملت معهم وتعلمت منهم وأسفت على فراقهم، واستودعك الله مع مودتي الخالصة لك بالتوفيق.

ربما يهمك أن تعرف بأن عضويتي في مجلس إدارة الوطنية جددت للمرة السادسة منذ 1994 كنائب لرئيس المجلس منذ 2011/8/21 وهذا من دواعي سروري حتماً، وهي حالة فريدة لم يحصل مثلها في كل الشركات العامة.

عبد الباقي رضا

2011/9/23

21 تشرين الثاني 2011

أخي العزيز السيد مصباح المحترم

تحية عطرة مع أملي أن تكون على خير حال.

مرة أخرى تأخرت في انجاز ما عزمت عليه ووعدتك به وقد كان وجودي في ريف دمشق خلال عطلة عيد الأضحى فرصة هادئة ومناسبة لاستئناف مراجعة كتاب (قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005/تقييم نقدي)[1] وانتهيت منها قبل يوم من عودتي إلى بغداد في 2011/11/11.

لا أخفيك اني اعجبت جداً بكل ما ضمه الكتاب، بل وتعلمت الكثير منه من حيث ان ما اعرف عن خلفيات القانون يسير جداً رغم اني نائب رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية. نعم عرفت ان لبيرنگ پوينت [BearinPoint Inc.] خطة لإعادة هيكلة قطاع التأمين الحكومي بتقسيم (الوطنية) إلى أربع شركات متخصصة، دون ان يبلغني شيء بصورة رسمية أو يطلب مني رأي فيه. نحمد الله على صرف النظر عن تلك الخطة وكل خطط الخصخصة التي طبلوا لها وزمروا. لا علم لي باللجنة السباعية التي ذكرتها أو ما قامت به. كل ما اعرفه عن القانون هو اني تلقيت نسخة من النص الانكليزي لمشروع القانون وصلتني من وزير المالية السيد عادل عبد المهدي فكتبت إليه ملاحظاتي بتسع صفحات، ثم حصل ان اطلعت على القانون الأردني المعدل فأعجبني فكتبت الى السيد الوزير مقترحاً عليه اعتماد القانون الأردني وادخال تعديلات عليه تقتضيها تجربتنا. وقد استحسنت لغته العربية القانونية السليمة تجنباً من اضطرارنا الى ترجمة النص الانكليزي ترجمة غير موفقة كما وجدنا في العديد من ترجمات القوانين التي اصدرها بريمر ولم يتحرك أحد لإصلاحها حتى الآن رغم المشاكل التي حصلت من تطبيقها. لقد نشرت لي ورقة بهذا الشأن

[1] في أيلول 2011 عرضت على إدارة شركة التأمين الوطنية تبني طبع ونشر هذا الكتاب ووافقت عليه على أن يقوم الأستاذ عبدالباقي رضا بمراجعة مسودة الكتاب. وقد أنجز الأستاذ عبد الباقي المراجعة بدقته المعهودة في حينه. في 2 تموز 2013، أعلمتني إدارة شركة التأمين الوطنية أنها تفضل الانتظار لأن قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 "قيد المراجعة لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وقد يصدر تعديل أو قانون جديد."

نشرت التأمين الوطنية الكتاب بعنوان **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014)

حول قانون المصارف رقم 93 في مجلة **الحوار** التي يصدرها معهد الدكتور مهدي الحافظ[2] ولم يكن لها أي صدى لدى الصديق الدكتور سنان الشبيبي[3] او غيره من المعنيين. طرحت نفس الفكرة، أي اعتماد القانون الأردني، على أحد وزراء حكومة أياد علاوي فعرضها على رئيس الوزراء فوافق عليها فكتب بها الى وزارة المالية وكلفني والمستشار القانوني لرئيس الوزراء الصديق د. فاضل محمد جواد، لإعداد مشروع القانون. في هذه الأثناء حان موعد سفري الى الولايات المتحدة فاجتمعت بالدكتور فاضل وسلمته نسخة من القانون الأردني وملاحظاتي على النص الانكليزي للمشروع المقترح وغادرت العراق. بعد هذا لا علم لي بأي شيء حتى اطلاعي على القانون منشوراً في **الوقائع العراقية**.

كما تعلم فإن ديوان التأمين لم ينل الاهتمام الكافي ولم يعين له رئيس متفرغ حتى وقت قريب حين عين له الزميل فيصل منهل رئيساً متفرغاً بالوكالة لأن تعيين الأصيل من اختصاص مجلس النواب الذي لم يقر حتى الآن أية تعيينات في الدرجات الخاصة عدا قائمة السفراء البائسة بسبب المحاصصة الملعونة!

أعود إلى الكتاب لأعرب لك عن عظيم إكباري لجهدك في متابعة كل ما يخص قطاع التأمين العراقي اكثر من اهتمام أي من اعمدته وأركانه وممن عاصروه لفترات طويلة قياساً بالفترة الوجيزة نسبياً التي اعتز بوجودك فيه. ان وجودك خارج العراق وفي قطاع التأمين بالذات فضلاً عن قابلياتك الشخصية العالية، اتاح لك آفاق الاطلاع والمتابعة لما ينشر عن القطاع. هنا يخطر على بالي أن اقول (عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم) فقد كرهتَ وغضبتَ حين رُفض طلبك الإجازة الدراسية من قبل السلطة الحاكمة يومذاك الأمر الذي اضطرك لإكمال دراستك العليا على حسابك وعدم العودة إلى العراق. لو حصل العكس ومنحت الإجازة الدراسية لعدت إلى العراق بعد سنتي الدراسة كما فعلت قبلذاك حين عدت بعد بعثتك الأولى [1962-1967]. لو كنت عدت إلى العراق وإلى التأمين الوطنية

[2] د. مهدي الحافظ (1943-2017) وزير التخطيط الاسبق ورئيس معهد التقدم للسياسات الانمائية، بغداد. يصدر المعهد مجلة **الحوار**، وهي تعنى بقضايا التنمية وخيارات المستقبل.

[3] د. سنان الشبيبي (1941-2022) وقتها كان محافظ البنك المركزي العراقي، وقد تولى رئاسة البنك منذ 2003 لحين إقالته لأسباب ملفقة من قبل مجلس الوزراء في تشرين الأول 2012.

مـرة أخـرى لمـا انفتحـت أمامـك الآفـاق التـي وجـدتها فـي لنـدن ولا أريـد الإطالـة في هذا الجانب.

تـذكرت الآن حالـة مشـابهة مـع الفـارق، ففـي عـام 1991 قـرر ابنـي رائـد، المولـود فـي الولايـات المتحـدة، السـفر إلـى أمريكـا فطلـب شـهادة مـيلاده وجـواز سـفره الأمريكـي الـذي صـدر لـه حـين كـان بعمـر 9 أشـهر عـام 1959، وسـافر تاركـاً زوجتـه وابنـه الوحيـد، اللـذين التحقـا بـه فـي عمـان بعـد أشـهر. لقـد غضـبت منـه وكرهـت مغادرتـه العـراق دون مـوافقتي ولـم أودعـه. الآن أشـعر بأنه كان على حق وكنت على خطأ، وان ما كرهته كان خيراً له ولنا!

أعـود الآن إلـى الكتـاب مـرة أخـرى فقـد سـجلت بعـض الملاحظـات تجـدها فـي القائمـة المرفقـة وأرجـو أن تنـال رضـاك، وأعـدك مـرة أخـرى بمواصـلة الكتابـة إليـك بمـا طرحـت علـيَّ مـن استفسـارات وأرجـو أن لا تؤاخـذني علـى تأخيراتي.

دم لي زميلاً عزيزاً مقروناً بالتوفيق الدائم ومتمتعاً بصحة موفورة.

عبدالباقي رضا
2011/11/21

21-22 تشرين الثاني 2011

أخي العزيز السيد مصباح

تحية مودة واعتزاز.

الوقت الآن قبيل العاشرة من مساء الأربعاء 2011/12/21 توقفت فيه عن مواصلة قراءة ورقتك (ملامح من محنة .....)[1] رغم جاذبيتها لأعود إليها غداً، وبادرت إلى الكتابة إليك على عجل لأخبرك اني تسلمت رسالتك الأخيرة لي ومرفقها رسالتك إلى الزميل السيد صادق [الخفاجي]. لا أدري كيف أعبر لك عن اعجابي باهتمامك الدائم والعميق بكل ما يتعلق بقطاع التأمين في العراق ومتابعتك الحثيثة لشؤونه حتى تابعت أرقام موازنة سنة 2012 وموقع أقساط التأمين فيها.

ان اقتراحك وضع كتاب عن شركة التأمين الوطنية يأتي ضمن هذا الاهتمام وولائك للشركة الجديرين بالتقدير والإكبار. اما اقتراحك إهداء هذا الكتاب لي فبقدر ما يسعدني ويشرفني ويعزز تعلقي بالشركة أقول لك بكل صدق واخلاص انني لا استحق ما تحمل تجاهي من وفاء نبيل أعجز عن الثناء عليه، ذلك انني لا اشعر أبداً بأنني قمت بأكثر مما يوجبه عليَّ واجب الوظيفة التي توليتها ولا استحق على ما أديت أكثر مما حصلت عليه.

لدي ملاحظات على الورقة الأخيرة سأكتب بها إليك بعد انتهائي من قراءتها وأوكد لك اني لم أنس ما يجب على من الكتابة استكمالاً للمشروع الذي بدأته في الكتابة عني. سأوافيك بالإيضاحات التي طلبتها في وقت قريب.

هذه رسالة مستعجلة كتبتها إليك لأرسلها صباح الغد من مكتبي في مصرف المنصور للاستثمار الذي يرأس مجلس ادارته الصديق النبيل السيد مهدي الرحيم الذي التقيته في بيروت قبل عشرة أيام.

مع أطيب تمنياتي واعتزازي.

[1] مصباح كمال، "ملامح من محنة قطاع التأمين العراقي،" **مجلة التأمين العراقي**
http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/03/dilemmas-of-iraqs-insurance-sector.html

عبدالباقي رضا
2011/11/22-21

لـم اسـتطع إبـراد هـذه الرسـالة إليـك بسـبب تفجيـرات الخمـيس 12/22 التـي منعتني من الوصول إلى مكتبي في المصرف مع الأسف.

25 كانون الأول 2011

عزيزي الأخ السيد مصباح

أسعد الله صباحك.

يقول الشاعر (وتقدرون فتضحك الأقدار) وهكذا حصل معي حيث قدرت أن أبرد إليك رسالتي المؤرخة في 21-22 صباح يوم الخميس 22 من المكتب ولكن التفجيرات اللعينة التي واجهتني في الطريق في السابعة والنصف صباحاً اضطرتني للعودة إلى البيت قبل ان تستفحل الحالة فطلبت من السائق الاستدارة باتجاه البيت ووسط زحام غير اعتيادي وقبل غلق المزيد من الطرق وصلت البيت. خلال العطلة أكملت قراءة ورقة الملامح وإليك بعض الملاحظات غير المثبتة في الجدول التي قد تجدها مفيدة:

لم أجد ضيراً في استعمال كلمة (المحنة) بدلاً من المشكلة أو العقبة أو الصعوبة أو .. الخ ولعلها تكون أكثر بلاغة وجدة من كلمات تكررت ففقدت تأثيرها وضعفت أهمية مفهومها.

وجدتك أشرت إلى فكرة (الشركة المقبوضة) تؤسسها المصالح النفطية. هنا تذكرت اني سألتك عنها في رسالة سابقة ولم أكن قد سمعت بهذه الترجمة لكلمة captive التي كنت اترجمها (الأسيرة). بهذه المناسبة وما دمت أوردت امكانية تأسيس شركة تأمين مقبوضة لصالح المصالح النفطية ألا تجد أن التأمين الوطنية هي شركة مقبوضة للحكومة العراقية ومن حقها حصر أعمالها التأمينية في هذه الشركة أو في العراقية ما دامت الحكومة لم تتخل عن ملكية هاتين الشركتين ولم تلجأ بعد إلى خصخصتهما اتباعاً لسياسة اقتصاد السوق؟ ان اقتصادنا ما زال هجيناً وحتى تنتهي هذه الحالة في أمد غير منظور تبقى المؤسسات المقبوضة ومنها المصارف الحكومية صاحبة حق في أعمال الحكومة. اعتقد اني سبق أن طرحت هذه الفكرة في ورقتي عن مشروع قانون تنظيم أعمال التأمين. إن التنافس بين شركات التأمين الخاصة الهزيلة والشركتين الحكوميتين غير ذي جدوى في حفظ مصالح الحكومة وان الوقت لم يحن بعد لمعاملة جميع الشركات على قدم المساواة واشراكها في تقديم العطاءات لمناقصة تأمين أعمال الحكومة.

مــع اعتــزازي واكبــاري لنشــاطك وجهــودك وحرصــك علــى قطــاع التــأمين العراقي أتمنى لك كل التوفيق والصحة الموفورة.

عبدالباقي رضا

2011/12/25

26 آذار 2011

بغداد في 2011/3/26[1]

أخي العزيز السيد مصباح المحترم

تحية عطرة بمودة خالصة

الآن ونحن نتمتع بإجازة طارئة بفضل القمة التي لا نتوقع منها خيراً أو فضلاً أو فضيلةً! يسعدني أن أعود للكتابة إليك والإجابة على استفساراتك التي أرجأت الرد عليها، لحين الوقت الملائم الذي حان الآن، منذ أيلول 2011. وسأحاول أن اكون موجزاً قدر الإمكان وأبدأ بالسؤالين اللذين طرحتهما في 25 أيلول فأقول:

لا أتذكر اني تسلمت رئاسة تحرير مجلة **رسالة التأمين** ومن المؤسف اني لا أملك اعداداً منها لأتأكد من ذلك.[2]

في مرحلة الدراسة الثانوية في كربلاء كان لي اتجاه سياسي غير ملتزم يميل إلى اليمين وإن كنت على صداقة ومودة مع من كان يميل إلى اليسار. لقد كان عددنا في مرحلة الاعدادية بفرعيها العلمي والأدبي لا يتجاوز الثلاثين وكانت المدينة صغيرة وكان جميعنا على معرفة بالبعض وربما جيرة في محلات أو (درابين) متقاربة. أتذكر الآن اني اشتركت في امتحان لوظيفة كاتب في مديرية المعارف فكنت الأول بين الممتحنين والمرشح الأول للتعيين غير اني فوجئت برفض المتصرف تعييني. وبعد الاستفسار عرفت ان دائرة الأمن في كربلاء كتبت عني (انه ليس من ذوي المبادئ الهدامة أو الطائفية ولكنه كثير الاجتماع بالجماعة المشتبه بهم بالشيوعية) وقد علمت من مدير التحرير ان المقصود بالمشتبه بهم هو عبد الرزاق الصافي وكان هذا زميلي في صفوف المتوسطة ثم في الفرع الأدبي وأنا في العلمي، وقبل هذا وذاك جاري في المحلة. بالمناسبة ما زلنا

[1] أثرت في رسالة للأستاذ عبد الباقي رضا بتاريخ 29 أيلول 2011 جملة من الأسئلة حول تاريخه الشخصي ومواقفه ودوره في شركة التأمين الوطنية وغيرها. (أنظر ملحق هذا الكتاب). وجاء الرد في هذه الرسالة التي بدأ الأستاذ عبدالباقي بكتابتها في 26 آذار وانتهى منها في 30 آذار 2011.

[2] كان الأستاذ عبد الباقي رضا سكرتيراً للتحرير، وكنت اعتقد، خطأً، انه رئيس التحرير.

اصدقاء وآخر مرة التقيته في لندن وأربيل قبل سنوات قليلة. إن وساطة (أهل الخير) من وجهاء المدينة ومدير المعارف نفسه وصدور أمر نقل المتصرف إلى لواء الحلة اكسبتني الوظيفة أخيراً بتوقيع نفس المتصرف الذي تعرفت عليه شخصياً عام 1958 في أمريكا حين كنت طالباً وكان هو في زيارة لها وكان موظفاً كبيراً في البلاط الملكي.

حين قدمت للانتساب الى كلية الإدارة والاقتصاد عام 1951 كان المطلوب تقديم تقرير حسن سلوك من الأمن في كربلاء فجاء التقرير ذاته الذي كاد أن يحرمني من الوظيفة وأخذت الرسالة الى صديق كان محرراً في إحدى الصحف وأخذها الى بهجت العطية في الأمن العامة ولم يجد الرجل فيما كتب عني ما يستوجب المآخذة فمنحني شهادة حسن السلوك التي كانت احدى الوثائق المطلوبة للقبول في الكلية.

في بغداد وطيلة سنوات الدراسة الأربع في الكلية ابتعدت عن أي نشاط سياسي حتى الانتخابات التي كانت تجري في الكلية وكان التنافس فيها بين اليمين واليسار شديداً. لم أتظاهر أبداً بأي ميل الى أي من الجهتين وكنت محترماً ومقدراً منهما باعتباري من الطلبة المتفوقين الذين لا شأن لهم في غير دروسهم. كنت موظفاً صباحاً في مخزن وزارة المعارف في الكرخ وملتزماً بالدوام، ومساءً طالباً في الكلية مجداً فيها ومنصرفاً كلياً الى واجباتها.

علي صالح السعدي كان زميلي في نفس الشعبة ويقدرني ويستفيد مني في الامتحانات ثم انقطعت علاقتي به بعد التخرج وذهب كل منا في شأنه. سنة 63 جاء انقلاب البعثيين الأول وكان يوم جمعة وبعد أيام كنا في شركة التأمين العراقية نستعرض اسماء الوزراء الجدد فورد اسم السعدي فذكّرني به أحد الزملاء باعتباري من معارفه فاستغربت لأني لم أتصور أن يكون هو من أعرف وقد يكون تشابه اسماء فأكد زميلي بأنه هو بعينه واقترح عليَّ أن نذهب لتهنئته فرفضت قائلاً اني لم أسأل عنه حين كان مطارداً أو مسجوناً ولن أذهب إليه الآن وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. وتذكرت ما نُقل عن الدكتور طه حسين يوم أصبح وزيراً للمعارف وجاءه للتهنئة وفد من الأساتذة الذين كانوا يشاكسونه في كلية الآداب فقال لهم (أقبلتُم حين أقبَلَت!).

ظلت هذه سيرتي حتى بعد ان عدت من البعثة وتعينت للتدريس المسائي في كلية الإدارة والاقتصاد. كانت عودتي إلى بغداد يوم 1959/9/20 الذي شهد اعدام مجموعة كبار الضباط. كان الوضع السياسي في البلد متأزماً بين اليمين واليسار وكان انعكاس ذلك أظهر في الكليات الصباحية. وكنت سعيداً بعملي المسائي في الكلية ذلك ان الطلبة كانوا من الموظفين والضباط ممن لا نشاط سياسياً لهم في الكلية. فوجئت يوماً بأمر إداري من العميد بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة معاونه، وكان من اليسار، وعضويتي واستاذ آخر مثلي بعيد عن التوجهات السياسية للتحقيق مع ثلاثة متهمين بالتشاجر وتمزيق شعارات يسارية في الدوام الصباحي. كان أحدهم عادل عبد المهدي. أجرينا التحقيق معهم وأراد رئيس اللجنة أن ندينهم فرفضنا ذلك بحجة أن مهمتنا كانت تحقيقية وللعميد إحالة أوراق التحقيق الى لجنة الانضباط لترى رأيها فيها. وهكذا انتهينا من هذه المشكلة.

ان سلوكي المستقل لم يكن مختصاً باستقلاليتي في النشاط التأميني واستمر مسلكي بهذه الصورة حتى اليوم.

في مطلع السبعينيات شكل حزب البعث لجنة من سبعة أو ثمانية اقتصاديين مستقلين كنت أحدهم. كنا نجتمع اسبوعياً بحضور مقرر حزبي لدراسة مشاريع قوانين أو دراسات أو تقارير اقتصادية ونتحدث في الوضع الاقتصادي في البلد ونقدم اقتراحاتنا التي يتولى المقرر الحزبي تحريرها ونقلها لمن يهمهم الأمر. كنت انا في اللجنة الأولى التي صار أحد أعضائها، المرحوم الدكتور فوزي القيسي، من أحسن وزراء المالية وصار أحدهم، المرحوم حسن النجفي، محافظاً للبنك المركزي وآخر، الأستاذ حنا رزوقي، شفاه الله، وكيلاً لوزارة .. والخ. ثم تعددت اللجان الاقتصادية من المستقلين فضمت رئيس المؤسسة العامة للتأمين في إحداها، كما ضمت مديراً آخر للتأمين. في الثمانينيات ويوم كنت مستشاراً في المؤسسة العامة للتأمين فوجئنا بحل جميع اللجان و (ترحيل) أعضائها الى التنظيمات الحزبية حسب المناطق بصفة (نصير). عدد كبير من الأعضاء رفض الالتحاق بالتنظيمات الحزبية وكنت منهم، ومن التحق بها انتفع من التحاقه! فيما بعد. لم يُلاحق الذين رفضوا بل تُركوا وشأنهم وظلوا مستقلين ولم يلحقهم ضرر. في النصف الثاني من الثمانينيات الغيت المؤسسة العامة للتأمين وكان رئيسها حينئذ الدكتور مصطفى رجب. أبديت رغبتي في التقاعد فلم يوافق الوزير وقرر تنسيبي والدكتور مصطفى للعمل في

الوزارة كمستشارين. بعد مدة نقل الدكتور مصطفى الى كلية القانون في جامعة بغداد. وبقيت مستشاراً في مكتب وزير المالية لسبع سنوات حتى احالتي على التقاعد ببلوغ السن في 1993/12/31. خلال هذه السنوات عملت مع خمسة وزراء بعثيين أصغر مني سناً واقل خبرة. كانت تربطني ببعضهم معرفة وصداقة سابقة يوم كانوا في وظيفة أدنى من درجتي الوظيفية. عاملني جميع هؤلاء بكل لياقة وتقدير واحترام ولم يحاول أي منهم (كسبي)! حزبياً ما دمت قائماً بواجبي وكنت صريحاً في ابداء آرائي وكان لهم ان يأخذوا بها أو يرفضوها، وهذا هو دور المستشار الموضوعي المهني. لا أنسى اللطف الذي شملني به آخر من عملت معه من الوزراء، السيد أحمد حسين السامرائي وكان وزيراً للمالية ورئيساً للوزارة في نفس الوقت، وحين اضطررت لإجراء عملية (الكتراكت) في آخر شهر من خدمتي فوجئت بتوصيته المباشرة الى وزير الصحة ومدير المستشفى للعناية بي. واعتز بكتاب الشكر غير التقليدي الذي تلقيته منه بمناسبة تقاعدي مع مكافأة مالية.

لم يتدخل أي وزير في عملي مديراً للتأمين الوطنية ولم يكن لأية جهة أي تأثير في التعيينات في الشركة يوم كنت أملك صلاحيات التعيين. في فترة ما أصبح التعيين مركزياً في ديوان المؤسسة وكان مدير الإدارة بعثياً ووجد تساهلاً من رئيسه فعين عدداً ممن لا تنطبق عليهم المعايير التي كنت اعتمدها في الشركة. أتذكر من تلك التعيينات فتاة لم يتسم مظهرها بالحشمة فنسبت للعمل في حسابات فرع السعدون باعتبارها خريجة اعدادية التجارة. بعد اسابيع من تعيينها كلمني عقيد اسمه ابراهيم من القصر الجمهوري وطلب اعفاء هذه الفتاة من عمل الحسابات وتنسيبها لعمل لا يتعاطى بالأرقام فاعتذرت له بعدم امكانية ذلك لأن كل أعمالنا تتعاطى بالأرقام وان مديرة حسابات الشركة هي سيدة أيضاً.[3] بعد ان عجز عن اقناعي بنقلها قال سجلاتكم كبيرة وثقيلة لا تستطيع تناولها فقلت له ان أحد الفراشين سيُكلف بمناولة السجلات وحفظها في الخزانات. وانتهت المكالمة. بعد سنوات سألني السيد عصام الخطيب – شفاه الله –[4] عما إذا كانت هكذا مكالمة جرت معي فأيدت له ذلك فأخبرني ان المرافق الأقدم لرئيس الجمهورية، وكان صديقاً له، أخبره بهذه المكالمة التي كانت مُراقبة

[3] السيدة بثينه حمدي حسين.

[4] توفي عصام الخطيب يوم 2012/3/31. (ع.ر.)

وأدت إلى إبعاد العقيد ابراهيم من القصر الجمهوري، وقال له بالحرف الواحد (والله عندكم مدير عام مضبوط ما رضخ لطلبات العقيد).

اعتقد يكفي الحديث في هذا الجانب وربما أطلت فيه وخلاصته اني كنت مستقلاً في عملي في إدارة الشركة. الآن اتذكر حادثة جديرة بالذكر وهي ان وكيل رئيس المؤسسة، الدكتور مصطفى رجب، كلمني يوماً قال ان رئيس الوزراء أخبره ان التأمين الوطنية عينت رئيساً سابقاً للحرس القومي في البصرة موظفاً لديها، وذكر لي اسمه الأول متبوعاً بلقب منسوب إلى احدى المدن الإيرانية فنفيت معرفتي بمثل هذا الاسم ووعدته بالتحري. ولدى التحري ظهر ان شخصاً بهذا الاسم ولكن بلقب آخر عين في البصرة معاون ملاحظ وانه كان الأول بين الممتحنين فأخبرت و. رئيس المؤسسة به وقلت له إن شاء رئيس الوزراء (طاهر يحيى) سأبعث إليه بدفتره الامتحاني ليتأكد مما أقول، أما انه كان رئيساً للحرس القومي عام 1963 في البصرة فلا علم لي بذلك لأن التعليمات لا تشترط طلب شهادة حسن سلوك أو الاستفسار من الأمن العامة عن خلفية المرشحين للتعيين. نَقلَ وكيل رئيس المؤسسة هذا الكلام إلى رئيس الوزراء، المرحوم يحيى طاهر، الذي اكتفى به وانتهى الموضوع. عند عودة البعثيين إلى الحكم سنة 68 عُين هذا الشخص معاوناً لمدير عام الموانئ في البصرة ثم أصبح سفيراً للعراق في الصين، وقبل سنوات شاهدته على إحدى الفضائيات متحدثاً من دبي في مقابلة بصفته دبلوماسياً عراقياً سابقاً، ووجدته ملتحياً! وربما أصبح إسلامياً. من يدري!

انتقل الآن الى أسئلتك الأخرى وهذه المرة أحاول الإيجاز بصدق.

درست في مدارس كربلاء الابتدائية والمتوسطة والثانوية ومن زملائي الذين تعرفهم شخصياً او سمعت عنهم أو بهم أذكر: المرحوم سعدون حمادي والمرحوم عباس النصراوي[5] والدكتور صالح جواد طعمة وعبد الرزاق الصافي[6] والدكتور محمد جواد رضا والدكتور حسان رؤوف.

[5] عباس النصراوي توفي في 20 آب 2009.

[6] عبد الرزاق الصافي (1931-14 أيار 2019).

كان والدي مختصاً بتركيب الزجاج الملون وغيره في الشبابيك وكان يعمل في مختبر بدائي له لتحويل ألواح الزجاج الشفاف الى مرايا وكان يتقن رسم الأشكال الهندسية ومنه تعلمت كيفية رسم الشكل السباعي داخل دائرة. وكان يشجعني على الرسم ويتوقع لي مستقبلاً ولكنه توفي مبكراً بالتدرن الرئوي. وما زلت احتفظ بصورة (بورتريه) له مكبرة عن صورة فوتوغرافية يتيمة له رسمتها بطريقة المربعات التي كنت تعلمتها. والصورة دقيقة بصورة تدهشني والآخرين. عشنا عيشة كفاف بقناعة وستر، وانتقلت الى بغداد للدراسة براتب 15 ديناراً شهرياً واكتفيت به وحاولت التوفير منه ولم اقترض من أحد مطلقاً وكنت أظهر بمظهر لائق ولم أنفق فيما لا يجدي نفعاً فلا دخان ولا مشروبات ولا ارتياد المقاهي أو الملاهي واكتفي بطعام متواضع كاف. في السنة الأولى في الكلية حصلت على جائزتين نقديتين، 15 ديناراً وساعة يدوية، في حفل أقيم في حديقة الملك فيصل خلف قاعة الشعب الحالية وتسلمت الجوائز من رئيس الوزراء يومذاك المرحوم نوري السعيد الذي لي صورة معه أثناء تسلم الجائزة. وفي الصف الثالث حصلت على جوائز أيضاً تسلمتها من المرحوم الملك فيصل الثاني في حفل أقيم في ذات الحديقة. وعندما عدت من امريكا كان معي توفيرات من مخصصاتي اشتريت بها قطعة أرض في المنصور بأكثر من 700م^2.

في مرحلتي المتوسطة والاعدادية كنت أقرأ كثيراً في الأدب والشعر والتاريخ، وبحكم طبيعة مجتمع المدينة كان الاتجاه الأدبي سائداً. لم يعلمني أحد نظم الشعر، وآخر قصيدة جادة وجيدة نظمتها في رثاء الملكة عالية بناء على طلب وإلحاح رئيس لجنة التأبين مدير المعارف الذي كان ذا فضل في تعييني، وقد نشرت في مجلة **الرحاب** التي كانت تصدر يومذاك. وألقيتها في حفل تأبيني في الروضة الحسينية في كربلاء بحضور متصرف اللواء وكبار الموظفين والوجهاء وغيرهم. كنت مع صديقين آخرين متطوعين لتنظيم المكتبة العامة الحديثة التأسيس في كربلاء مساعدةً لمأمورها الوحيد. وكنا نقرأ كل ما يقع تحت أيدينا. لا تنس اننا لم نكن نملك أياً من وسائل الترفيه فلا سينما ولا راديو ولا حفلات أنس أو مسرحيات. كنت ارتاد بعض المجالس الحسينية وهي جزء من الثقافة الشعبية في مجتمعنا. كنت والدكتور صالح جواد طعمة وآخر من المبرّزين في اللغة العربية في المدرسة وما زلت احتفظ بقرب مخدعي مع مجموعات الكتب المختلفة بكتاب (**مختار الصحاح**) وعليه تاريخ اقتنائه في 1945/5/5 وما زلت ألجأ

إليه واستعين به اثناء بعض قراءاتي الليلية فضلاً عن قاموس اوسع منه عند الحاجة.

اشعر باستقلال فكري لذلك لا أستطيع الانتماء الذي يملي الرأي، وأظنني معتدلاً في كل الأمور على الإطلاق ولا احتمل التطرف في أي وجه من الوجوه.

حين دراستي في الولايات المتحدة لم أتأثر بالحياة الأمريكية ذلك لأنني ذهبت متزوجاً من زميلة لي في الدراسة انجبت منها ولدي البكر رائد هناك ويسّرت لي حياتي للتفرغ للدراسة كلياً ونيل الشهادة والعودة ضمن المدة المحددة وهي سنتان. ولم يتسن لي السفر في أرجاء البلاد الواسعة ولم أقتن سيارة لأجول بها وأعرف المزيد عنها. ولو لم استقل من التدريس في الكلية واتفرغ للعمل في القطاع الخاص لكنت سافرت ثانية لنيل الدكتوراه كما فعل أحد الثلاثة الأوائل الذين بعثنا الى الولايات المتحدة الأمريكية في وجبة واحدة، ولست نادماً على ذلك.

حين حصل ما حصل في 1958/7/14 كنت في الولايات المتحدة ولم يكن معي عراقيون آخرون، ولم أعش الأحداث لعدم توفر وسائل الاتصالات الحديثة. كان أحد الأصدقاء الراحلين يبعث لي من حين لآخر بعض الجرائد العراقية. اتذكر اني حضرت مؤتمراً للطلبة العراقيين عقد في فيلادلفيا في العهد الجمهوري وحضره الملحق الثقافي الجديد المرحوم الدكتور فوزي القيسي الذي تعرفت عليه لأول مرة هناك. لا شك اني استبشرت خيراً من النظام الجمهوري البديل للنظام الملكي الذي طالما نقمنا عليه جهلاً أو عدم نضج سياسي واجتماعي، ولم نكن نعرف ما قاله عن حكمة بليغة شاعر لا اعرفه: رب يوم بكيت منه فلما/صرت في غيره بكيت عليه! وهذا ما يصح على حالنا اليوم. من عاش العهد الملكي يتمنى لو استمر بعد ان عاصر ما أتى بعده من أحداث ونظم، وربما الآتي ليس خيراً مما مضى مع الأسف.

أما انقلاب 1963 فقد كنت في بغداد وكنت قد انتقلت مع عائلتي الصغيرة الى بيتي الجديد في المنصور منذ أشهر قليلة ولم يكن قد اكتمل أثاث البيت لضيق ذات اليد، وكنت أعمل في شركة التأمين العراقية. لم يحصل لدي رد فعل معين أتذكره الآن فكما بينت سابقاً لم أعد مهتماً بالشؤون السياسية

ومن يحكم غير اني أكره كل أعمال العنف ممن صدرت وأفعال الظلم ممن وقعت.

لم أسع لأي منصب بأي وسيلة سوى رغبتي في إشغال وظيفة المستشار التي شغرت في المؤسسة العامة للتأمين بتقاعد من كان يشغلها لفترة قصيرة وهو رجل قانون (السيد صباح محمد علي محمود) لا شأن له بالتأمين انتقل إليها من وزارة التجارة وهو ينوي التقاعد منها. كنت في وزارة المالية حين كلمني وزير التخطيط المرحوم سامال مجيد فرج وقال انه رشحني لمنصب آخر ولم أسأله عن ماهية ذلك المنصب. بعد أيام جاءني إلى البيت من يستفسر عن تاريخي. شاب يحمل أوراقاً أو استمارة فيها أسئلة يريد الإجابة عنها مدعياً انه من منظمة المنطقة. هذا التصرف أزعجني جداً فطلبت مقابلة الدكتور سامال، وقابلته فعلاً ورحب بي خير ترحيب. أخبرته انني لم أسأله عن المنصب الذي رشحني اليه إذ لا طموح وظيفياً لدي وقد اقتربت من موعد التقاعد وأشكو ضعف نظري ولكني طلبت مقابلته لأشكره على حسن ظنه ولأخبره بأن هذا الترشيح عرضني للاستجواب الذي أتوقع ان يتكرر من مراجع أخرى عديدة مع اني موظف منذ اكثر من 40 سنة ولا بد أن في اضبارتي من معلومات أكثر بكثير مما يتوقعون مني. أبدى الرجل اسفه لما حصل وقال انه لو كان يعلم بذلك لما طرح اسمي. المهم بعد استجوابات عديدة صدر امر وزاري بتنسيبي للعمل مستشاراً في الدائرة الاقتصادية في مجلس الوزراء وقد استمر عملي فيه ستة أشهر عدت بعدها الى مركزي في وزارة المالية محملاً بكتاب شكر وثناء من رئيس الوزراء نقله لي رئيس الديوان. بعد سنة احلت على التقاعد والحمد لله.

دخلت العمل في قطاع التأمين فور عودتي من امريكا. قابلت استاذي في مادة التدقيق في الكلية، المحاسب القانوني العراقي الأول نزهت محمد طيب، الذي عملت مؤقتاً في مكتبه قبل سفري الى الولايات المتحدة وكان أحد كفيليَّ في البعثة. خلال المقابلة أخبرني ان عائلته ورجال اعمال آخرين أسسوا شركة تأمين خاصة باسم (شركة التأمين العراقية) وقد جرى الاكتتاب بأسهمها الذي تجاوز عدد الأسهم ولم تجر قسمة الغرماء بين المكتتبين بعد، وانه يريدني مديراً لحسابات هذه الشركة صباحاً، وباعتباره رئيس قسم المحاسبة في الكلية سينسبني للتدريس في القسم المسائي بعد تعييني في الكلية. سألني إذا كنت أعرف شخصاً معيناً من المؤسسين

(المرحوم لطفي العبيدي) فنفيت ذلك، فكلمه هاتفياً وبعثني إليه في مكتبه القريب. كان ذلك يوم 1959/10/4. قابلت الرجل وبعد حديث قصير قال اعتبر نفسك معيناً مديراً في الشركة اعتباراً من 1959/10/1 وأرشدني إلى مكتبه في شركة الضمان اللبنانية، التي كان مشاورها القانوني، للدوام فيه. وباشرت العمل فعلاً في اليوم التالي وكان عليَّ إجراء قسمة الغرماء وإعادة المبالغ الفائضة الى أصحابها ودعوة الهيئة العامة للانعقاد التي انعقدت فعلاً بعد أسابيع وانتخبت مجلس الإدارة الذي اجتمع وانتخب رئيساً له الشخص الذي قابلته، وقرر المجلس تعييني مديراً لحسابات الشركة وسكرتيراً لمجلس الإدارة براتب شهري قدره سبعون ديناراً. استمر عملي في الشركة بعناوين مختلفة وآخرها المدير المالي لغاية 1964/7/13 وكان راتبي قد بلغ 178 ديناراً بينما كان مجموع راتبي من الكلية 51 ديناراً باعتباري حامل شهادة ماجستير وكان يومذاك مبلغاً كبيراً.

خلال دراستي في الكلية كنت كاتباً في وزارة المعارف، وبعد التخرج عملت معلماً في المعاهد المهنية مساء لتدريس المحاسبة والطباعة ومدققاً في مكتب نزهت محمد طيب للمحاسبة القانونية، ورشحت معيداً لمادة الإحصاء في الكلية بعد التحاق المعيد السابق (فخري قدوري) بالبعثة العلمية، فاعتذرت لقرب موعد بعثتي ولأنني كنت اتقاضى راتبين عن عملين.

فوجئت كغيري بقرارات التأميم صبيحة 1964/7/14 التي كانت ضربة قاصمة للجماعة التي كنت أعمل معهم في القطاع الخاص وكانوا رجال أعمال متعددي الأنشطة وطموحين نحو المزيد من الأنشطة الاقتصادية. وفوجئت صبيحة 7/15 وأنا أتهيأ للذهاب إلى شركتي باسمي يذاع من إذاعة بغداد بين المدراء العامين الجدد المعينين في الشركات المؤممة وكان نصيبي شركة بغداد للتأمين. ذهبت إلى هذه الشركة فرأيت العاملين مجتمعين عند أبوابها بانتظار من يأتي لفتح الأبواب. وبدأت مرحلة جديدة لم تطل إذ تسارعت عمليات الدمج وتقليص عدد الشركات وانتهى بي المطاف مديراً عاماً وسكرتيراً لمجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمين حتى مساء يوم 1966/1/31 وفي اليوم التالي تسلمت إدارة شركة التأمين الوطنية.

لم تكن لي أية علاقة بالمرحوم عبد الرحمن البزاز ولا بغيره من رؤساء الوزراء فيما يخص عمل الشركة ولكني قابلته مرة واحدة يوم كان عميد كليتي في السنة الأخيرة من دراستي ولهذه قصة تستحق الرواية. وأنا في الصف الرابع تلقيت وحوالي ثمانية من الطلبة المتفوقين في الصف الرابع دعوة لمقابلة العميد في موعد محدد دون ذكر الأسباب. قبل موعد اللقاء اجتمع الطلبة المدعوون في غيابي للتداول فيما سيعرضون على العميد. حضرت اللقاء متأخراً فأُخبرتُ بأنهم وزعوا الأدوار بينهم ولم يبقَ لي ما أُكلف به. ذهبنا لمقابلة العميد فكان جافاً في استقبالنا ثم بدأ الكلام باللوم والتأنيب لما حصل أثناء محاضرة الدكتور عبدالحسين القطيفي في موضوع القانون الدولي. القطيفي كان محاضراً وليس على ملاك الكلية بل كان معاوناً لرئيس الديوان الملكي، رجلاً فاضلاً. أُسقط في يد الزملاء للمفاجأة غير السارة وغير المتوقعة وساد الصمت، فطلب العميد أن يتحدث أحدنا عما حصل فبادرته إلى القول (سيادة العميد ضع يدك على من شئت يخبرك الخبر اليقين). فطلب مني الكلام فشرحت له ما حصل فتقبّل الكلام وتغّيرت لهجته معنا. أتذكر اني قلت له: قال رسول الله: أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فرد علي رأساً: ولكن قيل لرسول الله وكيف ننصره ظالماً فقال: أن تردعوه. تلطف جو اللقاء بعدئذ فقلت له: سيادة العميد الزملاء لديهم ما يودون عرضه عليك فرحب بذلك وبدأ الزملاء عرض ما تشاوروا عليه قبل اللقاء.

الأمر الآخر الذي أذكره عن البزاز هو الآتي: جرت العادة في الكلية تنظيم حفلة تخرج سنوية برعاية الملك أو رئيس الوزراء في حديقة الملك فيصل وقد شاركت في حفلتين منها وأنا في الصف الأول والثالث، أما السنة الثانية فلم تُقَمْ الحفلة بسبب الأوضاع السياسية وتشكيل نور الدين محمود، رئيس أركان الجيش، الحكومة بعد استقالة مصطفى العمري. في سنة تخرجنا 1955 كان المتخرجون الأكبر عدداً وكان بحدود 245 متخرجاً وأراد البزاز تنظيم حفلة التخرج برعاية الملك، ومن سوء الحظ أن سافر الملك وولي عهده إلى انكلترا فتأجلت الحفلة. وبعد أشهر نظمت حفلة بسيطة داخل الكلية برعاية وزير المعارف خليل كَنّه. هذا التأخير أضرّني شخصياً ذلك اني كنت الأول بين المتخرجين بمعدل 92 كما أتذكر، وكتبت العمادة بذلك إلى دائرتي وزارة المعارف وكان المتوقع أن يصيبني العديد من الجوائز، ولو أقيمت الحفلة كالمعتاد لبقيت الأول في دورتي، غير ان ما حصل بعد حوالي الشهرين أن عاد إلى العراق من اصطيافه في لبنان

المتخرج الثاني واعترض على نتيجته في مادة الإحصاء التي كان يدرسها استاذ مصري فأعاد النظر في دفتره الامتحاني واعترف بحصول خطأ في جمع الدرجات أو التصحيح! ما أدى الى ارتفاع مجموعه عني بدرجات محدودة فصار هو الأول وأنا الثاني!

نعم ساهمت في تأسيس دراسة الدبلوم العالي للتأمين في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بغداد ذات السنتين الدراسيتين المسائيتين، وكنت عضواً في اللجنة المشرفة عليها، وربما ساهم قطاع التأمين في تمويل الدراسة. لا أظن انها كانت مسائية، وقد درّستُ في جميع دوراتها السبعة أو الثمانية مادة (المحاسبة والإدارة المالية في شركات التأمين). الدورة الأولى والثانية كانت أحسنها من حيث المنتسبين إليها إذ لم تتدخل الحزبية في اختيارهم. لا أتذكر لماذا توقفت هذه الدراسة العليا ومتى، وأعرف أن أحد أحسن المتخرجين فيها (جمال عبد الرسول غانم الدباغ) نال الدكتوراه فيما بعد ودرّس في الجامعة الأردنية وهو الآن عميد كلية الإدارة التقنية، ولفترة ما، حين كنت في الوزارة، رشحته عضواً في مجلس إدارة إعادة التأمين العراقية.

علاقتي مع المرحوم أديب جلميران، رئيس المؤسسة العامة للتأمين، كانت وظلت على أحسن ما يرام احتراماً وتقديراً وتفاهماً وتعاوناً، وكانت علاقتي مع الزميلين المديرين العامين للشركتين الأخريين جيدة تتسم بالتعاون والتفاهم غير أن برود شاب علاقتي مع الدكتور مصطفى رجب[7] بسبب مطالبتي بتغيير طريقة الإعادة الإلزامية من 25% بالمشاركة من أصل كل خطر الى ان تكون الإعادة بأية نسبة بعد احتفاظ الشركة، واعتقد هذا ما حصل في النتيجة بعد وقت طويل. وحين ارتبط قطاع التأمين بوزارة المالية جمعنا وزير المالية يومذاك الدكتور فوزي القيسي في مكتبه وكان زميلاً لجميعنا يوم كان مديراً عاماً لمصرف الرافدين، وأجرى المصالحة بيننا فعادت المياه الى مجاريها الطبيعية كما يقال وعادت علاقاتنا طبيعية.

[7] الدكتور مصطفى رجب، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية آنذاك، والمرحوم ممتاز الدفتري، مدير عام شركة التأمين العراقية. (ع.ر.)

كانت علاقتي بالمعاونين في أحسن أحوالها. عندما استلمت إدارة الوطنية كان فيها معاونان إداري وفني[8] ولم يحصل بيننا أبداً سوء تفاهم بأي وجه من الوجوه. كان الاحترام المتبادل بيننا والتعاون سبباً من أسباب نجاحي في إدارة الشركة، ولم يتدخل أحد مطلقاً في اختياري المعاونين بعدئذ. كان التعاون والتفاهم والاحترام المتبادل يميز علاقتي بزملائي مدراء الفروع والأقسام ولم تحصل لي مشاكل مع أي منهم طيلة عملي في الشركة، وأتذكر ما كان يقوله لي الصديق جان شويري، من ميونيخ ري، انهم معجبون بروح فريق العمل التي تدار بها الشركة، وأتذكر كلمة قالها (المرحوم مؤيد الصفار)[9] يوم 1978/3/4 أثناء لقاء وداعي في مكتبي وأنا اعتزم مغادرة الشركة قال ما نصه (أنا لم أندم على أية لحظة عملت معك في الشركة).

لا أتذكر من كان أعضاء مجلس الإدارة يوم توليتُ إدارة الشركة ولا تاريخ أول جلسة ترأستها ولكني أتذكر جيداً ان التفاهم والتعاون ساد أعمال المجلس طيلة فترة إدارتي للشركة ولم يحصل لي معهم إطلاقاً أي سوء تفاهم أو توتر في العلاقة.

بعد مرور هذا الوقت الطويل، فقد تركت إدارة الشركة (1978)، ليس باستطاعتي أن أعطيك إجابات مفيدة حول العديد من الأسئلة التي طرحتها، ولأنك عاصرتني لفترة لا بأس بها ولما تتمتع به من ثقافة وقدرة على التمييز وعمق في التفكير وموضوعية صادقة أعتقد أنك قادر على تقييم تصرفاتي في الأمور التي تناولتها استفساراتك فمعذرة إن أخفقت في بيان ما يفي بما طلبت.

[8] المرحوم شمس الدين كاظم، المعاون الإداري، والمرحوم موريس منصور، المعاون الفني، وحل محل الأخير المرحوم بصري محمد صالح ثم رفعت الفارسي. (ع.ر.)

[9] مؤيد الصفار (1939-1992) كان وقتها مدير قسم التأمين الهندسي في الإدارة العامة. للتعريف به راجع: مصباح كمال، "مؤيد الصفار: مكتتب ومدير في شركة تأمين عامة،" **الثقافة الجديدة**، العدد 380، كانون الثاني 2016، ص 57-66.
نشرت أيضاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/04/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%a4%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%81%d8%a7%d8%b1-%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%aa%d8%a8-%d9%88%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%b1-%d9%81%d9%8a/

سؤالك عن ادارتي الشركة كمؤسسة حكومية أو شركة تجارية يستحق وقفة خاصة. تعلم انني عملت في القطاع الخاص مع مجموعة نشطة وطموحة ولم أحلم اني سأتحول للعمل في القطاع الحكومي وفجأة جاء التأميم وأصبحت مديراً عاماً لشركة حكومية. بعد سنة وأكثر وأنا في شركة بغداد للتأمين حصل حريق كبير في سوق دانيال للأقمشة والتهم الكثير من المحلات التي كان مؤمناً عليها لدى شركتنا. بعد أن أخمد الحريق وبانت أضراره الكبيرة بادرت إلى استحداث مكتب لتسوية التعويضات داخل السوق وأظن أن رفعت الفارسي كُلّف بإدارته وباشرنا بتسوية التعويضات موقعياً وعاجلاً مما كان له أثر طيب في نفوس أبناء السوق وكذلك المسؤولين. من جهة أخرى وجهنا الجهاز الانتاجي في الشركة لحصد نتائج عملنا بإجراء التأمين على المحلات غير المؤمن عليها فكانت حملة انتاجية فريدة وناجحة. هذا الأسلوب لم يكن بالإمكان الاستمرار عليه خاصة بعد ان تخصصت الوطنية، ذات الإرث الروتيني الحكومي، في أعمال التأمين العام. لا أدري إذا كنتَ عاصرت الزوبعة التي أثارها ضدي بعض البعثيين وأدت الى احتجازي والزملاء موريس منصور وبصري محمد صالح ورفعت الفارسي في الأمن العامة لمدة أسبوع بأمر محكمة الثورة التي وقفنا أمامها متهمين، قبل ان تقرر رئاسة الجمهورية غلق القضية بنصيحة بعض العقلاء من القيادات الاقتصادية التي كان يستشيرها رئيس الجمهورية في اجتماع أسبوعي معها.

في التحقيق الذي اجرته معي لجنة خاصة برئاسة وحيد إبراهيم، الذي أصبح فيما بعد وكيلاً لوزارة المالية لفترة ما، أنهيت افادتي الطويلة على سؤالها الأول بعبارة (إذا كنتم تريدون أن تُدار شركة التأمين كدائرة ضريبة الدخل فأنا لا أصلح لإدارتها وابحثوا عن غيري لها).

لقد أنجزت الكثير في هذا الاتجاه، مع ذلك ينبغي أن لا يغيب على البال إن إدارة مؤسسة حكومية لا بد أن تخضع الى ضوابط ملزمة وهي تخضع لرقابة أعلى سلطة رقابية في البلد هي ديوان الرقابة المالية ولا يمكن بأي حال من الأحوال مجاراة مرونة وحرية مؤسسة القطاع الخاص التي تخضع في أحسن الأحوال لمراقبة مراقب حسابات أهلي. اعتقد انني بذلت ما أملك من ثقة لأدير الشركة بمرونة متميزة ولعلك تذكر التعميم الذي أصدرته بعد استئنافي العمل في الشركة بعد الزوبعة التي أثارها بعض البعثيين ضدي والدعم الذي تمتعتُ به من قبل وكيل الوزارة آنذاك المرحوم

حكمت العزاوي الذي زار الشركة وتجول في أقسامها بصحبتي لإظهار دعمه لي.

لا علاقة للتأمين الوطنية بشركة ليبيا للتأمين فالتي عملتْ على تأسيس الأخيرة وساهمت فيها هي شركة التأمين العراقية قبل تأميمها. وقد رافقت رئيس مجلس إدارتها المرحوم لطفي العبيدي الى طرابلس حيث أجرى اتصالات مع رجال الأعمال الليبيين انتهت الى تأسيس الشركة التي تابعتُ إجراءات تأسيسها في زيارة لاحقة. وقد اختير لها المرحوم أحمد عنان، من قادة التأمين المصري، مديراً عاماً للشركة. كما انتخب المرحوم د. نورالدين العنيزي أول رئيس لمجلس إدارتها. وقد تخلت التأمين العراقية بعد تأميمها عن مساهمتها في الشركة بناء على طلب الليبيين الذين لم يرغبوا في التعاون مع شركة مؤممة.

شركة التأمين الوطنية قادت عملية تأسيس شركة البحرين للتأمين عام 69-1970 وكنتُ مَن مثّل التأمين الوطنية والمؤسسة العامة للتأمين في إجراءات التأسيس وصرتُ أحد العضوين العراقيين في مجلس إدارتها المكون من ستة أعضاء وانتهت عضويتي فيه عام 1979.

إدارتي لاستثمارات التأمين الوطنية كانت لمصلحة الشركة أولاً ولم يخطر على بالي المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في البلد. عند استلامي ادارة الشركة كانت تملك عمارتها الحديثة التي شيدت عام 1963، واشترت أرضاً في الموصل واختارت مكتباً معمارياً لوضع تصاميم عمارة عليها وفي عهدي جرى التعاقد مع مقاول لإنشائها. في عهدي نفذت عمارة في شارع الرشيد على أرض آلت ملكيتها الى الوطنية من شركة بغداد للتأمين، وقد كلفت المهندس المعماري المرحوم حازم نامق ان يصمم العمارة بصورة مصغرة لعمارة شركة Sun Insurance[10] التي زرتها في لندن وأعجبت بها. اشترت الشركة قطعة أرض في كربلاء من دائرة البلدية بسعر مناسب جداً واقيمت عليها عمارة ذات طابع تراثي بإشراف شيخ المعماريين الدكتور محمد مكية. أتذكر ان سعر المتر كان تسعة دنانير وتوصلنا الى السعر في دعوة غداء عند أحد وجهاء المدينة بحضور المتصرف ورئيس المؤسسة العامة لتأمين وآخرين وبضغوط على رئيس البلدية الذي كان أحد زملائي في الثانوية.

[10] واحدة من أقدم شركات التأمين البريطانية، تأسست سنة 1720 ولا زالت مستمرة رغم التغيير الذي أدخل على اسمها.

وفي الحلة اشترينا من البلدية قطعة أرض كبيرة في مركز المدينة مع تصاميم هندسية لعمارة متعددة الأغراض فاز بها المعماري فاضل عجينه. كان سعر المتر المربع 70 ديناراً في حين كان سعر استملاك البيوت القديمة في المنطقة كما أخبرني المتصرف بحدود 200 دينار للمتر المربع. من المؤسف أن هذا المشروع لم ينفذ حتى الآن وحاولت إدارة البلدية استرجاعها ولم توفق غير ان التأمين الوطنية تحقق منها ايرادات سنوية عالية من بدلات ايجار (أكشاك) موقتة مقامة عليها.

المشروع الذي أفخر به هو مقر الشركة الحالي وقصته هي: فكرتُ ببناء موقف متعدد الطوابق للسيارات على غرار ما شاهدت في زياراتي لأوروبا. كلفت بعض الموظفين بالبحث عن أرض مناسبة فجاءني تقرير عن أرض واسعة بمساحة 3000 م^2 خلف عمارة انحصار التبغ المجاورة لعمارة الوطنية في شارع الجمهورية (شارع الخلفاء فيما بعد)، وهي مستطيلة الشكل ومحاطة بثلاثة شوارع فرعية من جهتي طولها وأحد عرضيها والعرض الجنوبي ملاصق لأملاك خاصة.

تحرينا عن عائديتها فظهر أنها تعود الى أمانة العاصمة – كما كانت تسمى حينذاك – فزرت أمينها المرحوم محمد ابراهيم اسماعيل (ضابط متقاعد وصديق للبكر) وعرضت عليه فكرة بناء موقف سيارات متعدد الطوابق فاستحسنها بحماس. كانت الأمانة قد استملكت بيوتاً قديمة وصغيرة في المنطقة وأجْرَت تسوية الأرض لتكون ساحة لوقوف السيارات. طلبت الأرض تحريرياً بكتاب رسمي فجاءت الموافقة ببيعها لنا بكلفة استملاكها البالغة 103 ألف دينار. استكثرت المبلغ فذهبت الى الأمين طالباً تمليكها لنا مجاناً لأننا لا نتوقع وارداً كبيراً من موقف السيارات وذكرت له ان أجرة وقوف السيارة في الشارع هي 10 فلوس وحتى لو تقاضينا خمسين فلساً فلا نحقق مكسباً كبيراً. تقدمنا بطلب جديد فجاء الجواب بتخفيض المبلغ الى 50% منه فسددنا هذا المبلغ المخفض على أقساط أيضاً. اخترت مهندساً معمارياً هو مهدي الحسني، أحد أشهر المعماريين في حينه، لوضع التصاميم وطلبت منه زيارة بعض مواقف السيارات في أوروبا ففعل. ووعدتُ امين العاصمة ببناء خمسة طوابق لتستوعب 500 سيارة فوافق. عدت اليه مرة اخرى وعرضت عليه فكرة تشييد أربعة طوابق اضافية كمقر للشركة لأنني لا اتوقع وارداً مجزياً من موقف السيارات فوافق

الرجل بشرط الالتزام بالطوابق الخمسة للموقف. وهكذا طلبت من المعماري اضافة 4 طوابق لمكاتب الشركة كمساحات مفتوحة يجري تقطيعها بقواطع موقتة كما شاهدت في عمارة شركة Sun في لندن، ونصف طابق لقاعة اجتماعات وكافتيريا. وقعتُ عقد المقاولة مع المقاول المرحوم حسيب صالح بثلاثة ملايين دينار فقط، وجرى وضع حجر الأساس برعاية وحضور وكيل الوزارة. أتذكر اني ألقيت كلمة بالمناسبة وبينت طموحنا الى استملاك البيوت القديمة المقابلة لمدخل العمارة الشمالي وجعلها ساحة جميلة أمام العمارة وهو ما لم يحصل ولن يحصل! وقد تركت الشركة بعدئذ الى المؤسسة العامة للتأمين التي احتلت بعد انجاز العمارة جزءً منها حتى إلغاء المؤسسة. كان الطابق الأخير من موقف السيارات مخصصاً لسيارات موظفي الشركة ومنه الى مكاتب الشركة بسلّم مباشر. من المؤسف ان الموقف غير مستغل حالياً بالكامل لأسباب أمنية.

من العمارات الأخرى عمارة الأمان التي كانت تحت الإنشاء لحساب مصرف حكومي ملغى باسم المصرف التعاوني. مُلّكت لنا هذه العمارة بالكلفة + 6% بقرار من مجلس قيادة الثورة (المنحل) لقاء تركنا عمارة الشركة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. اشتريت القطعة المجاورة لها من أمانة العاصمة أيضاً وأقيم عليها ملحق بالعمارة الأصلية التي سميت عمارة الأمان.

وآخر المشاريع التي بدأتها كان مسابقة معمارية لبناء عمارة سكنية لموظفي الشركة في البتاويين خلف سينما النصر على أرض تابعة للشركة آلت إليها من الشركات المؤممة. ورغم فوز أحد المعماريين الشباب بتصاميم العمارة إلا انها لم تنفذ حتى الآن، وحتى لو أريد تنفيذ المشروع الآن فلا بد من إعداد تصاميم جديدة تتناسب مع المتطلبات الحديثة.

قبل أن انتقل الى موضوع آخر أرغب في أن اكشف لك أمراً أحلم به ولم يسمعه مني أحد قط، ذلك اني كلما ذهبت الى التأمين الوطنية لحضور اجتماع مجلس إدارتها شهرياً يتملكني شعور بالفخر بأني كنت من فكر وخطط وسعى ونفذ هذا الصرح الكبير الذي لا مثيل له في العراق، وإذا كان ما زال هناك من يعرف هذا كالمدير العام الحالي ورئيس ديوان التأمين وعدد قليل من قدامى العاملين في الشركة فكل الآخرين يجهلون هذا ولا يعرفون من هو عبد الباقي أصلاً.

انتقل الآن الى موضوع شعار الشركة. كان للشركة شعار تقليدي أظن ان المدير العام الإنكليزي الأول في الشركة هو الذي اختاره على غرار شعارات الشركات الانكليزية التقليدية، وربما رسمه فنان انكليزي. كلفتُ أحد مشاهير الخطاطين المرحوم الدكتور سلمان الراوي باقتراح شعار حديث للشركة، أو ربما وقع عليه الاختيار نتيجة مسابقة. قدّم لنا شعاراً تضمن اسم الشركة أو حروفاً منه واحتوى على مشبك مُلفت. أخذت الشعار المقترح الى المعماري الاستاذ رفعت الجادرجي الذي كان مكلفاً بوضع تصاميم عمارة الشركة في الموصل. اطلع على الشعار واستمهل لدراسته. بعد أيام دعاني لزيارته فذهبت إليه مساءً فوجدته اكتفى بجزء يسير من الشعار المقترح وهو المشبك الذي أشرت إليه ولكن بإدخال تعديلات عليه اقترحها. نقلت اقتراحات الاستاذ رفعت الى الخطاط سلمان فرسم الشعار الحالي بموجبها وقبل به الاستاذ رفعت. وقد كان الأصل الذي قدمه الخطاط مؤطراً ومحفوظاً في مكتب المدير العام. عند الاحتفال باليوبيل الفضي للشركة سنة 75 كما تتذكر كلفنا الفنان البصري المقيم في باريس حالياً محمد سعيد الصكار لعمل logo للاحتفال مستخدماً شعار الشركة فيه فعمله مستخدماً سور بغداد الدائري ذا الأبواب الأربعة وهذا ما صنعت به (الثقالة) البرونزية في سويسرا وما زالت تستعمله الشركة في مواد الدعاية التي توزعها سنوياً، وإذا كنت نسيته فأرسل لك نموذجه طياً.

ربما تعرف أن (ضابط الأمن) الحزبي الذي فرض في جميع الدوائر لم يكن له تأثير على أي عمل من أعمالي قط، وأتذكر أنه طلب مقابلتي مرة فأذنت له فتحدث في موضوع لا أتذكره الآن ولكني أتذكر اني قلت له بأن وقتي الرسمي لا يتسع لبحث هذا الموضوع وبإمكانك عرضه علي في دوامي المسائي. لم يكن يدخل علي إلا بعد استئذان وعند الضرورة. أما بعد أن تركت الشركة عرفت انه كان يصول ويجول حتى ان أحد المدراء العامين ذهب إلى بيت ضابط الأمن في أحد الأعياد مدعواً على الغداء عنده. لم أتعرض لأي ضغط سياسي في أي من أعمال الشركة أو تعييناتها عدا الذين أعيد تعيينهم من المفصولين السياسيين كالأستاذ بديع السيفي.

أما في إجراء التأمين فلعلك تتذكر تأمين جسر ديالى الذي كانت تشيده شركة فنلندية وكان مؤمناً بنصف مليون دينار وتعرض أحد فضاءاته للسقوط. توقفت الشركة عن العمل واضطررنا الى تمديد مدة التأمين أكثر

من مرة حتى رفض المعيدون التمديد حينئذ رفضنا تمديد التأمين. فوجئت بمكالمة هاتفية من نائب رئيس الجمهورية يومذاك صالح مهدي عماش باعتباره رئيس مجلس التخطيط يسأل بعنف العسكري عن سبب رفض التمديد فشرحت له السبب ولم يقتنع. قلت له ان التأمين الوطنية تعود للحكومة فإذا وقع ضرر على الجسر وتحملت التأمين الوطنية وحدها عبء التعويض تكون الحكومة قد تحملت الضرر كما لو لم يكن هناك تأمين ولأساء ذلك لسمعة الشركة في أسواق التأمين لقبولها خطراً دون إعادة، فما كان منه إلا أن قال: هي الشركة مالتك! فأجبت: عفواً لكنني مؤتمن عليها. قال: إنك لا تريد أن تتحمل المسؤولية وأنا سأكتب لك بإجراء التأمين. فعلاً أعيد إلينا كتابنا وعليه هامش بقلم الرصاص يحمل أمراً بتمديد التأمين. لا أخفيك إنني خفت الاعتقال ذاك اليوم وقد دخل علي المرحوم أصلان باليان، مدير قسم التأمين الهندسي، فوجدني في حالة غير طبيعية. زرت وكيل الوزارة المرحوم حكمت العزاوي فوراً وشرحت له الموقف فطمأنني أن لا ينالني سوء وقال إنه مقتنع بوجهة نظري ويؤيد موقفي ويجب أن يكون المدير العام صريحاً وصادقاً مع رؤسائه ولكن عليه أخيراً أن يعمل بأمر رئيسه. وعدني أن يحاول اقناع الفريق (أبو هدى) بوجهة نظري ولكن باعتباره المسؤول الأول عن اقتصاد البلد يأمر فيطاع. أخبرته اني فعلاً بدأت الإجراءات المقتضية. كلمني في اليوم الثاني وقال ان الفريق مُصرّ على رأيه. لا أريد ان أطيل عليك فقد عرف بالموضوع وزيرا التخطيط الدكتور جواد هاشم والاقتصاد، الدكتور فخري قدوري، فذهبا الى الفريق واستطاعا اقناعه بعدم تمديد التأمين. في صباح أحد الأيام كلمني مدير مكتب وزير الاقتصاد ونقل لي توجيه الوزير ان أذهب الى وزارة التخطيط والاتفاق مع المشاور القانوني للوزارة على صيغة قرار يصدر من مجلس التخطيط بتأييد موقف التأمين الوطنية بعدم تمديد التأمين على الجسر. هذه هي الحالة الفريدة التي تعرضت فيها الى ضغط عنيف من رجل عسكري ولكنها انتهت لصالح شركة التأمين الوطنية.

لم يحصل في عهد إدارتي للشركة أي تهجير أو ترحيل من موظفي الشركة. اعتقد ذلك حصل في الثمانينيات.

لم تمر عليَّ أية معاملات تأمينية ذات طبيعة سرية لا مع الاتحاد السوفيتي ولا غيره.

في التأمين الوطنية واجهتني حالتا غش وتزوير هما:

راجعني مدير تعويضات السيارات ذات يوم ومعه طلب تعويض لسيارة مارسيدس تضررت أو سرقت أجزاء منها والسيارة تعود لدبلوماسي عربي تكررت مطالباته مما أثار الشك لديه. طلبت منه التعامل مع الطلب بشكل اعتيادي وتعويض الرجل، ثم عَرْضْ المعاملة عليَّ بعدئذ. سدد التعويض وقدمت لي إضبارات تعويضاته وكانت تحتوي قوائم شراء الأجزاء المتضررة أو المسروقة من محل في شارع الشيخ عمر. كلفت أحد موظفي قسم التفتيش والرقابة بمراجعة المحل للتأكد من صحة القوائم. فعرف المفتش بأن المحل غير متخصص ببيع أدوات المارسيدس واستغرب صاحب المحل من صدور القوائم من محله ولم ينكر إنها من مطبوعاته. ظهر ان الرجل يترك المحل في فترة الظهيرة بعهدة أحد أبنائه الصغار ويذهب الى البيت. في هذه الفترة يراجع المحل الدبلوماسي وبطريقة ما يسرق بعض أوراق الوصولات ويستعملها في المطالبة بتعويضاته. كان الدبلوماسي يعمل في سفارة بلد عربي ذي علاقة متينة مع العراق. عرضت الأمر على رئيس المؤسسة الذي أخبر بدوره وزير الاقتصاد بالتفاصيل. الوزير اتصل بالسفير الذي أوفد الملحق العسكري الى المؤسسة فاطلع على القضية وأبدى اعتذاره وأسفه ووعد بإعادة مبالغ التعويض. أعيدت إلينا المبالغ فعلاً ونقل الدبلوماسي الى بلده.

القضية الثانية في السيارات أيضاً وتخص ضابطاً عراقياً برتبة صغيرة ويملك سيارة موسكوفيج. طالب بتعويض حقيقي فصرف له التعويض خلال وقت قصير وبإجراءات سهلة فاستطمع. كرر المطالبات الكاذبة فاكتُشف كذبه. لا اتذكر كيف تم استرداد التعويضات منه ولكني اتذكر اني كرّمت الموظف الذي اكتشف اللعبة بعشرة دنانير وأظنها كانت المكافأة النقدية الوحيدة التي كرّمتُ بها موظفاً!

حين كنت في المؤسسة ومشرفاً ومسؤولاً عن مجلة **رسالة التأمين** أجرينا مسابقة لبحوث تأمينية، فوردنا بحث من أستاذ مصري يعمل في جامعة البصرة. لا أدري كيف ولماذا خامرني الشك في هذا البحث. كان المرحوم الأستاذ أحمد شكري الحكيم، رئيس المؤسسة العامة للتأمين المصرية، قد ألّف كتاباً ضخماً عن تجربته الطويلة في قطاع التأمين[11]

[11] أحمد شكري الحكيم، **التأمين وإعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، [1971])

وأصدره بعد تقاعده وأهداني نسخة منه حيث ربطتني به صداقة عائلية منذ عرفته سنة 1964 عند مشاركتي ضمن الوفد العراقي الى مصر لتأسيس الاتحاد العام العربي للتأمين. ربما كنت أملك النسخة الوحيدة في العراق من هذا الكتاب. لا أدري ما الذي أوحى إليَّ بأن (الباحث المصري) قد استفاد من هذا الكتاب. ربما لأني كنت حديث عهد بقراءة الكتاب. عدت الى الكتاب فوجدت (الباحث) قد سطا على الكتاب في أكثر من موضع بما لا يقبل الشك. رفضنا البحث دون بيان السبب فجاءنا كتاب من جامعة البصرة شديد اللهجة بالاعتراض على رفض البحث مما اضطرنا الى استنساخ الفقرات الطويلة المسروقة من كتاب الأستاذ الحكيم وإرسالها الى الجامعة التي سكتت، ولا نعلم كيف تعاملت مع (الباحث)!

كان معروفاً عني تفضيل الذكور على الإناث بشكل عام في التعيينات ولكن دون حرمان المؤهلة متى كانت أفضل من سواها ذلك لأنني كنت اعتقد يومذاك بأن الاستثمار في الموظفين الذكور من حيث التدريب واكتساب الخبرة والمعرفة أجدى وأطول أمداً من الاستثمار في الإناث بسبب طبيعة المرأة وظروفها العائلية.[12] لكني لم أجد نفسي في موقف حرج أبداً في الاختيار بين رجل وامرأة لإشغال موقع معين. وأتذكر ان أول امرأة كفوءة وجديرة أوفدت للتدريب الى خارج العراق في عهدي، وفي ندوة عقدت في قاعة الجامعة المستنصرية – لا اتذكر مناسبتها – أشير الى هذا بتقدير.

رحم الله فاروق الفياض فقد كنت أعزه، وكنت قد تعرّفتُ عليه في شركة بغداد للتأمين. ما زلت أتذكره في زيه البغدادي التراثي وهو يستقبل ضيوف الشركة في الحفلة التي أقامتها عام 1974 في حديقة جمعية

[12] إيمان عبدالله شياع، "النصف الآخر: دراسة أولية لدور المرأة في شركة التأمين الوطنية." دراسة لم تنشر بعد، تشكل فصلاً من مشروع كتاب عن شركة التأمين الوطنية مهدى إلى الأستاذ عبدالباقي رضا (festschrift). من المؤمل أن يصدر عند اكتمال كتابة فصوله من قبل من دعوتهم للكتابة. تبنت إدارة الشركة هذا المشروع في تشرين الثاني 2011 لكن من كلفتهم بكتابة فصول الكتاب، باستثناء إيمان شياع ود. سليم الوردي، المتقاعد من الشركة، لم يتقدموا بما كُلفوا به. وقد كتب الدكتور الوردي فصلاً بعنوان "معايشتي لتجربة التخطيط في شركة التأمين الوطنية."

نشرت مقالة إيمان شياع في الموقعين التاليين: **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/03/%d8%a5%d9%8a%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d8%a8%d8%af%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d8%b4%d9%8a%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b5%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a2%d8%ae%d8%b1-%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9/

مرصد التأمين العراقي:
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/01/29/eiman-shiya-the-other-half-a-preliminary-study-of-the-role-of-women-in-the-national-insurance-co/

الاقتصاديين العراقيين بمناسبة مؤتمر تأمين النفط وأظنك شاركت فيها. مع الأسف لم تصور تلك المناسبة ولا الحفلة الثانية التي أقيمت في نفس الحديقة عام 75 ضمن فعاليات احتفالات اليوبيل الفضي للشركة وسميت الليلة البغدادية.

ربما لا تعلم بأني كتبت نعي المرحوم الذي نشر في الصحف واعتبره البعثيون مأخذاً ومثلبةً عليَّ. أما اني سمحت لمن يرغب في المشاركة في جنازته فليس غريباً ما دمت شاركتُ بنفسي فيه، وكانت المرة الأولى والأخيرة حتى الآن زيارتي لمقبرة (محمد السكران) في طريق الخالص، حيث وُوري الثرى فيها. لا أخفيك إني كنت معجباً به ممثلاً، ونادراً ما فاتتني مشاهدة مسرحيات فرقة المسرح الفني الحديث في قاعتها المتواضعة وأتذكر إني اصطحبت معي مرة الصديق جان شويري (الذي انقطعت الاتصالات بيننا وأكون ممتناً لو زودتني برقم هاتفه أو عنوانه الإلكتروني). في تلك الفترة كنت أزور المعارض الفنية وأحضر المسرحيات وحفلات الفرقة السيمفونية الوطنية في قاعة الخلد. لم أفكر أبداً في الاتجاه السياسي للمرحوم فاروق فلم يكن ذلك من اهتماماتي.

وأخيراً لماذا سعيتُ لترك التأمين الوطنية؟ بعد عشر سنوات من الخدمة فيها شعرت أنها مدة طويلة، ولا يفوتك اني كنت انفق من وقتي الخاص في بيتي ساعات في اعمال الشركة ولم يكن بإمكاني غير ذلك لأن الشركة كانت تشغل بالي بشكل دائم. أنت تعلم بأني كنت أطلع على جميع مراسلات الفروع والمكاتب أسبوعياً ولم تسلم من تعليقاتي وإجراءات تقتضيها. حين شغرت وظيفة المستشار في المؤسسة، وكانت بدرجة مدير عام ولم يشغلها شخص ذو علاقة بالتأمين، عرضت رغبتي على رئيس المؤسسة المرحوم أديب جلميران. وبعد نقاش معه اقتنع بالفكرة ورحب بها. وعدني بعرض الأمر على وزير المالية المرحوم فوزي القيسي وحين فعل ذلك اكتشف أن لدى الوزير مرشحاً تأمينياً سابقاً وتربطه بالوزير صداقة شخصية. لم تنفع محاولات رئيس المؤسسة فاقترح عليَّ مفاتحة الوزير شخصياً. زرته رحمه الله، وكانت تربطنا زمالة يوم كان هو مديراً عاماً لمصرف الرافدين وكنت مديراً عاماً للوطنية. وعرضت عليه رغبتي ومبرراتها فسألني عن المدة التي قضيتها في مركزي فأخبرته بأنها إحدى عشرة سنة فأبدى استغرابه من طول المدة وقال إنه عرض على (السيد النائب) (ويقصد صدام حسين) أن المدير العام لا ينبغي أن يبقى في منصبه

أكثر من خمس سنوات. (وقد أخذ بهذا الرأي في وقت متأخر من النظام السابق). وأضاف ان الشخص الذي يريد ترشيحه كمستشار لا يمكنه ترشيحه في هذه المرحلة كمدير عام ولكنه يستطيع ذلك بعد أن يعمل مستشاراً لبعض الوقت. عين الرجل مستشاراً في المؤسسة لحوالي السنة. في مطلع 1978 كان في زيارة للعراق صديق مشترك[13] بيني وبين الوزير وكان يشغل منصباً دبلوماسياً رفيعاً وكان وزيراً سابقاً في عدة وزارات فكلفته بتذكير الوزير بوعده. في اليوم التالي تماماً أخبرني بأن الوزير وعده بتنفيذ وعده خلال أسابيع. وهكذا كان فقد أخبرني رئيس المؤسسة أن الوزير استدعاه لبحث هذا الموضوع وعاد منه بخبر إرسال المرسوم الجمهوري الى القصر لتوقيعه وكنت حينذاك قد أكملت اثنتي عشرة سنة في الشركة.

قبل انفكاكي يوم 1978/3/4 فوجئت بزيارة من الوزير للشركة فشكرته على ما تفضل به عليَّ.

عزيزي مصباح

انتهيت الآن من الإجابة على معظم استفساراتك وما تركته منها هو لاعتقادي بأنك تعرفها من خلال معايشتك لعملي في الشركة، وأرجو اني نجحت في هذا الاختبار كما كان شأني في كل الاختبارات والامتحانات التي مررت بها أو خضعت لها كما اعتقد!

أريد أن أضيف بعضاً مما لم تتناوله في رسائلك ما دام في العطلة الإجبارية التي اتمتع بها سعة من الوقت، لعلها تكون مفيدة فيما تعتزم عليه وتخطط له.

من حين لآخر يذكّرني البعض ممن عاصروني، او مناسبة من المناسبات، بأحداث ذات مدلولات تستحق الذكر، أذكر لك بعضها أدناه وقد اتذكر البعض الآخر منها في مناسبات قادمة.

[13] هو الدكتور عبد الحسن زلزله، وكان يومها في زيارة للعراق بصفته مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية. وهو مقيم الآن في كندا. (ع.ر.)

حين أصبحت التعيينات مركزية في ديوان المؤسسة كان ابن شقيقتي (حسن) أحد المعينين بعنوان كاتب حيث كان يدرس الإحصاء في الجامعة مساءً ونسب للعمل في قسم الإحصاء. بعد أيام أو أسابيع من تعيينه جاءني السكرتير ليخبرني بأن (حسن) يريد مقابلتي فسمحت له بذلك. دخل علي وسلّم واستقر على أحد كراسي التداول. سألته عما جاء به لمقابلتي فقال لا شيء سوى إني جئت للسلام عليك والسؤال عنك خالي. فقلت له إني مديرك العام هنا في الشركة وإن شئت السؤال عن خالك والسلام عليه فعليك أن تزورنا في البيت. لا بد انه فوجئ بهذا الموقف ولكنه كان لصالحه ولصالحي أيضاً ولم يكرر الزيارة مرة أخرى أبداً. وكنت أخبرت السكرتير بعدم قبول مراجعته مرة أخرى. لا بد انك تذكره فقد رافقني إلى بيتك يوم تفضلت بدعوتي على العشاء، وأنا فخور به وهو يسكن لندن ويعمل فيها منذ أمد طويل.

في أحد الأيام دخل عليَ أحد الفرّاشين ممزق القميص وآثار اعتداء عليه بارزة وقال: هل تقبل أن يضربني ويعتدي (فلان) وكان مأمور البدالة ومسؤولاً نقابياً، وربما كان مكلفاً بمراقبة المكالمات الهاتفية! بعد أن تأكدت من الواقعة وجهت للمعتدي العقوبة المناسبة. بعد أن وصلته العقوبة وأنا خارج من مكتبي وجدته جالساً في مكتب السكرتير فرمى ورقة العقوبة على منضدة السكرتير وباستنكار سأل عن ماهية الورقة فقلت له انها عقوبة. فقال أنا لا أعاقب. قلت له إذاً تصبح مدير عام الشركة، واتجهت فوراً نحو المصعد لترك الشركة فلحقني معتذراً محاولاً عودتي فرفضت. ذهبت إلى المؤسسة وشرحت الأمر لرئيس المؤسسة وطلبت نقله من الشركة فأصدر على الفور أمره بنقله الى التأمين العراقية وطلب اليَّ أن أعود الى الشركة فقلت له لن أعود إلا بعد أن ينفكَّ من عمله ويلتحق بالتأمين العراقية. وهذا ما حصل فعلاً وباشرت العمل في اليوم الثاني. كان هذا الرجل رحمه الله حزبياً، بل أكثر من ذلك!

بعد تقسيم الوزارة الى وزارتين[14] أصبح التأمين تابعاً لوزارة التجارة الداخلية وأصبح وزيراً لها شخص أعرفه منذ كان مديراً لمكتب رئيس المؤسسة العامة للصناعة ويعرفني جيداً. فوجئت بعد أيام من مباشرته العمل في الوزارة الجديدة بصدور أمر وزاري بنقل شوقي سلبي، وكان

[14] كان اسم الوزارة (وزارة الاقتصاد)، قسمت إلى وزارتين باسم (وزارة التجارة الخارجية) و (وزارة التجارة الداخلية) وألحق قطاع التأمين بالأخيرة. والشخص الذي عين في هذه الوزارة كان المرحوم حسن علي العامري. (ع.ر.)

مديراً لقسم الانتاج والعلاقات، الى احدى دوائر الوزارة في بعقوبة. راجعت الوزير وكانت زيارتي الأولى له. بعد السلام والتهنئة وبعض الأحاديث قلت له: سيادة الوزير انت تعرف اني مدير عام قديم وقد كنت دائماً صريحاً وصادقاً مع وزرائي ولكني كنت أنفذ أخيراً ما يستقر عليه رأيهم وأنا بهذه الروحية أرجو أن أعرف سبب نقل شوقي سلبي، فإذا كان التقصير المنسوب إليه صحيحاً وأنا أعرف عنه فأنا من يجب أن يعاقب، وإن لم أكن أعرف فلا بد أن أعرف الآن حتى لا يتكرر ذلك من سواه، وقد لا يكون ما نسب إليه صحيحاً برأي مع علمي به، فأرجو أن أعرف سبب نقله. قال الوزير نعم حقك أن تعرف، هناك ثلاثة أسباب فبدأ بتعدادها وما أن ذكر السبب الأول قلت له اني اعرف السببين الآخرين فذكرتهما له. استغرب وقال من أين لك علم به فقلت ان الوزير السابق كان يعرض علي ما تصله من إخباريات فأعطيه الرأي الصادق عما ورد في الإخباريات، وكررت عليه رأيي فاقتنع هو الآخر بها وطلب أن أبعث اليه بشوقي لمقابلته فأخبرته انه في جولة تفتيشية في المحافظات الشمالية فهل استدعيه؟ قال لا بل يأتيني بعد عودته. أخبرته بأن الدائرة المختصة في الوزارة تلح على انفكاكه فرفع الهاتف وأمر مدير الدائرة بإلغاء أمر النقل وصدر الأمر فعلاً. هذا الأجراء كان له صدى في الشركة وخيبة للذين كانوا خلف العملية. بعد وقت قصير من تركي الشركة أحيل شوقي على التقاعد!

كلفت أحد الموظفين بإنجاز مهمة معينة خلال أيام. بعد يوم أو أكثر وقبل أن ينجز مهمته قدم طلب إجازة اعتيادية فرفضت طلبه حتى ينجز عمله رغم الحاحه. بعد أيام راجعني المعاون الإداري المرحوم شمس الدين كاظم وأخبرني ان ضابطين من المخابرات زاراه غاضبين ومتذمرين من رفض اجازة هذا الموظف الأمر الذي أفسد على دائرتهما مهمة استخبارية كان يراد تكليف هذا الموظف بها. كان رد المعاون عليهما ان موقف الشركة من رفض طلب الإجازة ينبغي ان يقدر من قبلهما ودائرتهما لأن في الشركة انضباطاً إدارياً وطالما انه كان مكلفاً بعمل من قبل المدير العام فكان عليه انجاز العمل، وإذا كان لدائرتهما اسبابها لمنح الموظف الإجازة فكان عليها أن تثق بإدارة الشركة وهي من توصي بمنح الإجازة. لم تكن الشركة ستمتنع عن منح الإجازة. اقتنع الرجلان وخرجا دون أن يقابلاني.

بعد أسابيع بلغني أن هذا الموظف بالذات قد أوقف من قبل السلطات فطلبت الاستفسار عما إذا كان توقيفه لأمر يتعلق بعمله في الشركة فجاء الجواب

بـالنفي. ثـم بعـد أيـام أطلـق سـراحه وعـاد إلـى عملـه. اعتقـد انـه كلـف بمهمـة استخبارية أخرى خـلال توقيفـه الصـوري وغيـر الحقيقـي بـدلاً مـن طلـب منحـه إجازة!

اكتفي بهذه الذكريات ولدي العديد منها.

عزيزي مصباح

أخيـراً اكتفـي بهـذا القـدر فقـد أطلـت والفضـل فـي ذلـك لقمـة الرؤسـاء العـرب التـي فرضـت علينـا سـجناً اختياريـاً فـي بيوتنـا فشـكراً لهـم. وشـكراً لـك إنـك تسـببت فـي مـلء الفـراغ الممـل خـلال هـذه الأيـام. لقـد حفـزت ذاكرتـي لاستخرج منهـا مـا بقـي فيهـا وقبـل أن تتلاشـى منهـا البقيـة الباقيـة إذا كانـت ذات جدوى.

إن مـا كتبـت فـي الصـفحات السـالفة لا يصـلح للنشـر لا تواضـعاً أبـداً بـل بقناعـة تامـة صـادقة، ويمكنـك الاسـتفادة ممـا فيهـا فـي تقيـيم تجربـة عاصـرتَ بعضـها ان رأيـت الكتابـة عنهـا أمـراً مفيـداً وجـديراً بـالتوقف عنـدها، ومكمـلاً لمبـادرة الزميـل العزيـز الـدكتور سـليم الـوردي فـي مقالـه القـيم[15] الـذي نـال الكثيـر مـن الاستحسان والتقدير من معارفي، دام توفيقه.

سأرسـل نسـخة مـن هـذه الأوراق إلـى الزميـل الـوردي، الـورد، وإلـى أولادي الأربعـة الـذين كـان أكبـرهم دون العشـرين مـن عمـره عنـدما تركـت الوطنيـة عـام 1978 ليعرفـوا لمـاذا لـم أعطهـم مـن الوقـت مـا كـانوا جـديرين بـه وكانـت التأمين الوطنية شريكتهم فيه.

لقـد كتبـتُ مـا كتبـت ارتجـالاً، إن صـح التعبيـر، ولـو اعتبرتـه مسـودة فـإن إعـادة الكتابـة ربمـا تـؤدي الـى حـذف وإضـافة، أو تقـديم أو تـأخير، فلأتوقـف عنـد هـذا الحـد وأضـع هـذه الأوراق أمانـة لـديك وأنـا واثـق أنهـا فـي يـد أمينـة. ودمـت أخـاً عزيزاً وفياً والسلام.

[15] أ. د سليم الوردي، "أنموذج للدور القيادي في الوظيفة العامة: السيرة الوظيفية للأستاذ عبد الباقي رضا" **الثقافة الجديدة**، العدد 347-348، 2012، ص53-62.

نشرت أيضاً في **مجلة التأمين العراقي**: http://iraqinsurance.wordpress.com/2012/02/29/266/

عبد الباقي رضا

2012/3/30

رسائل الأستاذ عبد الباقي رضا (المجموعة الثانية)

يضم هذا الفصل مختارات من رسائل استلمتها من الراحل بعد انتهائي من إعداد المسودة الأولى لهذا الكتاب سنة 2012. أضفت في أول كل رسالة تاريخها وموضوعها.

15 أيار 2015 – عبد الرزاق الصافي

أخي الوفي الاستاذ مصباح المحترم

تحياتي

مساء أمس مرر لي ابني علي المقيم في أبو ظبي مقابلة غير مكتملة مع الفقيد عبدالرزاق الصافي [1931-2019] ثم ما لبث أن نعى الي الراحل العزيز. أكملنا خمس سنوات في ثانوية كربلاء، تخرج هو في الفرع الادبي وتخرجت في الفرع العلمي، وكنا نسكن محلتين متجاورتين، وكانت الصداقة متينة بيننا حيث لم يتجاوز عددنا في الاعدادية بفرعيها الثلاثين طالبا.

رغم اختلاف اتجاهاتنا في ذلك الوقت المبكر من أعمارنا فإن علاقاتنا كانت على اعلى مستوى من الود والاحترام. أذكر لك حادثة طريفة: اشتركت في امتحان لوظيفة كتابية وكسبت المركز الاول ولكني فوجئت برفض المتصرف (المحافظ الآن) الموافقة على تعييني. قابلت مدير التحرير وكانت لي به معرفة وسألته عن سبب رفض تعييني فسألني عن الاشخاص الذين التقيهم واجتمع بهم فذكرت بعض الاسماء وكان بينهم عبد الرزاق الصافي فقاطعني وقال هو السبب لأنه شيوعي فاستغربت وقلت لكننا جيران وزملاء دراسة. تجاوزت هذه العقبة بتدخل خيّرين من وجهاء المدينة لدى المتصرف.

في مناسبة أخرى اطلعت على تقرير دائرة الأمن عني وفيه (انه ليس من ذوي المبادئ الهدامة أو الطائفية ولكنه كثير الاجتماع بالجماعة المشتبه بهم بالشيوعية) وكان المقصود حصرا الراحل العزيز. في تلك المناسبة وصل التقرير الى مدير الامن العام بهجت العطية بواسطة أحد المعارف فلم يأبه به ووافق على منحي شهادة حسن السلوك!

أتذكر انه كتب لك عني تعريفا موجزا.[1] كانت لي معرفة ببعض أشقائه وعينت أحدهم مهندسا مقيما على عمارة التأمين الوطنية في كربلاء. كان صديقا نبيلا وحافظ على علاقات ودية مع المختلفين معه سياسيا. أظن آخر مرة التقيته في لندن سنة 2006 في ديوان الكوفة والتقيت زوجته في طائرة في احدى رحلاتي.

ربما التقيته في بغداد بعد ذلك ولست متأكدا. أبو مخلص الذي لم يخلف اولادا على ما أظن كان مخلصا في كل سلوكه. سررت بالاستماع الى المقابلة معه بشوق وسرعان ما فوجئت متألما متأسفا بنعيه. من المؤكد انه ترك ذكرا طيبا لدى كل معارفه الذين سيحفظون له طيبته وصدقه واخلاصه لمبادئه وأنا واحد منهم بالتأكيد.

عبدالباقي

2015/5/15

*****

أستاذي العزيز عبدالباقي

تحية طيبة

التقيت قبل أيام في المعرض الاستذكاري الأول للفنان الرحل محمود صبري في لندن مع السيد عبد الرزاق الصافي. وقد تحدثنا عنك فهو يكِّن لك احتراماً كبيراً ويشيد بحرفيتك (تكنوقراط نادر في العراق، كما قال). طلبت منه أن يكتب خواطره عنك (إذ أنه نشر كتاباً بعنوان **ذاكرة الزمن**)،

[1] أنظر نص التعريف الذي كتبه عبد الرزاق الصافي في آخر هذه الرسالة.

وكنت آمل أن يكتب مطولاً كما كتب عن آخرين، إلا أن ما جاد به قلمه هي المعلومات المرفقة. اتفقت معه على أن أعرض ما كتبه عليك. كان الغرض من استدراجه للكتابة هو الإضافة لمسودة مجموعة الرسائل التي كتبتَها، والتي لا زالت بانتظار رأيك النهائي في تسمية عنوان لها وطريقة إخراجها للوجود ككتاب مطبوع أو كوثيقة للتوزيع بصيغة بي دي أف.

أرجو الاطلاع وإبداء رأي.

مع كثير اعتزازي ومودتي.

1 تموز 2013

*****

عبد الباقي رضا

ولد في كربلاء في العام 1930 أو 1931 وكان وحيداً لأمه على ما اعتقد. أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة باب الطاق التي تحول اسمها إلى مدرسة السبط.

جمعتني وأياه سنوات الدراسة الثانوية الخمس في ثانوية كربلاء وهي سنوات 1943-1944 — 1944-1945 — 45-46 — 46-47 — 47-48 وتخرج من الفرع العلمي في العام 47-48.

وكان من ألمع طلبة المدرسة الثانوية. فقد كان متعدد المواهب. فبالإضافة إلى كونه أحد الطلبة المجتهدين، كان يمتلك طاقات فنية، فكان يجيد الرسم والخط. ولذا كان يخرج نشرة حائط مدرسية اسمها اليقظة. وأتذكر حتى الآن أحد أعداد هذه النشر الصادرة في شهر محرم حيث أبدع في إدخال السيف والدرع في رسم عنوان النشرة.

بعد إكمال الثانوية دخل كلية التجارة والاقتصاد. وبعد ذلك ذهب في بعثة دراسية إلى أمريكا أكمل فيها دراسته بالحصول على الماجستير.

وكان ينظم الشعر عندما كان طالباً في الثانوية غير أنه توقف عن النظم يعد إكماله الثانوية.

عمل في شركة التأمين الوطنية وصار مديرها لكفاءته العالية، ونجح في إدارتها بدرجة عالية. وبسبب من عدم انتمائه لحزب البعث لفقت ضده تهم كادت تودي به غير أنه استطاع النجاة. وأثبت كفاءته بتحقيق مكاسب للشركة وللعراق أرغمت خصومه الملفقين على التراجع.

وبحكم امتلاكه الكفاءة العالية في حقل التأمين ظل يعمل كخبير ومستشار بعد بلوغه سن التقاعد.

عبد الرزاق الصافي

2013/6/29

18-19 تشرين الأول 2016 - الأرشيف اليهودي والتأمين-دمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية

الأخ العزيز الأستاذ مصباح دمت منيراً

تحية طيبة

انتهيت توًا من قراءة مقالك الأخير عن (التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي)[1] قراءة أولية. كلما قرأت لك مقالاً عن التأمين في العراق أزداد فخرًا بأني نجحت في كسبك للتأمين بدلاً من اختصاصك الذي انفقت لأجله خمس سنوات وخسرك من كان جديراً أن ينتفع من علمك وجهدك لنيل شهادة ذلك الاختصاص. وأشهد لك أن التأمين العراقي لم يجد مثلك أو قبلك من تابع شأنه.

أعود إلى المقال لأقول اني كنت أتصور أن (الأرشيف اليهودي) الذي عثر عليه في قبو المخابرات و(استحوذت) عليه القوات الأمريكية كان خاصاً بالتلمود اليهودي في العراق وتاريخه وأسراره، أما أنه يتضمن مثل التفاصيل التي وجدتها فيه وتناولت حتى وصل قسط التأمين بأربعة دنانير فلم يخطر على بالي، فشكراً لك على هذه المعلومة القيمة. يراودني سؤال عما إذا كان الأرشيف قد وضع تحت الباحثين من قبل القوات الأمريكية فاستطعت التوصل إليه؟[2]

[1] مصباح كمال، "التأمين في الأرشيف اليهودي العراقي: قراءة أولية،" نشرت في الموقعين التاليين:
https://www.academia.edu/29134567/Insurance_in_the_Iraqi_Jewish_Archives

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/10/httpswww.html

[2] بهذا الشأن كتبت في رسالة جوابية بتاريخ 19 تشرين الأول 2016 الآتي:

"الأرشيف اليهودي العراقي، كما عرفتَ، يضم مجموعة كبيرة من المحفوظات، الدينية وغير الدينية، التي نقلت إلى الولايات المتحدة وخضعت للترميم من قبل إدارة الأرشيف والوثائق الوطنية للولايات المتحدة The US National Archives and Records Administration. ومن رأي أنه أرشيف عراقي كان يجب أن يظل في العراق ويحافظ عليه باعتماد الأساليب العلمية الحديثة، لكن ذلك لم يحصل في الماضي ولن يتحقق الآن. وخيراً فعلت إدارة الأرشيف والوثائق الوطنية للولايات المتحدة في إشهار هذا الأرشيف وجعله في متناول الباحثين.

عندما أكتب عن التأمين في الأرشيف اليهودي فإني أقوم بذلك في إطار الكشف عن جوانب من تاريخ التأمين العراقي. وكما تعرف فإن هذا التاريخ لم يُبحث ولم يصدر كتاب عنه. وأتمنى على باحثين شباب ولوج هذا الميدان من خلال "الحفر" في سجلات الوزارات التي كانت معنية بالتأمين وكذلك دائرة مسجل الشركات والمكتبة الوطنية، مثلما يمكن

لدي بعض الملاحظات العابرة على المقال وهي:

1-بعد التأميم في 14/7/ 1964 لم يكن هناك أي توجيه حكومي أو اجتهاد ذاتي في شركتي التأمين المؤممتين، بعدم التعامل مع اليهود رغم ندرة عددهم آنذاك.
2-على الصفحة 6 وفي السطر 15 منها لا بد أن تكون مدة التأمين تنتهي في 1948/4/5.
3-الهامش رقم 9 على الصفحة 8، أنا من زوّد الزميل منعم الخفاجي بالمعلومات عن الوكالات الأجنبية من كتاب الراحل طالب المصرف.
4-على الصفحة 10 ورد اسم اليهودي الذي كان يعمل في وكالة الدرزي للتأمين (إحسان صدقة) والصحيح كما أعطيته للزميل منعم هو (اسحق صدْقة). كنت على معرفة به شخصياً وكان شخصاً محترماً جداً من جميع النواحي.

صباح اليوم قرأت في جريدة الصباح مقالا عن دمج شركتي التأمين الوطنية والعراقية ورد اسمك فيه.[3] أثير هذا الموضوع فجأة بإعلان صادر من رئيس الديوان وكالة، وهو مدير عام التأمين الوطنية أصالة، استنادا إلى المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين. وقد اطلعت على كتاب صادر من التأمين العراقية إلى وزارة المالية يثبت عدم قانونية الإجراء وعدم صحة السند القانوني ومخالفته لأحكام المادة 50 من القانون. وقد علمت أن الوزارة من جانبها كتبت إلى الديوان تسأل عن السند القانوني للإجراء ذلك لأن أي طلب للدمج لم يصدر من السلطة العليا في الشركتين، أي مجلسي إدارتهما، بل العكس هو ما حصل ذلك أن مجلس إدارة العراقية طالب

البحث في أرشيف الشركات البريطانية والفرنسية التي عملت في العراق من خلال الوكالات. هذا مشروع كبير بحاجة لمن يتبناه."

[3] نشرت أكثر من مقال عن الدمج من بينها: "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/Merger-of-NIC-IIC-lack-of-proper-procedures.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

بقرار مسبب ومنطقي، بتخصص الشركة بالتأمين على الحياة كما كان حالها منذ 1966 ولغاية 1988. أتذكر شخصياً انها كانت أول شركة عراقية تمارس التأمين على الحياة منذ سنة 1961 وكنت أول مدير لفرع التأمين على الحياة فيها بعد تدريب تلقيته في شركة إعادة التأمين السويسرية وبإشراف الراحل كريانوف وتم تأسيس الفرع، أو القسم، بمساعدة من الشركة السويسرية التي انتدبته لهذا الغرض وأقام معنا في بغداد مدة من الزمن. الراحل كريانوف الذي أصر خلال عمله الذي كنت أعاونه فيه، على اختياري لتولي إدارة هذا القسم وصدرت أول وثيقة تأمين على حياتي بمبلغ ألف دينار لمدة عشرين سنة وبرقم 600001 من نوع التأمين المختلط واستحقت الوثيقة في 1981 تسلمت مبلغها مه هدية كتاب الأغاني من مديرها العام آنذاك الراحل مدحت الجراح.

أتمنى لو تتاح لك فرصة الاطلاع على قرار مجلس إدارة هذه الشركة وكتابها إلى وزارة المالية في تفنيد ما ورد في إعلان الدمج الصادر من الديوان، كما بلغني أن موظفي الشركة قدموا تظلماً كما طلب الإعلان. ولم بجب الديوان على كتاب الوزارة بعد.

شخصياً أفضل التخصص على الدمج وهو ما ينسجم مع سياسة ديوان التأمين التي فرضها على شركات التأمين الجديدة بعدم الجمع بين نوعي التأمين، فضلاً عن أمور أخرى ليس هنا مجال شرحها.

نسيت أن أذكر أن مجلس إدارة التأمين الوطنية وهو السلطة العليا في الشركة لم يتخذ قراراً أو قدم طلباً بالدمج الذي يتطلب اتفاق أطراف الدمج على شروطه وتفاصيله. وعلى فرض صدور أي قرار بهذا الشأن من جهة واحدة فإنه سيعني (الاستحواذ) وليس الدمج وهو ما لم يعالجه القانون.

أطلت عليك وأنا أكتب ليلاً بعد انتهائي من قراءة مقال الأرشيف وسأرسل إليك الرسالة غداً من المصرف حيث لا إمكانية لدي في البيت.

تحياتي إلى السيدة الفاضلة زوجتك متمنياً للعائلة السعادة والهناء.

بغداد في 18-2016/10/19

1 كانون الثاني 2017 - كاظم حبيب-الفساد في التأمين العراقي

أخي الأعز الأستاذ مصباح دمت موفقاً

يسعدني جداً أن أبدأ صبيحة اليوم الأول من سنة 2017 بالكتابة إليك بتحية عطرة وبتمنيات مزدهرة لك وللعائلة الكريمة بأن تكون سنة 2017 متميزة بسعادة دائمة وصحة موفورة ومزيد من النشاط الفكري والمهني المبدع والمثمر.

لم تيق لدي من الكلمات ما يفي بحقك عليَّ من الشكر والثناء على الاهتمام بشأني وآخرها حرماني أو حرمان شركة التأمين الوطنية من عضويتي في مجلس إدارتها، الأمر الذي اعتبرته في خاطرتك التأمينية[1] قبل توديع سنة 2016 أحد أهم أحداث السنة ومستجداتها. هذه التفاتة رائعة منك خاصة وقد ذكرت معها الزميل الفاضل الأستاذ بهاء بهيج شكري والأخت الفاضلة هيفاء شمعون فأحسنت وأجدت فإنهما جديران حقاً بالإشادة والتكريم. سأكون محبطاً جداً إذا تجاوزوا هيفاء واختاروا موظفاً من الوزارة ليكون المدير العام الجديد للشركة، وهذا ليس بمستبعد في ضوء ما يميز العهد من الظواهر المحبطة إن لم أقل أكثر!

لم أكن اطلعت على كلمة الأخت هيفاء عني التي حررتها في حزيران 2016 ولم تكن قد أخبرتني بها رغم لقاءاتنا واتصالاتنا الهاتفية المستمرة. اتصلت بها شاكراً جميلها وأخبرتها اني سأكون في غاية الرضا والسعادة أن تنتهي إليها إدارة التأمين الوطنية لتكون أول امرأة تتولى إدارة الشركة العريقة خاصة بعد أن عهدت إدارة مصرف الرافدين العريق إلى سيدة مؤخراً. لست متفائلاً بسبب فقدان المعايير الموضوعية في القرارات التي تتخذ في هذه الظروف الشاذة التي تسود البلد مع الأسف. مهما يقال عن عهد حكم البعث فلم تكن كل سياساته بعيدة عن الحكمة والموضوعية والعدالة. ألم يكن غريباً استمراري والزميل الدكتور مصطفى رجب في منصبينا مع اننا لم نك بعثيين أز قريبين من ذوي السلطة والنفوذ بأي شكل

[1] مصباح كمال، "خاطرة تأمينية قبل توديع 2016،" نشرت في **مرصد التأمين العراقي** وكذلك **مجلة التأمين العراقي**
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/12/03/thought-on-insurance-in-iraq-before-bidding-farewell-to-2016/

http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2016/12/thoughts-on-iraqi-insurance-before.html

من الأشكال. حين تقرر إلغاء المؤسسة العامة للتأمين طلبت من الدكتور مصطفى، وكان يومئذ رئيساً للمؤسسة، أن يعرض على الوزير رغبتي في التقاعد فأصرَّ الوزير على تنسيبي للعمل في مكتب الوزير مستشاراً وهو العمل الذي مارسته طيلة سبع سنوات حتى إحالتي على التقاعد في 1994/12/1 ببلوغ السن، وكنت معززاً ومكرماً من الوزراء الخمسة البعثيين الذين عملت معهم وخاصة أخيرهم الذي أصبح رئيساً للوزارة إضافة إلى وزارة المالية الذي وجه لي كتاب شكر نادراً في صيغته مع هدية نقدية وعرض مساعدته لي كلما احتاج إليها وأخيراً تعييني في مجلس إدارة التأمين الوطنية، ولم تكن للعضوية أية مكافأة مالية كما تقررت بعد 2003 والحقيقية انها لم تكن ذات أهمية عندي فقد كانت تنتظرني قرصة عمل كمستشار في أحد المصارف الأهلية وهو ما أقوم به حتى الآن ولكن في مصرف آخر يرأسه صديقنا المشترك الأستاذ مهدي الرحيم وأنا سعيد بالعمل معه وشغلت لسنوات عضوية مجلس إدارة المصرف برئاسته ولم أرشح نفسي في الدورة الأخيرة ومع ذلك أحضر جميع اجتماعات مجلس إدارة المصرف وكان آخرها في بيروت يوم 12/23 وسيكون أولها لسنة 2017 في 2017/1/27 في بيروت أيضاً.

آسف جداً إن أطلت عليك إذ لم يكن ذلك في ذهني حين مسكت القلم لأكتب إليك معتذراً عن تأخري في التعليق على خاطرتك التأمينية وعلى ما كتبه الصديق العزيز الدكتور كاظم حبيب عني وعن التأمين،[2] فكل ما سبق استطراد أخذني إليه ميلي ورغبتي في الحديث إليك بع أن تعذر علينا اللقاء.

أعود إلى حديث الدكتور كاظم مع اعتزازي وتثميني وتقديري العالي لحسن ظنه بي وتزكيتي واستثنائي من أي فساد فإني لا أستطيع قبول نسبة أي فساد إلى الإدارات التي تلت إدارتي للشركة حتى 2003، أما في العهد الجديد الذي تلا هذه السنة فيصعب عليَّ الدفاع عن الإدارات المتأخرة فيها وليس الإدارات التي أعقبت التغيير مباشرة، لأن مظاهر الفساد لم تبدأ فجأة بمجرد التغيير. انني لا أستطيع تحديد مظاهر الفساد وليست لدي الأدلة عليها خاصة في العلاقة مع معيدي التأمين وأظنك أقدر على تشخيص أية

[2] مصباح كمال، "د. كاظم حبيب وبعض قضايا التأمين بالعراق،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/02/Kadhim-Habib-further-discussion-on-insurance-issues.pdf

كاظم حبيب (1935-2021)

حالة فساد في هذا المجال. أذكر لك بعض أمثلة الفساد التي عرفت عنها فيما بعد 2003.

1-التدخل في التعيينات من قبل الوزراء بفرض أشخاص محسوبين عليهم على الإدارات مما شجع المدراء العامين على التعيين العشوائي. عرفت في وقت متأخر مثلاً أن المدير العام السابق للتأمين الوطنية عيّن اثنين من بناته وأحد أولاده في الشركة. وكانت إحداهن مرشحة للإيفاد إلى لندن للتدريب فألغى المدير العام الحالي هذا الإيفاد! وأن ابنه خريج المتوسطة نسب للعمل كأمين صندوق! بهذه المناسبة أكر أن أي تعيين لم يفرض عليَّ طيلة 12 سنة في إدارة الشركة من أي وزير أو سلطة أخرى، عدا تعيين منعم النهر الذي كان يخص الوزير مرتضى الحديثي بصلة قرابة ولكن الرجل كان محامياً وذا خبرة ولم يُعيّن حتى شغرت الوظيفة المناسبة له. وأذكر أيضاً أن التعيينات سحبت من إدارة الشركة إلى المؤسسة وتحكّم فيها مدير الإدارة البعثي صباح السعدي (الذي أصبح الآن الساعدي ومعاون مدير عام في إحدى الشركات بعد 2003). في هذه الفترة عيّنت المؤسسة ابن شقيقتي عبد الحسن كاتباً في الوطنية وكان قد التحق بالبعث. بعد مباشرته بأسابيع جاء لمقابلتي فسمحت له. سألته عما جاء لمقابلتي من أجله فقال جئت للسلام عليك فما كان مني إلا أن نبهته إلى أني في الشركة مديره العام وليس (خاله) فإذا أردت السلام والسؤال عن خالك فتزوره في بيته وليس في محل عمله. كانت هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي زارني فيها في الشركة وتعلّم أن لا يستغل علاقة القرابة مع المدير العام ويتباهى بها أو يتقوى بها في الشركة بأية صورة.

2-بدأت الشركة بمنح قروض عقارية كوسيلة لاستثمار السيولة لديها. منحت الشركة أحد الأشخاص قرضاً بمبلغ 500 مليون دينار لقاء رهن فندق ثمين في كربلاء. كان الرجل من نواب المجلس في العهد البعثي. لم يسدد أي جزء من القرض وأياً من الفوائد المستحقة عليه. في العهد الجديد قدّم طلباً بقرض جديد بمبلغ مماثل فرفضنا الطلب خاصة وأن الشركة توقفت عن هذا النشاط الاستثماري. فوجئنا في مجلس الإدارة بطلب يقدمه الشخص إلى أحد الوزراء الجدد بسطر ونصف يريد فيه قرضاً من التأمين الوطنية بمبلغ ستة مليارات دينار فيكتب الوزير إلى (التأمين [الوطنية]-موافق)، وينفذ المدير العام (أمر) الوزير دون التأكد من صحة التوقيع ودون الكتابة إلى الوزارة للتأكد وبتجربة الشركة السيئة مع هذا المقترض

وتوقفها عن منح مثل هذه القروض غير المجدية. بعد تنفيذ الأمر عرض المدير العام الطلب على مجلس الإدارة فرفضنا تأييده بعد أن نفذه، فقط قررنا استيفاء الفائدة بنسبة 10% اسوة بما يجري في [مصرف] الرافدين. موضوع هذا القرض حوسب عليه المدير العام السابق بعد تقاعده وخضع للتحقيق ومنع من السفر بسببه، ولم ينقذه من العقوبات سوى تملّك الشركة للفندق الذي قدرت قيمته بحوالي 14 مليار دينار لقاء الدين المستحق على المقترض الذي تجاوز مبلغه الثمانية مليارات دينار، عن الطريق القانوني وبواسطة التسجيل العقاري.

لم يصل إلى علمي وجود حالات فساد كما في الدوائر الأخرى ولم أعرف عما إذا كان جهاز المفتش العام وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة التي تعمل في الشركة قد اكتشفت أية حالات فساد. لقد علمت أن المدير العام الحالي نال عقوبة (التوبيخ) ورد مبالغ كبيرة تقاضاها كعمولات إنتاج حين كان مديراً للعراقية، مع ذلك فإن هذه العقوبة لم تمنع تكليفه بإدارة التأمين الوطنية وتوليه رئاسة ديوان التأمين وكالة وربما استمرار ذلك بعد بلوغه سن التقاعد هذه السنة!

أطلت عليك فمعذرة. أكرر اعتزازي بك زميلاً نادر الوفاء، وصادق الولاء لقطاع التأمين، ودمت موفقاً، متطلعاً إلى فرصة لقاء.

عبد الباقي رضا

2017/1/1

17 كانون الثاني 2017 - بهاء بهيج شكري-استعادة شيء من التاريخ الشخصي

الأخ الكبير الأستاذ الفاضل بهاء بهيج المحترم

متّعك الله بالبهجة والبهاء، وطول العمر والهناء، وصانك من الشر والضراء، ويسّر لك الراحة والسراء.

تحية عطرة

عليَّ أولاً أن أبدأ بصادق الاعتذار عن تأخري في الكتابة إليك رداً على رسالتك الجميلة التي نضحت بالنبل وعبّرت عما تتمتع به من طيب السريرة وبعد النظر والخلق الرفيع. ولعل عجزي عن الوفاء الكافي بما تستحق عليّ من اعتراف بالجميل هو أحد أسباب تأخري في الكتابة إليك. اني اطمح إلى قبولك اعتذاري الشديد وأملي أن ذلك منك غير بعيد.

أثارت الرسالة عندي العديد من الخواطر والذكريات عن الأيام الجميلة التي قضيتها في إدارة التأمين الوطنية وبعدها مستشاراً في المؤسسة العامة للتأمين وأخيراً مستشاراً في مكتب وزير المالية، بل مكتب خمسة وزراء.

وذكرتني بالكثير مما جمعنا في ماضي أيامنا وميّزها بما يدعو إلى الاعتزاز بها، ومنها ممارسة الشعر في مرحلة الدراسة الثانوية متأثراً بالمحيط الذي عشت فيه رغم اني كنت في القسم العلمي وحصلت على الدرجة التي رشحتني للبعثة العلمية لدراسة هندسة الري بدل الهندسة المعمارية التي كنت أهيم بها! ولم تتحقق أي منها. في السنة الماضية خطرت لي فكرة نشر إحدى قصائدي القديمة التي نظمتها سنة 1948 وألقيتها ليلة العاشر من محرم في الصحن الحسيني في كربلاء أثناء مراسيم موكب الطلبة وهي قصيدة طويلة نشرتها إحدى الصحف اليومية قبل أشهر في بغداد، وكان مطلعها: جهادك يقضي أن أحيي المواضيا وألثم [منهّي؟] المضارب ثانيا. ومنها هذه الأبيات التي تصح في حالنا اليوم:

ألفنا (رجالاً) بالولاء تبجحوا وان سمعوا الرنان مدوا الأياديا
وكم عرضو في معرض البيع سلعة ضمائرهم كانت فمن كان شاريا؟
لقد عشقوا الكرسي والحكم ديدنا فما أصلحوا في الحكم إلا الكراسيا

يريدون إصلاحاً هو الغي عينه وإن ألبسوه اليوم ثوباً مرائيا
ينادون باسم الكادحين وجلهم عليهم أشادوا الشامخات مبانيا

لقد كان من اهتماماتي في جميع مراحل عملي وحتى الآن الالتزام بسلامة اللغة والتعبير، وكان هذا موضع تقدير الكثيرين، أتذكر أحدهم وقد أصبح مديراً عاماً للوطنية بعد 2003،[1] إذ ذكر يوماً انه يحتفظ باعتزاز بمسودة تقرير كتبها عن دورة التحق بها في زوريخ فأجريت عليها تعديلات لجعلها صالحة للعرض على مجلس الإدارة، وكان هذا دأبي في جميع التقارير التي تعرض على المجلس.

ويحضرني الآن وأنا أكتب هذه الرسالة أن آخر وزير مالية عملت معه، وهو أحمد حسين السامرائي، كلفني يوماً أن أكتب له كلمة ليلقيها في حفل افتتاح المصرف الإسلامي العراقي فلبيت طلبه. أعاد إلي المسودة مع بعض التعديلات عليها فنفذتها، وبعد طبعها بشكلها الأخير استعملت الحبر الأحمر لوضع العلامات النحوية واللغوية على أواخر الكلمات وأينما اقتضت. توقعت أن ينزعج الرجل من هذا التصرف ولكن شيئاً لم يبدر منه. بعد أسابيع كُلّف بمهام رئاسة الوزارة بالإضافة إلى المالية. فوجئت يوماً بطلب من مكتب رئيس الوزراء أن أذهب إليه دون إخباري بأي سبب. حين بلغته أخبر رئيس الوزراء بحضوري فإذا بالرئيس يكلفني بتدقيق كلمة كتبها ليلقيها في أول اجتماع له مع الوزراء على غرار ما أجريت على كلمة افتتاح المصرف الإسلامي!

تصور ان المدير العام الحالي للتأمين الوطنية لا يأبه بالملاحظات التي تُبدى على المذكرات التي تُقدم بتوقيعه إلى مجلس الإدارة وقد تسبب بعضها بضرورة التغيير واضطر يوماً إلى الاعتراف أمام المجلس الذي يضم ستة مدراء من الشركة بأن لا وقت لديه لقراءة المذكرات حين نبهتُ إلى خطأ جوهري في مذكرة تعويض حريق.

[1] وهو فؤاد عبد الله عزيز، كان مديرًا عامًا لشركة التأمين الوطنية في الفترة من 3 آذار 1992 لغاية 19 تشرين الأول 1996. وقد ثبت الزميل فؤاد حقيقة ما أورده عبد الباقي رضا كما يلي:

"كالمعتاد اطلع السيد المدير العام حينها الاستاذ عبد الباقي رضا على التقرير بقراءة حِرَفية له ولكل كلمة منه التي تجاوزت صفحاته العشرات بتحريك الكلمات وتأشير الملاحظات، وعند الانتهاء منه اشاد كثيرا بالتقرير وأيد ما ذهبت اليه من ان هذه الدورات، عدا الفائدة المكتسبة منها، فإنها تعزز الثقة بالنفس وتبرهن على قدرات كوادرنا الفنية. وما زلت محتفظا بالنسخة الاصلية من هذا التقرير المكتوب بخط اليد في مكتبتي لحد الآن." فصل "المشاركة في دورة مركز التدريب التأميني السويسري 1975" في مخطوطة كتابه **ثلاثة عقود في شركة التأمين الوطنية** (غير منشور حتى الآن)

لم يجد الرجل عذراً لإعفائي من عضوية مجلس الإدارة التي امتدت طيلة 23 سنة وجددت لي قبل سنة إلا أن يكتب إلى الوزارة (لقدم نائب رئيس المجلس عبد الباقي) يقترح إحلال موظف من الوزارة مكانه فوافقه وكيل الوزارة فوراً! من المؤسف والمؤلم جداً أن تنتهي إدارة التأمين الوطنية إلى مثل هذا الرجل الذي كان أحد طلابي في الدراسات العليا للتأمين باعترافه! هذا التدني في مستوى القيادات الإدارية منذ السنوات الأخيرة أصبح ظاهرة عامة بعد أن تضاءل معيار الكفاءة في الاختيارات على جميع المستويات لصالح معايير لا تخدم مصلحة العراق أبداً.

يسعدني أن يقال ويتردد أن العصر الذهبي للتأمين الوطنية كان عهد إدارة عبد الباقي. في عهدي شيّدت أو بوشر بتشييد خمس عمارات للشركة بعد الأولى التي شيدت في عهدكم، وما أزال أسمع باعتزاز عن بعض المبادرات والسمات التي ميَّزت تلك الفترة فأدين بالثناء لأصحاب الوفاء الأعزاء.

الآنسة هيفاء شمعون التحقت بالتأمين الوطنية[2] في غير عهد إدارتي لها ولكنها سمعت عني ثم تعرّفت عليّ منذ أصبحت نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة بعد تقاعدي سنة 1994، وحيث أنها مرشحة لإدارة الشركة بعد تقاعد المدير العام الحالي قريباً. آمل بكل إخلاص أن تحصل الموافقة على تعيينها لتتولى إدارة الشركة أصالة. من المحتمل لأن يجري دمج الشركتين، الوطنية والعراقية، في شركة واحدة تمارس فرعي التأمين، بينما تدعو هي، وأؤيدها الرأي، أن يصار إلى التخصص كما كانتا حتى 1988.

أكتب إليك وأمامي في مكتبتي البيتية المجموعة الثمينة من الكتب التي أنجزتها[3] بجهود لا تقدر بثمن فأغنيت المكتبة التأمينية بثروة لا يعلو عليها

[2] عُيّنت بوظيفة معاون ملاحظ حسابات بتاريخ 18 تشرين الأول 1979. في 20 آذار 2017 عينت مدير عام بالوكالة لشركة التأمين الوطنية، مدير عام بالوكالة لشركة التأمين العراقية. بتاريخ 28 تشرين الأول تم تثبيتها مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية. أحيلت على التقاعد في 31 كانون الأول 2019 20 آذار 2017.

[3] تضم الكتب المنشورة لبهاء بهيج شكري ما يلي:

النظرية العامة للتأمين (بغداد: مطبعة المعارف، 1960).
التأمين في التطبيق والقانون والقضاء (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)
إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، الطبعة الثانية 2011)

ثمن ولا تجاريها خبرة وتجربة عملية نادرة، ولا بد أن انتهي بما انتهيت إليه من العمل الجليل الذي لن يكون له مثيل أو بديل وأقصد به (المعجم الوسيط) الذي سيبقى خالداً دليلاً على فضلك الفريد تتمتع به وتُكبره الأجيال القادمة. بهذه المناسبة أجدد شكري على هديتك الأثمن التي اعتز بها.

أريد أن أنهي هذه الرسالة، التي بودي أن لا تنتهي لولا الالتزامات الأخرى، بالإشادة بالزميل الفاضل الأستاذ مصباح كمال الذي لم أجد قريناً له في الاهتمام بشأن قطاع التأمين في العراق مع ان خدمته في التأمين الوطنية لم تكن طويلة ولكن وفاءه لها ولمهنة التأمين لا نظير له، وأفخر شخصياً اني كنت السبب في أن تكسبه شركة التأمين الوطنية بعد أن فرّطت به وزارة الخارجية ولم توفر له الوظيفة المناسبة بعد أن عاد من انكلترا بعد دراسة خمس سنوات كطالب بعثة لصالح وزارة الخارجية العراقية.

أخي العزيز الأستاذ بهاء، لا أستطيع تثمين ما تفضلت به عليّ في رسالتك التي ستبقى في القلب موضع اعتزاز وتقدير وقد نالت التأييد والإعجاب من كل الزملاء والأصدقاء الذين اطلعوا عليها ويعرفون قدر ومكانة كاتبها الجليل.

أطال الله عمرك ومتعك بموفور الصحة وأتطلع إلى شرف لقائك في عمان وأنت على أحسن ما تكون، في أول زيارة قادمة لي إليها، وأجدد اعتذاري عن التأخير. استودعك الله.

المخلص
عبد الباقي رضا
بغداد في 2017/1/17

التأمين البحري – في التشريع والتطبيق (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009)
التأمين من المسؤولية – في النظرية والتطبيق (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)
بحوث في التأمين (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012)
المعجم الوسيط في مصطلحات وشروط التأمين، انجليزي-عربي (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2016) 2ج
غطاء الحماية والتعويض في نظام التأمين (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2017)
التأمين على الأشخاص (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2019)

2 آب 2017 - عبد الرزاق الصافي

عزيزي الاخ الوفي الاستاذ مصباح

تحية عطرة و أرجو أن تكون و العائلة الكريمة على خير حال.

قبل قليل كنت أبحث عن رسالة في احد ملفاتي في المصرف [مصرف المنصور] فاذا بي أقف على شهادة كتبها عني دون أن أتذكر المناسبة زميل و جار عزيز هو الاستاذ عبدالرزاق الصافي الذي شغل يوما ما عضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وهو مقيم في لندن حاليا حسب علمي.

مما يجدر ذكره اننا كنا أصدقاء و جيران رغم اختلافنا في الاتجاه السياسي و كادت أن تؤدي صداقتنا الى حرماني من التعيين في معارف كربلاء رغم حيازتي المرتبة الاولى في الامتحان اذ كتبت دائرة الامن عني ما نصه (انه ليس من ذوي المباديء الهدامة والطائفية ولكنه كثير الاجتماع بالجماعة المشتبه بهم بالشيوعية)! وكان المقصود هو عبدالرزاق الصافي. لم ينقذني من هذه العقبة سوى صدور أمر بنقل المتصرف و اقامة حفل تكريم له من قبل بعض وجهاء المدينة لتوديعه واستغلالهم هذه المناسبة بالإلحاح عليه للموافقة على تعييني قبل مغادرة المدينة فاستجاب لهم وأصدر موافقته في اليوم التالي!

بهذه المناسبة أجدد اعتزازي بزمالتنا الطويلة وبشهادته النبيلة عني.

وبالمناسبة وجدت بين الاوراق صورة شهادة تخرجي من كلية التجارة و الاقتصاد[1] وجدت من المفيد اطلاعك عليها.

مع فائق الشكر و أجمل المنى. **عبدالباقي**

2017/8/2

[1] صورة هذه الشهادة منشورة في كتاب **في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021**، (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 90.

8 آذار 2018 - الانتقال إلى المؤسسة العامة للتأمين-مؤتمر التأمين، آذار 2018

عزيزي الاخ الوفي السيد مصباح المحترم

تحية عطرة

شكرا على اهتمامك بما أرسلت اليك من مفكرتي اليومية و أعتذر لأني لم أجبك على استفسارك لانشغالي الشديد هذه الايام بشؤون المصرف الذي يرأس مجلس ادارته الصديق الاستاذ مهدي الرحيم. لا أتذكر ما قصدت بموضوع المؤتمر.[55]

أما سبب سعيي للانتقال الى المؤسسة فهو اني شعرت باني مقصر تجاه العائلة حيث كنت أنفق من ساعات بعد الدوام وقتا غير قصير لإنجاز أعمال الشركة في البيت، ثم ان شغور وظيفة المستشار في المؤسسة وهي بنفس المستوى الوظيفي للمدير العام ولا تتطلب أي جهد هي التي شجعتني على السعي اليها.[56] وأتذكر الآن اني قابلت وزير المالية المرحوم الدكتور القيسي قبل سنة من نقلي الى المؤسسة وطلبت موافقته فسألني عن مدة خدمتي في الشركة فأخبرته انها بلغت احدى عشرة سنة فاستكثر المدة باستغراب فذكر وهو يشير الى صورة نائب رئيس الجمهورية (صدام) اني أخبرته بضرورة تغيير المدراء العامين كل خمس سنوات، واتذكر انه اخذ بهذا الرأي فعلا لمدة من الزمن.

أعود الآن الى الحديث عن المؤتمر وتوصياته فأقول انه كان استعراضا جميلا فقط ولم يتحقق شيء عنه ولم يسمح للمتحدثين بأكثر من 7-10 دقائق فقط للإجابة على سؤال واحد، ولم تكن هناك أية ورقة مطبوعة أو بحث مكتوب حتى السؤال الذي وجه لي بلغني ليلا عن طريق الهاتف. ومن العجب العجاب أن أسمع منك عن وجود توصيات ستة. لا أدري من الذي كتبها اذ لم تكن هناك لجنة مكلفة بها حسب علمي.

[55] للتعريف بهذا المؤتمر وتقييمنا له راجع: مصباح كمال، **مؤتمرات التأمين في العراق-الادعاء والواقع**، (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، فصل "هوامش نقدية على مؤتمر التأمين، 3 آذار 2018، وتوصياته،" ص 27-45. الكتاب متوفر في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf

[56] أنظر فصل "عبد الباقي رضا: المفكرة اليومية: الانتقال من التأمين الوطنية إلى المؤسسة العامة للتأمين" في هذا الكتاب.

لم أقرا ما كتبت والمراسلة بينك والسيد جورج[57] فقد استخرجتها مطبوعة على الورق لأقرأها في البيت. لا يوجد لدي لابتوب في البيت لذلك فإن وقتي في المصرف لا يكفي لمتابعة كل ما يأتيني خلال ساعات العمل. أطلت عليك و أعدك بالعودة اليك بعد قراءة ما وردني.

دمت بخير.

2018/3/8

[57] جورج كرم، كان وقتها مستشار ومدير عام تنفيذي لشركة شط العرب للتأمين.

17 أيلول 2019 - الموقف من الشيوعيين والشيوعية-نظم الشعر

عزيزي الأخ الوفي السيد مصباح

تحية عطرة

شكراً على رسالتك وحرصك على معرفة المزيد عني مما لا يخطر على بال إلا بمناسبات عرضية كنشر مقالة الخزرجي،[1] حينئذ أتذكر أشياءَ مرّ عليها زمن طويل، ومع ذلك حين تخطر على البال تأتي مقرونة بتفاصيل ما زالت الذاكرة تحتفظ بها وقد ولجت باب التاسعة والثمانين!

أثرت قضيتين في رسالتك أردتَ معرفة موقفي منهما فهاك ما عندي:

1-الموقف من الشيوعيين. لعلك تقصد (من الشيوعية) ذاك لأن علاقتي مع من كان محسوباً على اليسار كانت علاقة مودة وزمالة وصداقة لم تشبها شائبة أبداً. في سنة 1950 اشتركت في امتحان تحريري لوظيفة كاتب في مديرية معارف كربلاء فكنت الأول بين الناجحين ورشحت مع اثنين آخرين للتعيين. وبانتظار أمر تعييني فوجئت برفض (المتصرف) تعييني وترشح الرابع. راجعت مدير التحرير الذي كانت لي معرفة به لاهتماماته الأدبية والشعرية وأخبرته برفض تعييني وتساءلت عن السبب فسألني عن أصدقائي الذين التقيهم فأجبته بأنك تعرف معظمهم وبدأت بإيراد بعض الأسماء وما أن ذكرت (عبد الرزاق الصافي) حتى قال هذا هو السبب لأنه شيوعي فاستغربت وأخبرته بأنني لا اتفق معه في ذلك ولكننا زملاء صف واحد وجيران. المهم حادثان غيرا الموقف ووافق المتصرف على تعييني، أحدهما قرار نقل المتصرف إلى الحلة، والثاني جهود مدير المعارف وبعض وجهاء المدينة الذين ضيفوه بدعوة خاصة بمناسبة نقله. عينت كاتياً في المعارف وعرفت فيما بعد سبب الرفض وهو ما ورد عني في تقرير الأمن عني ونصه الذي لا أنساه (انه ليس من ذوي المبادئ الهدامة أو الطائفية ولكنه كثير الاجتماع بالجماعة المشتبه بهم بالشيوعية)! تكررت عني هذه الشهادة حين طلبت شهادة حسن السلوك في القبول في الكلية فكتب بها إلى الأمن العامة في بغداد فأخذها صديق لي إلى (بهجت العطية) بتوصية من أحد النواب فاستخف الرجل

[1] حسين فهمي الخزرجي، "أدباء كربلائيون عرفتهم: عبد الباقي رضا،" **رسالة الشرق**، العدد 10، ربيع الأول 1374 ه [1954]، ص 402-405. استلمت نسخة مصورة من هذه المقالة من الراحل.

بما ورد في تقرير أمن كربلاء ووافق على تزويدي بشهادة حسن السلوك المطلوبة للقبول.

ليس هذا فقط فقد كان لي صديقان عزيزان من ذوي الاهتمام بالأدب والشعر وكنا على لقاء دائم. فوجئت ذات يوم بغياب أحدهما ولدى السؤال عنه عرفت انه متهم بالشيوعية فاستغربت لأننا لم نتحدث إطلاقاً في مواضيع سياسية.

أما الثاني فأكمل الدراسة في دار المعلمين العالية وسافر إلى (الاتحاد السوفياتي) وما زال في روسيا كما عرفت حديثاً من ابن أخت له.

2-أما موقفي من (الشيوعية) فلم أكن أعرف عنها في الأربعينيات من القرن الماضي وبحكم أجواء ومفاهيم سائدة في مدينة دينية مثل كربلاء سوى أنها ضد الإسلام والأديان وتتبنى الالحاد!

في مرحلة الثانوية كنت من مؤيدي حزب الاستقلال دون أي نشاط حزبي غير الموقف المعارض للحكومة الذي تمثل في بعض قصائدي آنذاك.

أتذكر بهذه المناسبة قصيدة لي بحوالي 30 بيتاً كتبتها بمناسبة أربعينية شهداء وثبة كانون ثاني 1948 ونقش أحد أبياتها على شعار هيأناه لرفعه في مظاهرة ذهبنا إلى بغداد للمشاركة فيها بمناسبة الأربعينية والقائي القصيدة فيها وهو لم يحصل بسبب ارتباكات حصلت وعدنا إلى كربلاء. أتذكر هذا البيت وهو (ومن الضحايا وهي أخلد لفظة أهمو رعاع سل ضمير من ادعى).

بحثت عن هذه القصيدة فوجدتها مكتوبة بقلم الرصاص على ورق دفتري اسمر متهالك بمرور 71 سنة عليها! فنقلت ما استطعت قرأته منها إلى الدفتر الذي يضم بعض قصائدي. كان مطلعها:

قف للشباب الحر واتلوا المطلعا مما أجاد فم الزمان وأبدعا

أما البيت الذي نقش على الشعار فكان:

ومَن الضحايا وهي أخلد لفظة أهمو رعاع؟! سل ضمير من ادعى

وبعد هذا البيت مباشرة جاءت الأبيات التالية:

حسبي ضلالاً أن أقول بأن للطاغي ضميراً في الجوائح مودعا
لو كان للطاغي ضمير يرعوي ما سادنا ظلم الطغاة وأفزعا

ومنها:

ولما سمعنا الحر وهو مشرد عن داره يشكو الفراق الموجعا
ولما شكا الدستور جور حماته وحماته وضعوا عليه البرقعا
ولما أقيمت في البلاد مآتم نصغي فنسمع شاعراً أو مصقعا
لو كان للطاغي ضمير رادع لم يلف طاغية وآخر أفقدا
يا وثبة الأحرار صاحبك العلا حتى تبوأت المكان الأرفعا
***
عد بي إلى الشهداء صرعى ثورة حمراء استوحى الجلال الأروعا

آخر قصيدة كتبتها في كربلاء تلبية لطلب رئيسي مدير المعارف رئيس لجنة تأبين الملكة عالية وألقيتها في حفل التأبين في 1951/2/2، توقفت بعدها مع انتقالي إلى بغداد عن نظم الشعر والاهتمام بالسياسة والأحزاب وانصرفت إلى واجبات وظيفتي ودراستي في كلية التجارة والاقتصاد.

لم أجرب العودة إلى نظم الشعر إلا حين كلفني أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين الزميل الراحل حسين النبهاني[2] بإلقاء كلمة عن المؤسسين الأوائل للاتحاد عند الاحتفال بالذكرى 25 لتأسيسه سنة 1989 في القاهرة. نظمت قصيدة خفيفة طريفة وجئت بها غير كاملة إلى القاهرة ومعي زوجتي وابنتي فاتن. أكملتها في الفندق وقرأتها عليهما ففوجئتا بها حيث لم يكن لهما علم بتجاربي الشعرية السابقة. لم أجد من المناسب البدء بإلقاء القصيدة وقد طلب مني إلقاء كلمة فبدأت بكتابتها وبدون تخطيط مسبق جاءت على أسلوب المقامات وحين ألقيتها في الحفل الكبير الذي أقيم في أحد الفنادق وبحضور عدد كبير من الضيوف غير العرب نالت الاستحسان والإعجاب ونشرت مع القصيدة في مجلة الاتحاد العام العربي بعنوان (المقامة القاهرية).[3] أتذكر مطلعها والأبيات التي ختمت بها القصيدة وهي:

[2] عمل لسنوات عدة في شركة التأمين الوطنية في بغداد. شغل منصب أمين عام الاتحاد العام العربي للتأمين من 1989-1998.
[3] أنظر النص الكامل في هذا الكتاب تحت عنوان عبد الباقي رضا: المقامة القاهرية.

سلام كله قُبَلُ على الوجنات تنتقل
إذا كان الذي أتلو عليكم شابه خلل
فذاك لأنني غامرت منتشياً وبي وجل
فعهداً لا أكررها إذا ما نالني الفشل

مع اني لم ألمس الفشل ولكني توقفت عن نظم الشعر نهائياً.

لقد أطلت عليك فمعذرة ولا أدري إذا توفقت في التعليق الذي توقعته على الموضوعين اللذين أثرتهما.

مع أجمل تحياتي لك وللسيدة الفاضلة سلوى. أتمنى لكما السعادة، ولك كل التوفيق في اهتماماتك التأمينية التي كنتُ السبب في (توريطك) بها!

عبد الباقي رضا

بغداد في 2019/9/17

30 آب 2021 – عمل المرأة في قطاع التأمين

عزيزي الاخ الوفي الاستاذ مصباح المحترم

طاب صباحك بالخير والسلامة.

أكرر اعتزازي واشادتي بوفائك لقطاع التأمين العراقي.

قرأت بحثك عن تاريخ عمل المرأة في قطاع التأمين العراقي في خمسينيات القرن العشرين.[1] يؤسفني انني لا أملك معلومة جوهرية لإغناء البحث ولكني أضيف ان السيدة نجيبة كاكا كانت سكرتيرة للمدير العام حين توليت ادارة الشركة وحين صدرت التعليمات بإحلال رجال في أعمال السكرتارية نقلت الى قسم التأمين الهندسي ولعلك تتذكر العمل معها في هذا القسم.[2]

وما أتذكر في عهدي في الادارة ايفاد اول متدربة من قسم تعويضات السيارات الى الهند للتدريب.

لدي ملاحظات قد لا تكون ذات أهمية منها ان بثينة حمدي هي خريجة كلية التجارة والاقتصاد كما كان اسمها.

اظن ان ترقيم الصفحات يبدأ ب 1-7 و 2-7 و هكذا.

في نهاية السطر السادس من الصفحة 7 سقط الحرف عن.

---

[1] مصباح كمال، "البحث عن تاريخ عمل المرأة في قطاع التأمين العراقي في خمسينيات القرن العشرين: محاولة أولية،" موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/10/Misbah-Kamal-Women-in-Iraqi-Insurance-in-the-1950s-IEN.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/2021/10/05/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%ad%d8%ab-%d8%b9%d9%86-%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%b9%d9%85%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%81/

[2] كانت تشغل منصب معاون مدير قسم التأمين الهندسي في الإدارة العامة للتأمين الوطنية.

مع أطيب تمنياتي ودمت موفقا.

عبدالباقي

2021/8/30

عبد الباقي رضا: من المفكرة اليومية: الانتقال من التأمين الوطنية إلى المؤسسة العامة للتأمين

هذا ما كتبت في مفكرتي اليومية قبل أربعين سنة بمناسبة انتقالي من إدارة شركة التأمين الوطنية إلى مستشار في المؤسسة العامة للتأمين

15 شباط 1978

كلمني رئيس المؤسسة (أديب جلميران) هاتفياً وأخبرني أن الوزير (د. فوزي القيسي) استدعاه لبحث طلبي وتوسّطي بالدكتور زلزلة (عبد الحسن) للانتقال من وظيفتي الحالية وسألني إذا كنت أفضل وظيفة معاون رئيس مؤسسة أو مستشار ففضلت وظيفة المستشار. بعد فترة كلمني ثانية وطلب ملاقاتي بعد ظهر اليوم في بيته.

زرته في بيته في الخامسة فأخبرني بتفصيل لقائه بالوزير واقتناع الوزير بطلبي وفكرته بنقل الدكتور رجب إلى المؤسسة أيضاً بوظيفة نائب رئيس وتعيين موفق حسن رضا مكانه ومحاولة الاتصال بالدكتور لاستطلاع رأيه ، وأعلمني بأن أخبر الوزير بأن نقل الدكتور إلى أية وظيفة أخرى سيكون كارثة عليه وطلب منه صرف النظر عن هذا في الوقت الحاضر. بعدئذ تم الاتفاق على نقلي إلى المؤسسة مستشاراً ونقل مجيد الياسين[1] إلى الحياة وبديع السيفي إلى الوطنية. تم الاتفاق على تعييني غضواً في مجلس إدارة المؤسسة وان اتصالاً هاتفياً جرى برئاسة ديوان رئاسة الجمهورية وان صيغة المراسيم الجمهورية أعدت وأرسلت للتوقيع. شكرته كثيراً وبدأنا نبحث في اختيار موظفين أحدهما لوظيفة مدير الدائرة الفنية في المؤسسة والآخر للعلاقات والاستثمار.

[1] للتعريف بمجيد الياسين راجع: مصباح كمال (إعداد)، "مجيد أحمد الياسين: مساهمة في التعريف بشخصية تأمينية، 1931-1985"، **مجلة التأمين العراقي**:
http://misbahkamal.blogspot.com/2012/11/majeed-ahmad-al-yaseen-introducing.html

يضم المقال رسالتين من عبد الباقي رضا.

23 شباط
انتهى الأسبوع ولم يصل شيء من معاملة النقل إلى المؤسسة.

24 شباط
زرت السيد مهدي الحسيني (مهندس معماري وجاري في المنصور) وكلفته بالاستفسار من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية عن مصير المرسوم الجمهوري بنقلي إلى المؤسسة. زارنا مساءً أديب جلميران وزوجته.

26 شباط
في حوالي التاسعة اتصل بي رئيس المؤسسة وأخبرني انه تلقى خبراً من وزارة المالية بوصول المرسوم الجمهوري فاستبشرت وشكرته على (بشارته). أخبرت أم رائد هاتفياً فوراً ثم استدعيت مديرة الحسابات الأقدم (السيدة بثينة حمدي) وأخبرتها ومدير الأفراد عصام الخطيب. بعد تركي الدائرة إلى الغداء في حوالي 12,30 يبدو أن خبر نقلي قد انتشر بعض الشيء في الشركة وأثار وجوماً واستغراباً حيث جاء مفاجئاً للجميع عدا مديرة الحسابات الأقدم التي كانت على علم بجميع التطورات.

27 شباط
صباح اليوم شاع الخبر في الشركة وتحسست من الأخبار التي انتهت إلى أي تقدير واحترام يحمله لي معظم الموظفين وأية ثقة أتمتع بها بينهم. يبدو أن الشعور العام هو أن النقل جاء رحمة لمصلحتي الشخصية أما على مستوى الشركة فيحمل لها خسارة لا تعوض. كم يدعو إلى الاعتزاز والحب أن يجد الإنسان فجأة أن له منزلة عزيزة في قلوب العاملين معه.

مساءَ زرت بيت أديب جلميران حيث التقيت الضيوف الانكليز والآخرين وبعد تناول بعض الشراب توجه الجميع إلى منزلنا حيث تناولا طعام العشاء وغادرونا حوالي منتصف الليل.

28 شباط
اليوم أيضاً بدأت أتلقى عواطف الموظفين تجاهي وشعورهم بالخسارة الفادحة للشركة. ذهبت إلى المؤسسة لحضور اجتماع مجلس الإدارة. وجدت أن خليفتي في الشركة بديع السيفي غير مرتاح من الترتيب الذي

حصل وكان يفضل بقاءه في مكانه. بعد الاجتماع اجتمعت وبديع السيفي برئيس المؤسسة حيث كرر عدم ارتياحه من النقل واتفقنا على أن تكون مباشرتنا بأعمالنا الجديدة قبل ظهر السبت 3/4.

بدأ مشاعر الموظفين الطيبة بالظهور أكثر فأكثر.

1 آذار
استمر الموظفون بالإعراب عن مشاعرهم الطيبة تجاهي. تلقيت مكالمة هاتفية من فاروق الملاك (مدير فرع البصرة) يبدي أسفه. الاجماع هو أن نقلي خسارة لا تعوض للشركة وأن (البديل) لا يملأ (الكرسي). انقضى النهار في استقبال الموظفين من مختلف المستويات.

ذهبت إلى موقع مشروع موقف السيارات - . – اطلعت لآخر مرة على تطور العمل في المشروع الذي كنت صاحب فكرته ابتداءً وسعيت للحصول على الأرض له (من أمانة العاصمة) بنصف كلفتها وبتوجيهاتي وضعت التصاميم وأشرفت على وضع حجر الأساس له.

بعد منصف الليل بدأت كتابة كلمة شكر ووداع لمنتسبي الشركة فأثارت مشاعري وعواطفي وذكرياتي طيلة 12 سنة وشهراً كاملاً حيث التحقت بالوطنية في 1966/2/1, أصابني أرق شديد هذه الليلة.

2 آذار
بخلاف كل الأيام وصلت الشركة في الثامنة والربع فوجدت سيارة وزير المالية (د. فوزي القيسي) في مدخل العمارة وبلغني أن الوزير هو في زيارة الشركة. وجدته في مكتبي مع بثينة حمدي ورفعن الفارسي وعصام الخطيب. اعتذرت له عن التأخير غير المعتاد وبينت له فيما بعد سببه وعرضت عليه مسودة كلمة الوداع فاستحسنها وكذلك كتابي إلى الوكلاء ومعيدي التأمين. حسناً حصل تأخري حيث استمع من بثينة حمدي ثناءً عالياً حيث وصفت له نقلي بأنه خسارة كبيرة. شكرته على النقل وأخبرني بتوسط الدكتور زلزلة (عبد الحسن) وأبلغته أن المغرضين ومرضى النفوس ربطوا بين النقل والندوة فاستسخف الأمر. عرضت عليه موضوع رفض الوزارة لإيفاد اثنين من الموظفين إلى الهند وأطلعته على مذكرتي إلى المجلس فثبت موافقته على نسخة من المذكرة فوراً وأوعز بتنفيذه.

تحدثنا عن الحصر[2] وبعض تصرفات الدكتور مصطفى رجب. تجول في طوابق العمل وغادر في الـ 45/9 بعد أن اطلع على موقع بناء الملحق.

توالت عليّ زيارات الموظفين وكان لكلمة الوداع أثر عاطفي كبير عليهم مع ما بي من جلد ومع كل المقاومة التي أبديتها والظرف الذي عاملت به الموظفين الزائرين، أخيراً لم أتمالك نفسي فأدمعت عيناي أكثر من مرة. زارتني لجنة النشاط الاجتماعي معبرة عن عواطفها وعواطف الموظفين معربة عن الرغبة في تكريمي فشكرتهم وأخبرتهم بأن ذلك متروك لهم، ولكن ما أريد هو إقامة حفلة صغيرة للمدراء صباح السبت لاستقبال المدير العام الجديد في مكتبي أو غرفة الاجتماعات. أخبرت بأن الترتيبات اكتملت.

أوعزت إلى السكرتيرة بدعوة المدراء في العاشرة من صباح السبت وأخبرتها بأني سأزور فرعي بغداد والبحري قبل أن أعود.

آخر ما وقعته وصدر من المكتب الخاص كتاب شكر لجماعة السكرتارية والسائق والموزع.

في الطريق إلى البيت أدمعت عيناي أكثر من مرة متذكراً علاقات 12 سنة. مساءَ ذهبت إلى الشركة لثلاث ساعات صفيّت فيها أوراقي الخاصة.

---

[2] لم يوضح المرحوم ما هو المعني بالحصر. أغامر في القول، اعتمادًا على ذاكرة واهنة، أن له علاقة بمشروع إلغاء ترتيبات إعادة التأمين التي كانت تقوم بها شركة التأمين الوطنية وحصر جميع أعمال إعادة التأمين بشركة إعادة التأمين العراقية كونها الشركة المتخصصة. وكان هذا يعني إلغاء علاقة التأمين الوطنية بأسواق إعادة التأمين خارج العراق، وهو ما وقفت إدارة الوطنية ضده. في ذلك الوقت كانت التأمين الوطنية ملزمة قانونًا بإسناد حصة إلزامية من محافظها التأمينية إلى الإعادة العراقية بنسبة 25%.

في كتاب تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب**، (بيروت منتدى المعارف، 2020)، كتبنا الهامش التالي في مقدمة الكتاب، الصفحة 15 ما له بعض العلاقة بموضوع الإسناد:

"أثناء إدارة الدكتور مصطفى للإعادة العراقية تمَّ تعديل قانون تأسيس شركة إعادة التأمين العراقية رقم 21 لسنة 1960 (القانون رقم 132 لسنة 1964) تضمن تعديل نسب الإسناد الإلزامي لأعمال التأمين الإعادة العراقية لتكون 25% (بدلاً من النسب المختلفة الأقل لفروع التأمين المختلفة) على أساس فائض الاحتفاظ في فرعي التأمين على الحياة وتكوين رؤوس الأموال وعلى أساس المشاركة في بقية فروع التأمين. لقد قيل وقتها بأن زيادة النسبة جاءت بعد جدل مع إدارات شركات التأمين المباشر حول هذه النسبة إذ أن هذه الشركات كانت تميل إلى إسناد الحدود الدنيا من محافظها للإعادة العراقية لتعزيز تعاملها المباشر مع شركات إعادة التأمين الدولية. وقد ألغي الإسناد الإلزامي من قبل شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية بموجب القانون رقم 131 لسنة 1988."

4 أذار
زرت فرع بغداد والبحري لتوديع الموظفين فكان لي لقاء عاطفي حار معهم ثم زرت مكتب التحرير الإدارة العامة. ذهبت إلى القصر الجمهوري للتسجيل وفي العودة اصطحبت معي بديع السيفي المدير العام الجديد. وفي الشركة وبترتيب سابق وبناء على طلبي أقامت لجنة النشاط الاجتماعي حفلة حضرها المدراء في مكتبي حيث تحدثت إليهم حديث الوداع وشكرتهم واعتذرت منهم. كان لقاء رائعاً للغاية لا أملك وصفه ألقت فيه بثينة حمدي مديرة الحسابات الأقدم كلمة قصيرة ثم قدمت هدية مغلفة عرفت فيما بعد أنها سجادة إيرانية وكذلك باقة ورد من لجنة النشاط الاجتماعي. ألقى بديع السيفي كلمة أيضاً ثم تناولنا الكيك والحليب وأخنا الصور وودعتهم جميعاً ثم ودعت موظفي الطابق ابتداء من الرابع حتى الأرضي والعمال حيث رافقني بديع ورفع وعزيز مراد. في طريقي إلى المؤسسة زرت عمال عمارة الخلاني. وصلت المؤسسة في الواحدة وعشر دقائق حيث زرت رئيس المؤسسة وشكرته، وفي مكتبي وجدت باقة ورد من سعاد داود وذكرى. سجلت مباشرتي قبل الظهر. عدت إلى البيت وأنا أشد ما أكون تعباً.

5 آذار
زرت مكتب الرصافة وفرع السعدون لتوديع الموظفين حيث لم أودعهم أمس. استقبلت عددا من المهنئين من ديوان المؤسسة وكان من بينهم الدكتور مصطفى الذي أعرب عن تقديره لجهودي الكبيرة في تطوير الوطنية خلال الـ 12 سنة الماضية وقال لأن خسرت (الوطنية) كفاءتي فإن المؤسسة هي التي كسبتها. لا أدري مدى صدقه في هذه الشهادة التي لم يجبره عليه أحد وذلك في ضوء مجمل تصرفاته تجاهي وتجاه الوطنية.

6 آذار
زرت وزير المالية للتهنئة وكان لطيفاً وحريصاً كالعادة. تحدثت معه بخصوص شركة دور السينما وكتاب الطابعة. قدمت له هدية رمزية فقال انه هو الذي يجب أن يقدم لي هدية وقبلها. زرت وكيل الوزارة حسن النجفي فوجدته منزعجاً بسبب النقل من حيث المبدأ وطريقته فشرحت له بأنه تم بناء على رغبتي. أما الجانب الآخر فلا علاقة لي به. زرت راغب فهمي ثم دحام عبد الرشيد. زارني بديع السيفي وعدد آخر من المهنئين.

8 آذار
زارني الأمير بورخارد وجان شويري[3] فأعربا عن أسفهما لفقد (الوطنية) لجهودي مع تفديرعم لحاجتي إلى الراحة في وظيفة المستشار.

زرت د. مصطفى رجب رداً على زيارته لي قبل يومين وهذه أول زيارة لي له. كان استقباله حاراً جداً.

9 آذار
زارني جان شويري صباحاً وتكرر الحديث عن نقلي وتقديره الشخصي لي واعتزازه بصداقتي. زرت (الحياة) لتهنئة مجيد الياسين ورداً على زيارته لي.

18 آذار
وصلتني قائمة من (الوطنية) بالموظفين الذين ساهموا مالياً في شراء هدية لي بمناسبة انتهاء خدمتي في الشركة وهي سجادة باكستانية اشتريت بأربعمئة دينار. القائمة تضم أربعين اسماً وهي كما على الصفحة السابقة (يوم 17).[4]

19 آذار
أبلغني رئيس المؤسسة بتصرف غريب من بديع السيفي حول مخصصات (شركة) البيرة التي اتقاضاها وكان منزعجاً فيه للغاية.

حضرت مجلس إدارة الوطنية لتقديم الشكر لأعضاء المجلس على رفقة تجاوزت 12 سنة لبعضهم وودعنهم بعد أخذ بعض الصور.

25 آذار
حضرت افتتاح ندوة الإنتاج الخاصة في قاعة المركز الثقافي التابع لجامعة الموصل حيث حضر المحافظ وممثل رئيس الجامعة.

[3] للتعريف بالأمير بورخارد وجان شويري راجع: تيسير التريكي ومصباح كمال، **ذاكرة التأمين العربي: حوارات** (بيروت: منتدى المعارف، 2019)، فصل الحوار مع جان شويري، ص67-92.

[4] لم يرسل لي عبد الباقي رضا هذه الصفحة.

في الجلسة الأولى ألقى شوقي سلبي تقريره عن مسيرة الشركة خلال عام 1977 وقد كرر اسمي مرارا في حين ما كان لذلك من موجب حيث أورده دون أن يذكر المنصب بينما كان عليه الاكتفاء بعبارة المدير العام. وفي آخر تقريره أثنى على جهودي في خدمة الشركة بمناسبة انتقالي منها فما كان من الحاضرين إلا أن يردوا بالتصفيق الحار والمستمر فقمت وشكرتهم فاشتد التصفيق فقمت ثانية وأشرت لهم بالشكر والامتنان. كان شعوراً عفوياً رائعاً بيّن مرة أخرى صدق المشاعر الطيبة لهؤلاء تجاهي.

12 مايس

كلمني من لندن هاتفياً وارتكيس بوغوص[5] عارضاً عليَّ عملاً خارج العراق فشكرته على التفاتته وأخبرته بعد[م] استطاعتي ترك الخدمة في الوقت الحاضر وطمأنته بأن نغيير موقفي حصل بناءً على طلبي.

[5] للتعريف بواركيس بوغوص راجع: تيسير التريكي ومصباح كمال، **حوار مع رائد في إعادة التأمين: الدكتور مصطفى رجب**، (بيروت: منتدى المعارف، 2020)، ص-12-13، الهامش رقم 5 حيث ورد التالي:

نشكر السيد جون ملكون لتزويدنا بالمعلومات التالية حول المحطات الرئيسية في الحياة العملية لواركيس بوغوص في سوق لندن، فقد كتب الآتي: "غادر واركيس بوغوص العراق في عام 1969 متوجهاً إلى هونغ كونغ للانضمام إلى شركة Tugu Insurance Co، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة PT Pertamina شركة النفط والغاز الطبيعي المملوكة للدولة في إندونيسيا. وشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة وبقي في هذا المنصب لما يقرب من عقد. شغل بعدها (1977) منصب المدير العام لشركة الخزنة للتأمين لما يقرب من سنة.

عند عودته إلى المملكة المتحدة، انضم إلى شركة وسطاء التأمين (J H Minet(JHM كمدير تنفيذي، ثم قام في عام 1985 مع أصحاب الشركة بتأسيس شركة تأمين وإعادة تأمين تحمل اسم St Kathrine Insurance & Reinsurance Company Ltd، وهي شركة فرعية مملوكة بالكامل من قبل JHM وأصبح الرئيس التنفيذي لشركة St Kathrine إضافة إلى احتفاظه بمنصبه كمدير في شركة Minet

في عام 1989/1988 تم الاستحواذ على كل من St Kathrine و J H Minet من قبل شركة St Paul Fire & Marine Insurance Company of Minnesota USA وكانت هذه الشركة تملك شركة St Paul Re Minnesota USA أيضاً بنسبة 100%. بعد ذلك استحوذت شركة St Paul Fire & Marine على شركة St Kathrine وغيرت اسم الشركة إلى St Paul Re UK. واستمرت شركة St Paul Reinsurance بالعمل بشكل مستقل في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وتم تعيين واركيس بوغوص رئيسًا ومديرًا تنفيذيًا للشركة البريطانية منذ البداية واستمر في هذا الموقع لحين وفاته.

قصة نجاح رائعة لرجل عظيم ومرح عليه الرحمة."

عبد الباقي رضا: حول انتخاب مجلس إدارة جديد لجمعية التأمين العراقية

كتب الأستاذ عبد الباقي رضا التعليق التالي على موضوع انتخاب مجلس إدارة جديد لجمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق.

الأستاذ عبد الباقي عضو في مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية العامة في بغداد، ويعمل مستشاراً لمصرف بغداد، وكان رئيساً ومديراً عاما لشركة التأمين الوطنية من أواخر ستينيات القرن الماضي إلى أواخر السبعينيات منه.

شكراً على إثارتك للنقاش موضوع أسلوب انتخاب مجلس إدارة جمعية شركات التأمين في العراق بملاحظتك الدقيقة والصائبة في 2008/8/21. إن اهتمامك بشأن سوق التأمين العراقي يوجب الإكبار والاعتزاز والاحترام.

استجابة لدعوتك للمساهمة في مناقشة الموضوع الذي طرحته أبين لك أولاً أن هناك جمعية ويرأسها الزميل مرزا مجيد، وإنها كانت موعودة بمساعدة مالية أمريكية لم تأتِ، ولذلك، وربما لغير ذلك أيضاً، لم نسمع بأي نشاط للجمعية يوحي بوجودها. وقد يحق بشأنها ما قيل في (ديوان التأمين): أنها ولدت ميتة! أليس صحيحاً هذا ولم يعين رئيس للديوان ولم يكتمل جهازها الفني والإداري حتى الآن؟! لا أشك أن الأمريكان هم من وضع نظام الجمعية ولم يساهم العراقيون في وضعه. لذلك قد يتعذر إجراء أي تعديل عليه كما تعذر تعديل أي من القوانين المئة التي أصدرها (بريمر) خلال سنة، بل حتى لم يُعَدْ النظر في أي من ترجماتها العربية الركيكة والمخالفة لأصولها في بعض الأوقات. استثناءاً لا بد أن أذكر أن تعديلاً واحداً أدخل على عجل على قانون البنك المركزي عندما لوحظ أنه لم يحدد الدرجة الوظيفية لمحافظ البنك فقال التعديل أنه بدرجة (وزير) ونوابه بدرجة (وكيل وزارة)! لا أريد أن أتوسع في هذا الموضوع فإنه ذو شجون.

هناك تشكيل مماثل لجمعية التأمين في قطاع المصارف كان الأمريكان وراء تأسيسه واسمه (رابطة المصارف العراقية الخاصة) وقد استبعدت

منها المصارف الحكومية مع أن جميع المصارف في العراق تخضع لقانون واحد في ممارسة نشاطها هو قانون المصارف رقم 93، أما تشكيلها فيخضع لقانونين صدرا سنة 1997 هما: قانون الشركات العامة رقم 22 وقانون الشركات الخاصة رقم 21.

ولعل الوقت يتوفر للقيام بمقارنة بين نظام هاتين الجمعيتين ونشاطهما في تطوير قطاعي المصارف والتأمين والإمكانيات المتوفرة لديهما في خلق مجالات للتعاون المشترك بينهما.

إذا كانت أية معالجة للحالة التي شخصتها في ملاحظتك، غير التوافق الودي بين أعضائها، تستوجب تعديل نظام الجمعية فأرى صعوبة تحقيق ذلك في ضوء الأوضاع القائمة في العراق، فمن الذي وضع النظام وصادق عليه؟ ومن الذي يملك تعديله؟ وهل الإرادة متوفرة لأي تعديل؟[1] وقد بينت لك أنه لم يجرِ أي تعديل على قوانين وأنظمة أخرى رغم الأهمية.

أتذكر أن جمعية للتأمين كانت موجودة في العراق قبل تأميم الشركات في 1964/7/14 ولا أعرف ما إذا كانت (التأمين الوطنية) عضواً فيها وكانت حينذاك الشركة الحكومية الوحيدة. كانت الجمعية تضم فروع الشركات الأجنبية كما الشركات العراقية الخاصة. توقفت الجمعية عن العمل بعد التأميم وتقلص عدد الشركات المؤممة تدريجياً إلى اثنتين فقط هما الوطنية والعراقية. أما إعادة التأمين فلا أتذكر أنها كانت عضواً في الجمعية.

إذا كان لابد من أن تضم الجمعية جميع الشركات، العامة والخاصة، فإن إعادة النظر في أسلوب انتخابها تكون حتمية لضمان أن لا يستبعد أي من القطاعين في التمثيل في مجلس إدارتها. وهنا ينبغي البحث عن معادلة مناسبة لا استطيع ارتجالها الآن ولكن يمكن القول باستبعاد طريقة التصويت العددي للأعضاء الحالية إل اعتماد طريقة تقوم على معايير عدة كحجم المحفظة، أو حجم رأس المال، أو حجم الموجودات، أو عدد المنسبين، أو غير ذلك مما لا يخطر على بالي الآن وليس باستطاعتي تقديم مساهمة نافعة لوجودي في أمريكا.

[1] أكتب هذا ونص نظام جمعية شركات التأمين وإعادة التأمين في العراق ليس متوفراً عندي. أرجو أخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار عند القراءة. (ع.ر.)

آمل أن تتلقى مساهمات أنضج مما قدمتُ من الزملاء المعنيين في بغداد إذا أتيحت لهم فرصة الاطلاع على ملاحظتك ومنحوها الاهتمام الذي هي جديرة به، وأعدك بأني سأتابع الموضوع بعد عودتي إلى بغداد وأعرف ردود فعل الآخرين هناك.

سأكون ممتناً جداً لو أعلمتني بأي تطورات لاحقة على ملاحظتك.

عبد الباقي رضا
فيلادلفيا 2008/8/26

عبد الباقي رضا: تطورات موضوع إلغاء وكالات التأمين واستبدالها بنظام المنتجين

تقديم

يسرني أن أنشر نص رسالتين من الأستاذ عبد الباقي رضا والأستاذ بهاء بهيج شكري، بعد الحصول على موافقتهما، يخص موضوع إلغاء نظام وكالات التأمين واستبداله بنظام المنتجين بعد صدور قرار تأميم شركات ووكالات التأمين في 14 تموز 1964. وقد كان هذا الموضوع مثار نقاش، وربما سوء فهم، بين أركان التأمين العراقي آنذاك لوظيفة توزيع المنتجات التأمينية والقنوات المناسبة لها. النصين المنشورين هنا يوفران خلفية أولية لمناقشة الموضوع. وأظن بأن د. مصطفى رجب سيدلو بدلوه أيضاً خاصة وأن الأستاذ عطا عبد الوهاب تعرَّض لموقف الدكتور من الوكالات ونظام المنتجين في كتابه **سلالة الطين**.[1]

آمل استلام المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع تمهيداً لمناقشته في سياقه التاريخي. وقد ذكر لي الأستاذ بهيج في رسالة قصيرة له مؤخراً "ان الموضوع يحتاج إلى بحث أكثر تفصيلاً من النواحي القانونية والفنية والإدارية، وربما أجد الوقت لإعداد بحث كهذا في المستقبل القريب."

مصباح كمال
27 آذار 2017

رسالة الأستاذ عبد الباقي رضا

1 آذار 2017

[1] كتب د. مصطفى رجب مؤخراً مقالاً بعنوان "حيثيات إلغاء نظام وكالات التأمين وقضايا أخرى – تعليق على ما كتبه الأستاذ عطا عبد الوهاب في كتابه (سلالة الطين) عن فترة عمله في ميدان التأمين" وهذا هو رابط مقالته في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2017/03/31/%d8%af-%d9%85%d8%b5%d8%b7%d9%81%d9%89-%d8%b1%d8%ac%d8%a8-%d8%ad%d9%8a%d8%ab%d9%8a%d8%a7%d8%aa-%d8%a5%d9%84%d8%ba%d8%a7%d8%a1-%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%85-%d9%88%d9%83%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7/

عزيزي الأخ الوفي الأستاذ مصباح

صباح الخير

توضيحاً لتطورات موضوع الوكالات أروي لك الاحداث كما أتذكر. مع قرارات التأميم في 1964/7/14 تولى الأستاذ عطا عبد الوهاب إدارة التأمين الوطنية، وكان يشغل قبلها إدارة شركة بغداد للتأمين. حين صدر قرار تعيينه ضمن التعيينات الجديدة كان خارج العراق والتحق بإدارة التأمين الوطنية فور عودته واستمرت حتى 1966/1/31. واستمر الدكتور مصطفى رجب في إدارة شركة اعادة التأمين العراقية. كان لهما دور أنشط وأعلى في شؤون المؤسسة العامة للتأمين في عهد رئاسة المرحوم طالب جميل للمؤسسة لقدمهما في الخدمة وعلاقتهما الشخصية برئيس المؤسسة حيث كان بقية المدراء العامين، من أمثالي، مستجدين في مراكزهم الجديدة ويفتقرون إلى ميزة العلاقات الشخصية وتأثيرها.

تقرر إلغاء الوكالات بناء على دراسة مقدمة من الأستاذ عطا والدكتور مصطفى لا أتذكر اني اطلعت عليها أو عرفت مضمونها.

استقال المرحوم طالب جميل من رئاسة المؤسسة وبعد فترة قصيرة تولى رئاستها وكالةً الدكتور خالد الشاوي لفترة وجيزة ثم عين المرحوم كليمان شماس رئيساً أصيلاً.

كان تغيير وزاري قد حصل بتعيين المرحوم عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزارة التي جاءت بسياسات مختلفة في الجانب الاقتصادي، وكان اختيار الشماس من القطاع الخاص أحد مؤشراتها فقد كان الشماس يعمل في وكالة شركة يونيون الفرنسية للتأمين[2] منذ أمد غير قصير. في اجتماع مجلس إدارة المؤسسة مساء يوم 1966/1/31، وكنت أحضره باعتباري مدير عام المؤسسة وسكرتير مجلس إدارتها، فوجئنا بطلب رئيس المؤسسة إعادة دراسة موضوع وكالات التأمين بهدف العودة إليها. خلال مناقشة الموضوع

[2] كان وكيل شركة يونيون الفرنسية للتأمين L'Union de Paris (أصبحت فيما بعد جزءاً من مجموعة أكسا AXA) هو السيد إدوار فرام الذي يمتد تاريخ وكالته إلى ثلاثينيات القرن العشرين. أنظر: مصباح كمال "وكالات التأمين في العراق عام 1936: محاولة في التوثيق"، **مجلة التأمين العراقي:** http://misbahkamal.blogspot.co.uk/2012/05/1936-19-2012-1936-1936-883.html

ظهر موقف الدكتور مصطفى مؤيداً لرئيس المؤسسة مما أثار غضب الأستاذ عطا. وبعد بعض الأخذ والرد تناول الأستاذ عطا ورقة وكتب استقالته وترك الاجتماع غاضباً ولم تنفع محاولات اقناعه بعدم الانسحاب. بناءً عليه قرر المجلس نقلي من المؤسسة إلى ادارة التأمين الوطنية فامتثلت للقرار وباشرت عملي الجديد في اليوم التالي مباشرة والذي امتد إلى 1978/3/4.

بلغني أن الدكتور مصطفى قام بزيارة إلى دار الأستاذ عطا بعد الاجتماع مباشرة لإقناعه بالعدول عن الاستقالة إلا أنه لم يفلح وأصر الأستاذ عطا على موقفه وابتعد عن أي عمل حكومي.

لا أتذكر الآن أية تفاصيل عن أسلوب عمل الوكالات أو المنتجين والضوابط التي تنظمه مع الأسف.

عوداً إلى قول الأستاذ بهاء (ان عبد الباقي هو الذي وضع القانون العراقي [قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005] بالتعاون مع الخبير الامريكي لشؤون التأمين [Mike Pekins] بالاسترشاد بالقانون الأردني)[3] أود أن أبين الآتي:

لم أجتمع بأي خبير أمريكي في شؤون التأمين اطلاقاً ولكني اجتمعت بمن كان متابعاً لشؤون المصارف ثم بالشخص الذي كُلّف بإعادة إحياء سوق الاوراق المالية الذي كان لي دور في إعداد قانونه ثم في تأسيسه وأشغلت عضوية مجلس إدارته كخبير منذ تشكيله في 1992 حتى إيقاف أعماله من قبل الأمريكان سنة 2003. وقد عرض عليَّ منصب (مساعد رئيس الهيئة - Assistant-Commissioner) في هيئة الأوراق المالية التي تأسست بالأمر الموقت رقم 74 لسنة 2004 فسألت عمن سيكون الـ Commissioner الذي أكون أنا مساعده فلم يعجبهم السؤال! ولم أندم على سؤالي.

[3] أنظر رسالة الأستاذ بهاء بهيج شكري لمصباح كمال بتاريخ 27 شباط 2017 في الملحق 2 في نهاية هذه الورقة.

أما قانون التأمين[4] فأتذكر أن مشروعاً عرض عليَّ يوم كان السيد عادل عبد المهدي وزيراً للمالية فكتبت عنه مذكرة طويلة، مع الأسف لم أحتفظ بالمشروع ولا بمذكرتي، وحيث تسنى لي فيما بعد الاطلاع على القانون الأردني الذي وجدته أفضل من المشروع تكلمت مع الصديق السيد عدنان الجنابي الذي كان يشغل منصب وزير دولة - على ما أتذكر- في وزارة الدكتور أياد علاوي - وهو نائب حالياً - وبيَّنتُ له أفضلية اعتماد القانون الأردني وتعريقه بما ينسجم مع متطلباتنا وصياغاتنا القانونية. نُقل هذا الرأي إلى الدكتور علاوي فقبل به وكلفني العمل عليه مع الدكتور فاضل محمد جواد الذي كان قد عين تواً مستشاراً قانونياً في مجلس الوزراء (يعمل حالياً في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية). في هذا الوقت حان موعد سفري إلى الولايات المتحدة فسلمت ما عندي إلى الدكتور فاضل ليقوم هو بالمهمة. إلى هنا انتهى دوري بالنسبة لقانون التأمين العراقي.

أكرر مع الاعتذار اني لا أتذكر أية تفاصيل عن نظام المنتجين فقد مضى عهد طويل على تركي إدارة الشركة.

أتمنى لك التوفيق في جهدك الفريد في (نبش) تاريخ قطاع التأمين واستخراج ما غاب منه من الذاكرة، ولك أطيب تحياتي.

عبد الباقي

[4]للتعرف على المزيد من التفاصيل أنظر: مصباح كمال، **قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005: تقييم ودراسات نقدية** (بغداد: منشورات شركة التأمين الوطنية، 2014).

عبد الباقي رضا: دور قطاع التأمين العراقي بتأسيس شركات تأمين عربية

نشرت هذه المقالة أصلاً في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/06/مساهمة-قطاع-التأمين-العراقي-بتأسيس-شركات-تأمين-عربية-عبد-الباقي-رضا.pdf

تقديم

كتب الأستاذ عبد الباقي رضا رسالته عقب تسلّمه لمقالة قديمة لي حول مساهمة قطاع التأمين العراقي في تأسيس شركات تأمين عربية. وقد اتفقت معه على إعدادها للنشر لأنها تشكل، في رأيي، شهادة شخصية على مرحلة ونشاط متميز لقطاع التأمين العراقي.

تسدُّ رسالة الأستاذ عبد الباقي رضا، ومن موقف شخصي، فراغاً في تاريخ التأمين العراقي تستحق كل التقدير. نلاحظ في رسالته أن الاستثمار العراقي في تأسيس شركات التأمين خارج العراق كان يقوم به القطاع الخاص (كما في حالة تأسيس شركة ليبيا للتأمين سنة 1964 وشركة النيل الأزرق للتأمين سنة 1965) والقطاع العام (كما في حالة تأسيس شركة البحرين للتأمين سنة 1970 وشركة سبأ للتأمين سنة 1990). إلا أن الدوافع وراء هذه الاستثمارات ليست واضحة: هل كانت اقتصادية صِرْفه أم كان فيها بُعدٌ سياسي. ومن الغريب أن التعريفات المختصرة بهذه الشركات المنشورة في الإنترنيت لا تذكر المساهمة العراقية في تأسيسها!

نلاحظ في هذه الرسالة أيضاً الدور الناشط للأستاذ عبد الباقي في هذه الاستثمارات الخاصة والعامة. وهو يكتب عنها بحيادية تامة ودون إبداء موقف فكري منها. إن مكانة الأستاذ عبد الباقي، وغيره من رجالات التأمين العراقي، لم تستأثر حتى الآن اهتمامات الباحثين الأكاديميين. ربما سيأتي اليوم عندما يقوم الباحثون في الكشف عن أدوارهم.

يرد في الرسالة ذكر للطفي العبيدي، وهي شخصية ملتبسة، ومن يقرأ ما هو منشور عنه في الإنترنت يكتشف ارتباطاته السياسية المتعددة، العراقية والعربية والأجنبية،

وهو ما لا يعنينا في هذا التقديم القصير لكننا نتمنى أن نقرأ تقييماً أكاديمياً لدوره في مجال التأمين. فنحن لا نعرف، مثلاً، مصادر ثروة العبيدي التي استفاد منها في تأسيس "مشاريع متعددة" ومنها شركات التأمين، كما يقول بهاء بهيج شكري. هل كانت ميراثاً من عائلته، أم جاءت نتيجة لصفقات تجارية ناجحة، أم من مصادر أخرى؟ إن المعلومات بهذا الشأن يمكن أن تلقي بعض الضوء على تكوين وسلوك أصحاب رأس المال في العراق. يذكر المحامي بهاء بهيج شكري في تعريفه بلطفي العبيدي بأنه

> محامي عراقي، ترك العمل بالمحاماة وانصرف للأعمال التجارية. وقد أسس مشاريع متعددة منها شركة التأمين العراقية. وكان جميع رجال التأمين والمصارف والاقتصاديين على اختلاف مناصبهم ومراكزهم، يعتبرونه من أنجح رجال الأعمال في العراق، ويترددون له بغية إشراكهم معه في مشاريعه، أو الاستفادة من نفوذه الذي أخذ يتصاعد لدى السلطات الحاكمة على اختلاف اتجاهاتها.[1]

إن تاريخ التأمين العراقي لم يكتب بعد، ويتمنى الواحد منا أن يقرأ المزيد من الشهادات الشخصية حول هذا التاريخ، وأن يجري نشر الوثائق الخاصة به والمحفوظة في السجلات المختلفة الرسمية وغير الرسمية.

مصباح كمال
أيار/مايو 2019

نص رسالة الأستاذ عبد الباقي رضا

زودني الأخ الأستاذ عبد الخالق رؤوف[2] بلمحتك الأولية عن مساهمة قطاع التأمين العراقي بتأسيس شركات تأمين عربية[3] فاستغربت أنها لم تأتني منك مباشرة.

لمحتك الأولية أثارت لدي ذكريات نادرة وعزيزة لم تُتح مناسبة لتثبيتها على الورق وإن كان معظمها موثقاً في سجلات شركة التأمين الوطنية.

---

[1] بهاء بهيج شكري، **بحوث في التأمين**، (عمان: دار الثقافة، 2012)، ص 60.

[2] عبد الخالق رؤوف، مدير عام أسبق للشركة العراقية للتأمين على الحياة، الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين (1999-2019).

[3] مصباح كمال، "مساهمة قطاع التأمين العراقي في تأسيس شركات تأمين عربية: لمحة أولية،" **مجلة التأمين العراقي**، 18 آب 2008. http://misbahkamal.blogspot.com/2008/08/30-1964-40-60-1969-30-70-1990.html

ورغم مرور أكثر من خمسين سنة على أغلبها فلا زالت مستقرة في زوايا ذاكرتي التي بدأ الكبر والتعب ينال منها! مع ذلك وجدت لمحتك الأولية سبيلاً لتنشيط وحفز بعض المتراكمات ذات العلاقة بها فوجدت من المفيد أن أرويها لك بإيجاز.

في سنة 1963 كنت المدير المالي لشركة التأمين العراقية الخاصة التي التحقت بها مديراً للحسابات في 1959/10/1 وهي في مراحل تأسيسها فكنت أول من تعيّن فيها. كان من ضمن مهامي كمدير مالي متابعة استثماراتها في الأسهم والإشراف على (شركة الاستثمارات العراقية المحدودة) التابعة لها.

بهذه الصفة اصطحبني رئيس مجلس إدارة التأمين العراقية المرحوم المحامي لطفي العبيدي معه إلى ليبيا عن طريق القاهرة بهدف السعي لتأسيس شركة تأمين فيها. في القاهرة أقمنا عدة أيام في فندق هلتون النيل. هنا ورد إلى ذهني أن أجرة الغرفة على النيل كانت 6 جنيهات والمطلة على ساحة التحرير خمس جنيهات مصرية! أجرى العبيدي اتصالات مع بعض رجال التأمين الذين كانت له معرفة بهم.

من القاهرة توجهنا إلى ليبيا التي كانت في عهدها الملكي السنوسي. أجرى العبيدي وأنا معه اتصالات مع عدد من رجال الأعمال البارزين وعرض عليهم فكرة أول شركة تأمين وطنية تؤسس في المملكة فقوبل بالترحاب. كان المرحوم الدكتور نور الدين العنيزي، محافظ البنك المركزي السابق، يعمل مستشاراً أو مديراً لأعمال أحد أبرز رجال الأعمال. تمَّ التوصل إلى اتفاق مبدئي على تأسيس أول شركة تأمين سُميت فيما بعد (شركة ليبيا للتأمين).

في مطلع سنة 1964 أوفدت إلى طرابلس لإكمال إجراءات تأسيس الشركة، واستغرقت إقامتي فيها أياماً أنجزت فيها توقيع عقد التأسيس في مكتب المحامي المرحوم عامر الدغيس الذي بلغني أنه أعدم في عهد القذافي.

أعلمني المحامي أنه كان صديقاً للمرحوم الدكتور سعدون حمادي يوم كان يعمل في البنك المركزي في ليبيا. كانت إجراءات تسجيل عقود الشركات تتم في مكاتب محامين مجازين.

لم أذهب بعد ذلك إلى ليبيا، وتولى الليبيون إكمال إجراءات التأسيس، وانتخب الدكتور العنيزي رئيساً لمجلس إدارتها، وبترشيح من العبيدي عُيّن المرحوم أحمد عنان، أحد أعمدة التأمين في مصر، مديراً عاماً للشركة، وأصبح العبيدي عضواً في مجلس إدارتها.

بعد وقت قصير من تأسس الشركة وبالتحديد في 1964/7/14 أُممت شركات التأمين العراقية، وما أن بلغ هذا النبأ الدكتور العنيزي حتى قرر عدم التعامل مع شركة حكومية وأصرَّ على تخلّي شركة التأمين العراقية عن مساهمتها في رأسمال شركة ليبيا للتأمين. ولم يتردد رئيس المؤسسة العامة للتأمين (المرحوم طالب جميل) يومذاك في تلبية رغبة الليبيين. فتخلّت (العراقية) عن مساهمتها في شركة ليبيا للتأمين.

كان وفاءً جميلاً من القائمين على شؤون شركة ليبيا للتأمين دعوتي للمشاركة في احتفالهم بمرور 25 سنة على تأسيسها سنة 1989،[4] فلبيت الدعوة شاكراً لهم طيبتهم. وقد كُرّمتُ خلال الاحتفال وصورت مع بعض العاملين فيها مما كان له أثر طيب في نفسي أتذكره باعتزاز وتقدير.

*****

بعد إجراءات التأميم في العراق غادره المرحوم العبيدي ليمارس نشاطه خارج العراق، وكان منه أن عمل على تأسيس (شركة النيل الأزرق للتأمين)[5] في الخرطوم، واختار مديراً عاماً لها الزميل فاروق الهويدي، الذي كان آخر مدير عام لشركة التأمين العراقية قبل تأميمها. كما التحق بالشركة أيضاً الزميل السيد طارق سعيد تاركاً العمل في (العراقية) المؤممة. لا بد أن تكون لديه معلومات أكثر عن نشاط هذه الشركة.

[4] اقترن هذا الاحتفال بعقد مؤتمر التأمين العربي الأول، طرابلس، 9-11 أيلول/سبتمبر 1989 الذي نظمته شركة ليبيا للتأمين. وقد كان الأستاذ عبد الباقي رضا من بين الأعضاء العشرة للجنة صياغة البيان الختامي والتوصيات. وكان وقتها يشغل منصب مستشار في وزارة المالية العراقية.

[5] تأسست شركة النيل الأزرق سنة 1965.

وضمن نشاط العبيدي خارج العراق سعى لتأسيس شركة تأمين في الكويت فانتدب لذلك المرحوم عطا عبد الوهاب الذي ذهب إلى الكويت لهذه المهمة فاختطف فيها ونقل إلى العراق، كما هو معروف.[6]

*****

في سنة 1968، وبعد مرور سنتين على بدء عملي في شركة التأمين الوطنية وتحديداً في 1966/2/1 أوفدت وزميلي المرحوم عزيز مراد إلى أقطار الخليج العربي: الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي ودبي) بمهمة دراسة الظروف الملائمة لتأسيس شركات تأمين وطنية فيها بمساهمات عراقية. لا أتذكر الجهة التي صدرت منها هذه الفكرة والمبادرة. قمنا بزيارة الأقطار المذكورة وأجرينا الاتصالات المقتضية واطلعنا على ظروف العمل في كل منها، وانتهينا إلى اختيار البحرين لتكون الهدف الأول، إذ لم تكن فيها غير وكالات لشركات تأمين أجنبية تمارس التأمين ويمثلها رجال أعمال بارزون ذوو أنشطة متعددة. قدمنا التوصية معززة بالمبررات فحصلت المصادقة عليها من قبل وزير الاقتصاد وكُلّفتُ بالمباشرة بالتنفيذ. رافقني في هذه الزيارة التالية للبحرين الزميل الراحل عزيز مراد.

قمت برحلات متعددة إلى البحرين برفقة واحد من زملائي في شركة التأمين الوطنية، أجريت خلالها زيارات لسمو أمير البحرين المرحوم الشيخ عيسى بن سلمان وشقيقه رئيس الوزراء سمو الشيخ خليفة بن سلمان، أطال الله عمره، ومسؤولين آخرين والعديد من رجال الأعمال البارزين. كان الدعم الحكومي لمشروعنا، تأسيس أول شركة تأمين وطنية، كبيراً وجاداً ساعد في تجاوز المواقف المترددة من بعض رجال الأعمال لأسباب مختلفة.

في إحدى الزيارات كان الوفد برئاسة رئيس المؤسسة العامة للتأمين آنذاك المرحوم أديب جلميران، وتشرفنا بمقابلة سمو الأمير الذي تفضل بتكريمنا بهدايا ثمينة. كما قابلنا العديد من رجال الأعمال المرشحين للمشاركة في التأسيس.

[6] أفرد المحامي بهاء بهيج شكري هامشاً مطولاً عن لطفي العبيدي ونشاطاته التأمينية وغير التأمينية وكذلك تورط عطا عبد الوهاب في العمل معه. راجع: **بحوث في التأمين** (عمان: دار الثقافة، 2012)، ص 60-61.

أُبـيّنُ فيمـا يلـي بعـض اللمحـات والخـواطر فـي مسـيرة تأسـيس شـركة البحـرين للتأمين[7] كأول شركة تأمين وطنية في البحرين:

- فـي زيـارتي الأولـى برفقـة الزميـل الراحـل عزيـز مـراد تشـرَّفنا بتلبيـة دعوة عشاء من سمو الأمير الراحل الذي بارك مشروعنا منذ البداية.

- سـاعدنا فـي التعـرّف علـى بعـض رجـال الأعمـال صـحفي عراقـي مقـيم فـي البحـرين منـذ زمـن طويـل اسـمه الأول (عـلاء)، كـان يتمتـع بعلاقـات طيبـة مع سمو الأمير وغيره من المسؤولين ورجال الأعمال.

- كـان لـدعم سـمو رئـيس الـوزراء الشـيخ خليفـة بـن سـلمان أثـر كبيـر فـي نجـاح مشـروعنا، يشـكر عليـه. وهنـا أتـذكر: فـي إحـدى زيـاراتي لـه أخبرنـي أن الحـاج خليـل كـانو، أحـد كبـار رجـال الأعمـال والوجهـاء، كـان فـي زيارتـه ليسترشـد بـرأي سـمّوه فـي المشـاركة فـي تأسـيس الشـركة فقـال (إنـه يخشـى أن يـؤممهم العراقيـون!) فأجابـه سـموه بأننـا نحـن مـن سـيؤمم العـراقيين ولـيس هـم! وأكد له دعم الحكومة لمشروع تأسيس لشركة.

- كانـت هنـاك معارضـة وتـردد مـن بعـض رجـال الأعمـال لأسـباب مختلفة غير أن الدعم الحكومي كان كفيلاً بكسب مشاركتهم في التأسيس.

- حضـرت اجتماعـاً مسـائياً لمجلـس إدارة غرفـة صـناعة وتجـارة البحـرين برئاسـة المرحـوم عبـد الـرحمن الـوزّان لبحـث الموضـوع وتحديـد حجـم مسـاهمة كـل طـرف. كـان الاجتمـاع مُتعبـاً، وكـان الـرأي السـائد تحديـد مشـاركة الجانـب العراقـي بـ 25% وكنـت طلبـت 40% فلـم أوفـق. كـان معـي فـي هـذه الرحلـة المرحـوم بصـري محمد صـالح. عـدت فـي اليـوم التـالي إلـى بغـداد وعرضـت الحالـة علـى وزيـر الاقتصـاد المرحـوم الـدكتور فخـري قـدوري فأكـد ضـرورة العـودة إلـى البحـرين والاتفـاق مـع الجانـب البحرينـي علـى أيـة نسـبة. عـدت فعـلاً وتوصـلت مـع الجانـب البحرينـي علـى أن تكـون مسـاهمتنا بثلـث رأس المـال وتمثيلنـا فـي مجلـس الإدارة بـذات النسـبة. لـذلك تكـوَّن المجلـس مـن عـدد زوجـي هـو سـتة أعضـاء ولـيس عـدداً فرديـاً كمـا هـي العادة في تشكيل المجالس.

[7] تأسست شركة البحرين للتأمين سنة 1970.

- لم يكن في البحرين يومذاك قانون للشركات بل كانت تَصدرُ بتأسيس كل شركة (براءة) يُعدّها محامي لقاء أتعاب وتسجل لدى وزارة التجارة ويوقعها الأمير. حصلت على نموذج براءة تأسيس إحدى الشركات وعدت به إلى بغداد وأجريت عليه التعديلات المناسبة لنشاط التأمين وهيأت العدد الكافي من النموذج وعدت به إلى البحرين فحصلت المصادقة عليه دون أي تعديل، وكان أول نموذج لبراءة تأسيس شركة تأمين مساهمة.

- بعد تأسيس الشركة انتخبت الهيئة العامة أربعة أعضاء لتمثيل الجانب البحريني في مجلس الإدارة، أتذكر منهم المرحوم الحاج خليل كانو الذي انتخب رئيساً لأول مجلس إدارة، والحاج صادق البحارنة (أطال الله في عمره). أما الجانب العراقي فمثَّلتُ فيه شركة التأمين الوطنية، ومثَّل الدكتور مصطفى رجب شركة إعادة التأمين العراقية، وامتدت عضويتي حتى انتهاء إدارتي في التأمين الوطنية سنة 1978. كان حضورنا اجتماعات مجلس الإدارة على نفقة شركتينا: التأمين الوطنية وإعادة التأمين العراقية بالكامل.

- رغب الجانب البحريني أن أكون أول مدير عام للشركة فلم تحصل طبعاً المصادقة على ذلك، وانتدبنا من التأمين الوطنية السيد منيب خسرو كأول مدير عام لها. وأعقبه هشام بابان[8] ومنعم الخفاجي من التأمين الوطنية حتى سنة 1991.

- في 1989 احتفلت الشركة بمرور عشرين سنة على تأسيسها فدُعيت والمرحوم أديب جلميران للمشاركة في الاحتفال وكُرّمنا بهدية ثمينة، وتشرفت بمقابلة سمو الأمير الراحل للمرة الأخيرة، حيث كنت أتشرف بزيارته في جميع رحلاتي إلى البحرين. وأتذكر بأني تشرفت بزيارة سمو ولي العهد (الملك حالياً) حين كان قادماً من لندن ليقوم مقام والده الذي كان متمتعاً بإجازة صيفية. لا أدري إذا كانت الشركة احتفلت بذكرى مرور 50 سنة (العيد الذهبي) على تأسيس الشركة أم انها ستحتفل بها ويخطر للقائمين

[8] بعد انتهاء مهام منيب خسرو أعقبه طارق دانيال ومن ثم هشام بابان. وردتني هذه المعلومة من الزميل أسامة الغرباوي، بعد قراءته للمقالة المشورة، بتاريخ 16 حزيران 2019.

عليها أن يتذكرونا بهذه المناسبة لنشارك فيها، هذا طبعاً إذا كانت الشركة فاعلة.

*****

في سنة 1990 وكنت وقتها مستشاراً في وزارة المالية ذهبت إلى اليمن مع الزميل الأستاذ قيس المدرس، مدير عام شركة إعادة التأمين العراقية يومذاك، مرتين، أثمرتا عن تأسيس شركة سبأ للتأمين،[9] ولا بد أن الزميل المدرس لديه أكثر مما لدي عن تأسيس هذه الشركة.

بغداد
2019/5/30

[9] تأسست شركة سبأ للتأمين، صنعاء، سنة 1990 بمساهمة عراقية في رأسمالها، وباشرت أعمالها سنة 1991. في إدارته للشركة عند التأسيس لعب الدكتور عبد الزهرة علي (يعمل منذ سنوات في دولة الإمارات العربية) الدور الأساس في وضع أسس العمل وتفاصيله الفنية وبناء كوادر الشركة. عُرف عنه أنه كان يعمل بجد ولساعات طويلة في الشركة وفي البيت، على شاكلة المرحوم عبد الباقي رضا. وله فضل تكوين بعض الكوادر اليمنية للعمل في الشركة.

عبد الباقي رضا: المقامة القاهرية[1]

باسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

حضرات السيدات والسادة الأكرمين

طاب مساؤكم

وتم بالخير لقاؤكم .... وتكلل بالظفر عناؤكم

أما بعد فلله الشكر والحمد على أن جمع شملنا الأنيس في رحاب سميراميس، بالقاهرة الزاهرة بالأزهر الشريف، العامرة بكل تالد وطريف، وكرّمنا بمودة وترحاب ابناء الكنانة الالمعين من رجال التأمين وإعادة التأمين.

أيتها السيدات والسادة الذين تتمتعون بكرم الوفادة.

كلفني قبل ايام، الزميل الهمام، صاحب العزم والاقدام، أبو علي وحسام النبهاني حسين، نزيل وادي الرافدين، الأمين العام بعد امينين، ان اتحدث إليكم باسم المؤسسين الاول لهذا الاتحاد المبجل، فترددت في الاجابة علني اوفق الى الكتابة فيما يصلح للخطابة، ذلك اني لم أجد نفسي الأجدر، بهذا الاختيار المقدر، فبين المؤسسين من هم أعلى علما ومقاما، وأكثر مني تجربة وأعواما، وأبلغ مني بيانا وكلاما، فهم لذلك أليق بتمثيل المؤسسين، الحاضرين منهم والغائبين.

أتذكر اني كنت يوم ميلاد هذا الاتحاد عام أربعة وستين، في خريف الرابعة والثلاثين ومن أصغر المشاركين، أما اليوم فأنا اقتحم ربيع الستين، ولي أمل متين، أن يحقق جيلكم الحاضر أفضل مما فعل جيلنا المغادر.

[1] استلمت هذا النص مطبوعًا من د. جمال عبد الرسول غانم، من بغداد بتاريخ 28 كانون الثاني 2022، فله الشكر.

أقول تلبية لطلب الأمين العام الذي لا يرد له طلب أو عليه يلام، اخترت خيارا مختلفا، وبعجزي معترفا وإليكم شرح ذلك سلفا.

كنت ولما أبلغ العشرين من العمر، هاويا للأدب والشعر، ولكني عنهما انصرفت، وعلى غيرهما تعرفت، قبل أن اتقن تلك الهواية بما فيه الكفاية.

اخترت دربا آخر في الحياة، لم يخل من العثرات والمطبات، حتى انتهى بي المطاف، دون توقف أو انعطاف، ومنذ أعوام ثلاثين، إلى صناعتكم صناعة التأمين، فكان لي في ذلك شرف مبين، ومصير أمين، وبين صفوفكم مكان مكين.

الحقيقة اني لا أعلم بالضبط، وربما لم أعرفه قط، لماذا اخترت عبور الشط، إلى بحور الشعر وموازينه، متحرشا بشياطينه، غير مبالٍ بدواوينه.

حين بدأت المغامرة، بعد انقطاع دام أربعين سنة عابرة، ظننتها ستكون طبيعة مسايرة، تمثل بقربي طيف أبي الطيب المتنبي، ذلك الشاعر الجليل، وهو يتغنى بقوله الجميل، بشيء من التهكم والتمثيل.

أنام ملء جفوني من شواردها ويسهر الخلق جرّاها ويختصم

زملائي الاعزاء

لم يكن الوقت أمامي كافيا، ليأتي كلامي وافيا، أو اعتذاري شافيا، فمعذرة ان أخفقت، فيما اخترت، فلم أجرأ أن أكون شاعرا، بل لحسن استماعكم شاكرا.

القاهرة/فندق سمير اميس في 1990/3/12

عبد الباقي رضا
بغداد

ملحق رقم 1 - رسالة من مصباح كمال

أستاذي العزيز عبد الباقي

سررت جداً برسالتك (2008/3/8) وما ورد فيها من تقييم مؤثر، ومعلومات وتعليقات عن هموم تأمينية وعن الوضع العام لوطننا المثقل بتركة الماضي والحروب والغزو والاحتلال وجيوب التخلف التي تلف الحياة العامة. أراني أشاركك في تقييمك العام وقد ثبَّتُ بعضاً منها في أوراق قمت بنشرها وتوزيعها (أحدثها عن "النفط والدولة والسياسة الاقتصادية في العراق، "*الثقافة الجديدة*،" العدد 322-323، 2007. وقد نُشرت دون الهوامش واختلطت فيها النصوص المقتبسة مع المتن الذي كتبته فجاء فقيراً في الشكل).

سألني أحدهم مرة لم هذا الاهتمام بقطاع التأمين العراقي وأنت بعيد عن العراق منذ ثلاثة عقود، وجوابي هو أن هذا القطاع، وبالتحديد شركة التأمين الوطنية، هي التي وفرت لي فرصة امتلاك الأسس المعرفية الأولية للتأمين، وهي التي ساعدتني فيما بعد على تطوير معارفي الفنية. وأنا لذلك مدين للقطاع ولأولئك الذين تتلمذت على أيديهم، ومنهم من قوّم عملي ووفر لي التحديات العملية وساهم بهذا الشكل أو ذاك في تطوير وصقل المعرفة والمهارة التأمينية لدي. وكنتَ أنتَ الأرأس بينهم فأنت من انتشلني من بطالة زادت عن سنة بعد عودتي إلى العراق أواخر 1967، وأنت من وجدَ فيَّ عنصراً تنتفع منه الشركة بمرور الوقت. لم تقف في سبيل متابعة دراستي في بريطانيا (1977) ولعلك كنت تعلم ما كنتُ قد عقدت العزم عليه. لا أريد أن أطنب في مديحك وأعرف أنك أهل لها ليس بشهادة مني وإنما بشهادة الغير فقد كنتُ يوم أمس في حديث قصير مع الزميل محمد الكبيسي (يعمل الآن مستشاراً فنياً في شركة ستار كار للتأمين في أربيل) وجاء ذكرك وعندها قال إننا هنا في مواقعنا بفضل الجيل المؤسس من أمثال الأستاذ عبد الباقي: صاحب الموقف الموضوعي، الحريص على الحق، المتقن لعمله.

أتمنى أن يقوم أحدهم بالكتابة عنك وعن زملائك و "العصر الذهبي" للتأمين العراقي لفائدة الجيل الحالي الذي يفتقد الرؤية وحماسة الارتقاء بما هو قائم. لعلك تجد في المرفق ("مقاطع غير مكتملة من سيرة العمل في شركة التأمين الوطنية 1968-1977") بعضاً مما أدين به لكَ ولشركة التأمين الوطنية، وهي محاولة أروم نشرها في المدونة [مجلة التأمين العراقي] علّها تستحث همّة الغير في الكتابة وتدفع بالقائمين على أمور شركات التأمين، استلهام بعض دروس الماضي في الإدارة وفي التطوير. هي شهادة كتبتها في ظرف خاص، وهي ناقصة، على الاعتزاز بدورك تجاهي وفي إدارة الشركة.

لن أستطيع أن أجاريك في الكتابة الرشيقة وانتقاء الكلمات السلسة ولكني استلهم منك، قدر المستطاع، الاهتمام بالتفاصيل واحترام الغير. أذكر إنني، بعد عودتي من الدورة التدريبية في المعهد السويسري للتدريب التأميني، التي رشحتني لها، كتبتُ تقريراً مفصلاً عن الدورة، وأذكر أنك أوعزت بتوزيعه كنموذج لما يكون عليه مثل هذه التقارير. اهتمامك هذا لم يكن بيَ فقط وإنما بكل العاملين في الشركة فقد كنتَ صاحب منهج في بناء وتطوير الكوادر كونها التكنولوجيا الحقيقية في النشاط التأميني. ترى من يمسك الآن بيد العاملين لتوجيههم؟

أنا مثلك محبط وأحاول أن أتغلب على هذا الإحباط بمساهمة متواضعة في إثارة النقاش عن قضايا تمس واقع التأمين في العراق دون أن أنسى الأوضاع المرّة للناس في وطننا. وأقول في نفسي إن لم أدلِ بدلوي الآن بانتظار قهر تركة الماضي والاحتلال (السيادة المنقوصة) والطائفية والفساد فإنني سأنتظر طويلاً وعندها يدركني وهن العمر وانقطاع التواصل وإضاعة فرصة المساهمة البسيطة.

آمل أن يسعفك تفكيرك، المتقد دوماً، في التغلب على ما تستشعره من "غربة وفراغ وملل" كما ذكرتَ في رسالتك.

لك الأمان من مكاره الدنيا، ولك امتناني على رسالتك الجميلة بخط يدك.

مع كثير مودتي واعتزازي أستاذاً وأخاً.

مصباح

لندن 12 آذار 2008

ملحق رقم 2 - أسئلة حول السيرة

أستاذي العزيز عبد الباقي

تحية طيبة

في رسالتي الأخيرة إليك (25 أيلول) ذكرتُ أن بعض الأسئلة ترد على بالي بين الحين والآخر عن حياتك العملية لأغراض قيام د. سليم [الوردي] بالكتابة عنك. ومنها هذين السؤالين: (1) متى استلمت رئاسة تحرير مجلة **رسالة التأمين** وكيف عملت على تغييره. (2) كيف تفسر تجربتك في تخطي الانظمة السياسية في العراق: أكان ذلك بفضل قناعة قوية بعدم الانجرار وراء ما هو سياسي وكذلك القناعة باستقلالية النشاط التأميني - وهو ما اعتقده من خلال ما أعرفه عنك؟ مثل هذه الأسئلة وغيرها ستثري الكتابة عنك.

وأود اليوم أن أثبت عدداً أكبر من الأسئلة غير المترابطة مع بعضها. ربما أثار سليم مثل هذه الأسئلة عند تخاطبكما.

المدارس التي تعلمت فيها، ومن زاملتهم ممن أصبح فيما بعد مهماً في قطاع التأمين أو غيره.

البيئة الاجتماعية والوضع الاقتصادي الذي ترعرعت فيه.

كيف تصف فترة تكوينك الأولي المعرفي؟

ما هي مصادر ثقافتك غير التخصصية؟

كنت مولعاً بالشعر والأدب عموماً واللغة. ماذا دفعك لذلك؟

كيف تصنف نفسك فكرياً؟ ما هو الإرث الثقافي الذي تأثرت به؟ هل الاعتدال في كل الأمور هو الطاغي على تفكيرك؟

أكان لك موقف من انقلابات 14 تموز 1958، 8 شباط 1963، 18 تشرين الثاني 1963، 17-30 تموز 1968؟

ليس معروفاً عنك سعيك الدائب لاحتلال موقع في المؤسسات التي عملت فيها إلا أنك كنت المرشح المناسب لها متى ما حصل فراغ في موقع ما. ما هي الصفات التي ميزتك كي تكون المرشح المناسب والمطلوب؟

أكان لك موقف، معلن أو مضمر، تجاه تأميم قطاع التأمين العراقي في تموز 1964؟

أصبحت مديراً عاماً لشركة التأمين الوطنية في شباط 1966 أثناء ما كان عبد الرحمن البزاز رئيساً للوزراء (استقال في تموز 1966). هل كانت لك صلة به فيما يخص عمل الشركة؟

تعليم التأمين على المستوى الأكاديمي: هل كان لك دور في إدخاله في جامعة بغداد؟

كيف تقيّم علاقتك بمصطفى رجب وبأديب جلميران؟

كيف تقيم علاقة الشركة بالمؤسسة العامة للتأمين؟

كيف تصف علاقتك بمعاونيك؟ هل كان لك دور في اختيار معاونيك عندما أصبحت مديراً عاماً للوطنية؟ هل لك أن تصف "حاشيتك" الفنية والقانونية والإدارية؟

هل كانت لك رؤية معينة لتطوير قطاع التأمين؟ هل كانت رؤيتك تقوم على أحكام جاهزة أم كنت تحلل كل حالة على حدة قبل الإقدام على اتخاذ القرار؟ هل كنت تمارس قيادة الشركة من منظور المدى البعيد أم من موقع الاستجابة للمتطلبات الآنية؟

الـوعي التـأميني أو الـوعي بالتـأمين لـدى الأفـراد والشـركات كـان ولا يـزال ضـعيفاً. كنـت مـدركاً لهـذا الوضـع. مـاهي الوسـائل التـي لجـأت إليهـا للتخفيـف من آثار هذا الوضع؟

كنـت مـن الإداريـين الـذين يفوضـون قسـماً مـن صـلاحياتهم لمـدراء آخـرين، ولهـذا لـم تكـن ترافـق وفـد الشـركة فـي مباحثـات تجديـد عقـود اتفاقيـات إعـادة التـأمين فـي الخـارج. هـل كـان هـذا الموقـف قائمـاً علـى قناعـة بضـرورة تقسـيم العمل والاستفادة من التخصصات أم أنه كانت لك رؤية غير هذه؟

هـل كنـت تنظـر إلـى اسـتثمارات الشـركة علـى أنهـا تشـكل جـزءً مـن عمليـة التنميـة الاقتصـادية أم أنهـا كانـت بـدوافع تأمينيـة بحتـة: تعزيـز قاعـدة رأس المال والاحتياطيات والتمهيد للمزيد من الاستثمارات وزيادة الاحتفاظ؟

مـا هـو دورك فـي قـرارات تشـييد عمارة/عمـارات الشـركة فـي بغـداد وفـي المحافظات؟

أثنـاء إدارتـك للوطنيـة قمـت بإعـادة هيكلـة الشـركة. مـاذا كنـت تبغـي مـن وراء ذلك (تحويل أقسام في الإدارة العامة إلى فروع متخصصة)؟

هـل تـذكر أن الحكومـة أو الـوزير المعنـي بقطـاع التـأمين طلـب منـك رأيـاً فـي تغيير قانوني أو إعادة هيكلة للقطاع أو إصدار مرسوم؟

كيف تعاملت مع إدخال وظيفة ضابط أمن (حزبي) في الشركة؟

هـل تعرضـت لضـغوط سياسـية أو حزبيـة وغيرهـا فـي عملـك فـي إدارة الوطنيـة: توجيـه السياسـات فـي الاسـتخدام أو الاسـتثمار أو إجـراء التـأمين علـى أسـس تتجـاوز القواعـد الفنيـة؟ هـل أرغمـت علـى تعيـين مـن لا يسـتحق إشـغال موقع وطيفي معين؟

هل جرى في ولايتك للوطنية ترحيل موظفين بدعوى "التبعية"؟

هل أرغمت على اتخاذ قرار/موقف دون قناعة خوفاً من بطش الحكومة؟

يقال انه كانت للحكومة عقود ذات طابع سري مع الاتحاد السوفيتي، هل كانت هذه العقود موضوعاً للتأمين بصيغة أو أخرى؟

هل واجهتك حالة من حالات الغش والتزوير في المطالبات بالتعويض؟

نظرتك للمرأة تقوم على احترامها ولكن هل حصل وأن وضعت في موقف حرج في الاختيار بين امرأة أو رجل لإشغال موقع في الشركة؟

أكان لك موقف محدد في زيادة عدد الموظفات في الشركة؟

ما الذي دعاك إلى ترك إدارة شركة التأمين الوطنية في آذار 1978؟

2011/9/27

ملحق رقم 3 - مشروع كتاب يُكتب على شرف الأستاذ عبدالباقي رضا

السيد صادق الخفاجي المحترم
الرئيس والمدير العام
شركة التأمين الوطنية
بغداد

عزيزي صادق

تحية طيبة

خلال لقائنا في اسطنبول (23-25 تشرين الثاني)، بمناسبة تجديد اتفاقيات سوق التأمين العراقي، أثرتُ معك باختصار مشروع إعداد "كتاب احتفاء" بشركة التأمين الوطنية يضم مجموعة من المقالات بقلم عاملين وعاملات في الشركة، في الماضي والحاضر، وإهداء الكتاب إلى الأستاذ عبد الباقي رضا.[1] وذكرتُ أيضاً بأنني مستعدٌ لأتولى تحرير المقالات وتتولى الشركة الطبع والنشر.

وقد رحّبتَّ بالفكرة واتفقنا على أن اقوم بالكتابة إليك وأرسم الخطوط العامة للكتاب ليتخذ المشروع الصفة الرسمية، وفي ذات الوقت أفاتح الزملاء والزميلات ممن أتوسم فيهم استعداداً وقدرة على الكتابة للبدء بتنفيذ المشروع الذي يمكن أن يستغرق بضعة شهور. وهذه الرسالة هي توكيد لفهمنا المشترك للبدء بتنفيذ المشروع.

مشروع كهذا لا يمكن تحديد تفاصيله بكل دقة الآن وأتوقع أن يتطورَ مع تقديم المقالات وتحريرها بعد التشاور مع كتابها. وحتى عنوان الكتاب

[1] إهداء الكتاب للأستاذ عبد الباقي هو من باب الاعتراف بدوره الريادي في تطوير شركة التأمين الوطنية في الفترة التي كان فيها مديراً عاماً للشركة ورئيساً لمجلس إدارتها (1 شباط 1966-4 آذار 1978).

يمكن أن يتغير. قد نبدأ بعنوان شركة التأمين الوطنية: صورة قلمية جماعية، مهداة للأستاذ عبد الباقي رضا. أو إذا كانت محتويات المقالات تتجاوز الرصد ووصف النشاط عندئذ يمكن التفكير بعنوان مختلف كأن يكون مقالات في التأمين في تكريم الأستاذ عبد الباقي رضا. وهكذا.

وكذا الأمر بالنسبة لمحتويات الكتاب. التصور الأولي، وهو بحاجة إلى تشذيب وتطوير وتوسيع من قبلك أو ممن ترى من الزميلات والزملاء الذين يمكن إضافتهم ككُتاب، يمكن أن يكون كالآتي:

اسم الكاتب [حذفت اسماء معظم من دعوتهم لكتابة فصول الكتاب تجنباً للإحراج]

من باب التقديم: الاحتفاء بشركة وقائد إداري

إدارة شركة التأمين الوطنية، 1950-2010: الميل في تغليب الإطار الفني على السياسي

التأمين الوطنية بين عهدين: التأسيس والتأميم 1950-1997 والانفتاح والانفلات 1997-2011

التغييرات التنظيمية في شركة التأمين الوطنية: من المركز نحو الأطراف ومن المركز نحو التخصص

سليم الوردي[2]
تجربة تخطيط التأمين: بحث في تطبيق النهج العلمي على الإنتاج

الوظيفة المحاسبية والمالية والاستثمارية في التأمين الوطنية: دراسة في نموذج الالتزام بصرامة القواعد المحاسبية

تطور التأمين الهندسي في التأمين الوطنية: دراسة في تنمية الضوابط والكوادر

[2] قمت بإعادة نشر هذه الدراسة في كتاب **في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021** (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 60-72.

من اللقاء الأسبوعي إلى المحاكم: تطور الشؤون القانونية في التأمين الوطنية

إلغاء التخصص: تجربة التأمين الوطنية في التأمين على الحياة

من قسم السيارات إلى ديوان التأمين: دراسة في التنوع الوظيفي

تطور الوظيفة الرقابية: من الامتثال لمتطلبات الضمان إلى الديوان

مستقبل شركة التأمين الوطنية: بحث في الخيارات

رسائل للأستاذ عبد الباقي رضا [لدي بضعة رسائل من الأستاذ عبد الباقي تضم تفاصيل عن جوانب من حياته الوظيفية في التأمين الوطنية يمكن إدراج مقاطع منها في الكتاب بعد الحصول على موافقته وخاصة إذ انتهى بنا الأمر أن يكون عنوان الكتاب مقالات في التأمين في تكريم الأستاذ عبد الباقي رضا. وعندها أستطيع أن أضم للكتاب ما كتبته عن تجربتي الوظيفية في الشركة 1968-1977 وفيها تعليقات ذات علاقة بالأستاذ عبد الباقي. هذه، بالطبع، تفاصيل سابقة لأوانها.]

فصول أخرى
(يمكن أن تقترح عليَّ بعض الأسماء للكتابة عن الوظيفة الإعادية، دور التأمين الوطنية في تنمية كوادر التأمين)

بيانات ومعلومات عن شركة التأمين الوطنية

صور ذات طابع تاريخي

إيمان عبدالله
النصف الآخر: دراسة لدور المرأة في شركة التأمين الوطنية[3] [أضفتُ هذا الفصل فيما بعد]

[3] نشر هذا المقال في موقع **شبكة الاقتصاديين العراقيين**:

أثناء وجودي في اسطنبول فاتحتُ [حذفت الأسماء كي لا أحرج من دعوتهم للكتابة ولم يستجيبوا لحد الآن] وحصلتُ على موافقتهم بالمشاركة في كتابة المقالات، كلٌ ضمن اختصاصه. بقي عليَّ أن أخاطب الآخرين الذين اخترتهم وقبل ذلك أود التعرف على رأيك بهذه الأسماء وإن كانت لديك اسماء أخرى تستطيع المساهمة في كتابة فصول الكتاب بدلاً منهم أو إضافة لهم. قد يكون من المناسب أن يشترك أكثر من شخص في معالجة فصل معين للاستفادة من الذاكرة الجماعية والمصادر المعرفية المتنوعة لديهم.

بانتظار الرد، أرجو لك أطيب الأوقات.[4]

مصباح
لندن 26 تشرين الثاني 2011

http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/03/%d8%a5%d9%8a%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d8%a8%d8%af%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%87-%d8%b4%d9%8a%d8%a7%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b5%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a2%d8%ae%d8%b1-%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%b3%d8%a9/

نشر أيضًا في **مرصد التأمين العراقي**:
https://iraqinsurance.wordpress.com/2016/01/29/eiman-shiya-the-other-half-a-preliminary-study-of-the-role-of-women-in-the-national-insurance-co/

في هامش لهذا المقال كتبت الآتي:

"كتبت السيدة إيمان عبد الله شياع هذه الورقة لتكون فصلاً في مشروعي لكتاب يُكتب على شرف الأستاذ عبد الباقي رضا festschrift. إلا أن هذا المشروع لم يتحقق حتى الآن لأن من توسمت فيهم المساهمة بكتابة فصولها خذلوني باستثناء المرحوم د. سليم الوردي والسيدة إيمان عبد الله شياع. فلهما أجلّ الثناء."

[4] من المؤسف أن هذا المشروع قد تم وأده من خلال السكوت المطبق رغم تذكير المعنيين به أكثر من مرة.

رسالة بخط الأستاذ عبد الباقي رضا

من بين رسائل الراحل العديدة المكتوبة بخط يده اخترت هذه الرسالة لعلاقتها بموقفه من مسألة نشر رسائله في كتاب. سيلاحظ القارئ/القارئة الأناقة في الشكل والتعبير، وهي الصفة الملازمة لكل ما كان يكتبه بخط يده.

يمكن قراءة النسخة المطبوعة في أول فصل "رسائل الأستاذ عبدالباقي رضا (المجموعة الأولى)".

أخي النبيل السيد مصباح

تحية وود واعتزاز:

أرجو أن تكون والعائلة على أحسن حال.

لا أدري أأبدأ رسالتي هذه بالاعتذار عن التأخير الطويل في الكتابة إليك، أو بالإشادة بجهدك الرائع في تحرير ما اخترت أن تسميه (سيرة ذاتية)، فليكن الرثاء معًا ما دامًا يتعلقان بموضوع واحد.

لقد قرأت باهتمام واهتمام وشوق الصفحات الثمين التي تفضلت بتزويدي بها. إنها مما تعبر عنه جهد وعرق عاليين في تحرير وتنسيق ما جرى بيننا من محادثات حول ما يتطلبه بدوري في إدارة شركة التأمين الوطنية على مدى اثني عشر عامًا يسميها البعض العهد الذهبي في تاريخ الشركة الطويل.

ولأن العنوان الذي اخترته لتلك الصفحات مكتوب بحروف طباعية لم أجدها مناسبة بادرت إلى تكليف خطيبه أم رائد المقيم حاليًا في الدنمارك منذ بضع سنوات، وهو خطاط بارع، بكتابة العنوان بأحد الخطوط العربية الكلاسيكية التي يجيدها فزودني بثلاثة نماذج لم تثر رضائي إذ وجدتها دون مستوى أعمال الخطيبة فصرفت ذلك بتقدم في السن وضعف نظره وبره. على أي حال انظر إليك لتطلع عليها.

أثناء قراءتي الصفحات الثمين وقفت على ما يستوجب التعديل في تقريري فرفعت ٢ قوائم بها تجدها مرفقة مع هذه الرسالة، وآمل أن لا تكون قد فاتني شيء لم أدركه.

في ٢/٥٨ وحتى ١٤/٥/٥٨ كنت في الروحة وأبوظبي وأخذت هذه القوائم معي معتزمًا التفرغ لكتابة إليك من هناك، ولكني أخفقت في تحقيق ذلك لأكثر من سبب منها أني فقدت الأوراق الثمينة ومازلت مما اضطرني إلى العودة إلى قراءة الصفحات الثمين مجددًا لإعداد هذه القوائم الجديدة التي تجدها طيًا.

أثناء إعادة القراءة شعرت ببعض الإحباط لعدم استجابة من طلبت منهم الكتابة عن التأمين الوطنية وإدارتي، ولكني تذكرت قول الشاعر (لعل له عذرًا وأنت تلوم!). كنت آمل أن يلهم الزميل العزيز أحمد رفعت الفارس، مشكورًا، بالكتابة فله قلم وفكر وموقف وتجربة وجرأة في التقييم، ولا أعرف سببًا لعزوفه عن الكتابة ولعله القدير عليها وقد عاصر أكثر من إدارة واحدة.

عودًا إلى (رسائل في السيرة الذاتية) الموشحة باسمي في أعلاها فأقول إن السبب الرئيسي لتردي وتأخري في الكتابة إليك طيلة المدة المنصرمة هو إخفاقي في اقناع نفسي بأن ما أسميته (سيرة ذاتية) جدير بالنشر في كتاب. تأكد أني

العزيز: إني لا أقول ذلك تواضعاً بل بقناعة تامة بأن خدمتي في التأمين الوطني وما سبقها وأعقبها هي واجب أديته بكل ما أوتيت به من جهد وإخلاص وموضوعية ونزاهة دون تهيب أو تكلف أو نية في نيل رضى أحد وحمده وشكره، وهي ما يجب أن يتصف به كل من يكلف بخدمة عامة، وهي ما زالت سيرتي في عملي أمثل. غير ما ذكرت هو استثناء يستحق اللوم والمحاسبة والتعزير، ومن المؤسف جداً أن نجد هذا الاستثناء في أيامنا السود هذه هو الشائع والواقع والراتع!

وأنا أكتب إليك كعادتي الزميل النبيل د. الوردي لتخبرني بصدور كتاب جديد له ووعدت منه بإرسال نسخة، فرحت عليه تردني في قبول تسمية (السيرة الذاتية) على ما اجتهدت في تحريره فأبديت. فأخبرتك بما أنوي الكتابة به إليك وهو أني أعتقد أن هذه الصفحات تصلح أن تكون مادة تاريخية تغني مكتبة أو (أرشيف) التأمين الوطني عسى أحد الذين تولوا إدارته وليت مثلاً عمه الأخوين، لتكون تحت تصرف من يشاء في المستقبل أن يبحث في أو يعرف عن تاريخ هذه الشركة الرائدة، وربما يكون من المناسب أيضاً أن تعزز بها مكتبة شركة التأمين العراقية وإدارة التأمين العراقية.

بمراعاة صداقتنا وبكل تواضع لا أرى أن تكون سيرتي الذاتية مختلفة بما عنّ لي أن أكتب إليك ما كتبت وأسميته (ارتجالاً) في إحدى رسائلي إليك، فهي في تقديري ليست أكثر من خواطر وذكريات كان لك الفضل في استدراجها واستخراجها من ذاكرتي، أو ما بقي منها وهي!!، بأسئلتك الذكية قبل أن يصيبها الوهن والتخليط!، وقبل أن ترحل مع رحلة صاحبها فتُقفل إلى الأبد.

لا أدري إذا كان من عادتك أن تشاور وتتبادل الرأي مع زوجتك الفاضلة فيما تكتب وتنتج وهي الجديرة بذلك، كاتبة وأديبة نبيهة وذات رؤية ثاقبة، أظنك تفعل ذلك معتزاً بنضج رأيها فإن كان تقديري صائباً فأرجو استقراء رأيها فيما بدت لك فضلاً تشفعه معي في قناعتي، ولها مني بالغ الاحترام وأطيب التمنيات.

أخيراً آمل أني لم أتسبب لك في إزعاج وإحباط ذلك في قلبك عظيم التقدير والثناء الجم على جهدك القيّم ووفائك الكبير الذين لمسناه وأعجز عن مقابلتك عليه. أتطلع بشوق إلى لقائك مع خالص رجائي أن تكون على خير ما تود موفقاً ودوماً سعادة وسلامة.

بغداد في: ١٢/٤/٨٧م

المخلص/ عبد الباقي رضا

نماذج لعنوان الكتاب بخط السيد إحسان أدهم

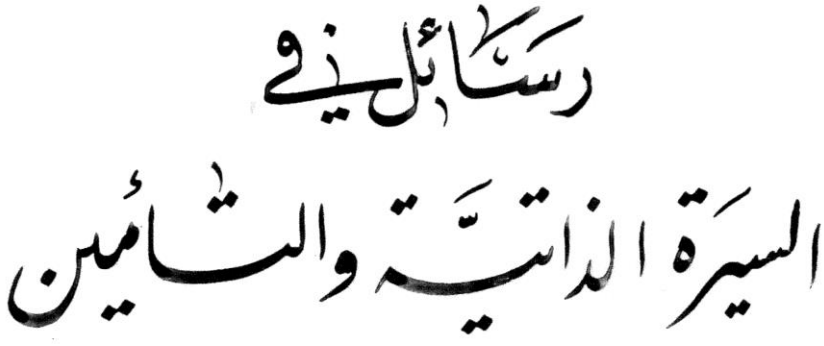

مكتبة التأمين العراقي
منشورات مصباح كمال

مكتبة التأمين العراقي مشروع طوعي لا يستهدف الربح، يعنى أساساً بنشر الكتابات في قضايا التأمين العراقي وكتابات تأمينية أخرى. ترحب المكتبة بما يردها من مسودات كتب للنظر في نشرها.

كتب منشورة

مروان هاشم القصاب، **مقالات في التأمين وإعادة التأمين في العراق** (2011، الطبعة الثانية 2014)، تحرير: مصباح كمال

مساهمة في نقد ومراجعة قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005، تحرير: مصباح كمال (2013)

منذر عباس الأسود، **مقالات وأبحاث قانونية** (2013)

فؤاد شمقار، **التأمين في كوردستان العراق ومقالات أخرى** (2014)

مصباح كمال، **التأمين في كوردستان العراق: دراسات نقدية** (2014)

مصباح كمال، **مؤسسة التأمين: دراسات تاريخية ونقدية** (2014)

مصباح كمال، **وزارة النفط والتأمين: ملاحظات نقدية** (2014)

سعدون الربيعي، **شركات التأمين الخاصة وقطاع التأمين العراقي** (2014)

منعم الخفاجي، **مدخل لدراسة التأمين** (2014)

منعم الخفاجي، **وثيقة الحريق النموذجية ووثيقة الحريق العربية الموحدة: دراسة مقارنة** (2014)

منعم الخفاجي، **تأمين خسارة الأرباح: عرض موجز** (2014)

مصباح كمال، **التأمين في الكتابات الاقتصادية العراقية** (2014)

مصباح كمال، **أوراق في تاريخ التأمين في العراق: نظرات انتقائية** (طبعة الكترونية منقحة مزيدة (2014). صدرت الطبعة الورقية الأولى ضمن منشورات شركة التأمين الوطنية (بغداد 2012)

مصباح كمال، **التأمين في التفكير الحكومي وغير الحكومي، 2003-2015** (2015)

في استذكار أ. د. سليم الوردي (1942-2015)، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2016)

باقر المنشئ، **كتابات وخواطر تأمينية** (2016)

مصباح كمال، **الاحزاب العراقية والتأمين: قراءة أولية في موضوعة حضور وغياب التأمين: الحزب الشيوعي العراقي نموذجاً** (2016)

سليم الوردي، **مقالات في التأمين**، إعداد وتقديم: إيمان عبد الله شياع (2016)

سليم الوردي، **تسويق التأمين**، ترجمة وإعداد، ط1، بغداد (د.ن)، 2002، الطبعة الإلكترونية، (2016).

سليم الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الورقية: بغداد 1999 (د. ن)، الطبعة الإلكترونية، (2016)

دان سكوابر، **ما بين الأدب والتأمين**، إعداد وترجمة وتحرير: مصباح كمال (2017)

سليم الوردي، **كتابات اقتصادية في التأمين**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2017)

مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها**. صدرت الطبعة الورقية من دار نور للنشر (2018)

في استذكار بديع أحمد السيفي، 1926-2018. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

في استذكار عطا عبد الوهاب، 1924-2019. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2019)

مصباح كمال، **دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق** (2020)

منذر عباس الأسود، **دراسات في التأمين البحري** (2021)

مصباح كمال، **مواقف دينية تجاه التأمين: مقاربات نقدية** (2021)

منعم الخفاجي، **تحديث نماذج من نصوص وثائق التأمين** (2021)

منعم الخفاجي، **نحو قطاع تأمين عراقي فعّال: تحديات وحلول** (2021)

مصباح كمال، **حول بعض قضايا قطاع التأمين العراقي: نظرات نقدية** (2021)

مصباح كمال، **ملاحظات حول الرقابة على قطاع التأمين العراقي** (2021)

بهاء بهيج شكري، **رسائل في تاريخ التأمين في العراق**، إعداد وتحرير: مصباح كمال، (2021)

في استذكار عبد الباقي رضا، 1930-2021. إعداد وتحرير: مصباح كمال (2021)

مصباح كمال، **مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع** (2022)

عبد الباقي رضا، **رسائل في السيرة والتأمين**، إعداد وتحرير: مصباح كمال (2022)

كتب قيد الإعداد

مصباح كمال، **شركة إعادة التأمين العراقية: ما لها وما عليها** (طبعة ثانية مزيدة)

مصباح كمال، **ماركس والتأمين ومقالات أخرى**